الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة السانية وهران

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

تخصص الدراسات النحوية في الجزائر

مذكرة التخرج لنيل درجة الماجستير في الدراسات النحوية في الجزائر

الآراء النحوية في شرح الأجرومية

في نظم ابن أبّ المزّمّري تـ (1160هـ)

من إعداد الطالب:

دبة بوبكر

تحت إشراف:

أ.د. بوعناني مختار

لجنة المناقشة

أ د. مكي درار	جامعة وهران	رئيسا
أ .د بوعناني مختار	جامعة وهران	مشرفا
أ.د. مصطفاوي عمار	جامعة وهران	مناقشا
أ.د. هنّي سنيّة	جامعة وهران	مناقشا

السنة الجامعية :2015/2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

تعتبر دراسة المنظومات النحوية نمطا جديدا وطريقة اعتمدت في بعض الزوايا الجزائرية والمحاضر الشنقيطية، فهي شكل من أشكال التيسير النحوي في القرن التاسع الهجري وما بعده، ولقد اهتمّ عموم العلماء المشارقة والمغاربة في تلك الفترة بألفية ابن مالك والآجرومية دراسة وشرحا ونظما، فألِفت في ذلك شروح عديدة وخلاصات لنحو العلماء وتسهيله لذوي الاختصاص وطلاب العلم. وممَا يلاحظ في هذه المرحلة من مراحل تطور الدرس النحوي انتشار مقدمة ابن آجروم التي ظلت نقطة انطلاق لتعلم النحو بالنسبة للصغار بمنطقة أدرار بالجزائر فوضع عليها المشارقة والمغاربة عموما والشناقطة خصوصا شروحا عديدة أوصلها بعضهم إلى أربعة عشر شرحا ونظمت عدة مرات لتعلم أصولها.

وممن نظم هذه المقدمة محمد بن أبَ المتوفى عام 1160هـ الذي كانت له أربع منظومات في هذا الصدد تسهيلا لطلاب العلم. وقد قام ابن أبّ بنظم الأجرومية, ونال اهتمام كثير من الدارسين و الشراح منهم سيدي عيسى بن أحمد الجعفري الولاّتي , ومحمد عال بن السعيد ومحمد مولود بن أحمد وغيرهم.

ولم يتوقّف شرح هذا النظم على يد هذه الثلة من العلماء الذين لم أعثر على هذه الشروح لهم شخصيا بل كان من حظي العثور على شروح عديدة لنظم الآجروميّة لابن أبّ المزمّري وهذا ما استفزني في البحث في هذه الشروح. ما السر في إختيارها دون سواها؟ فرأيت أن يكون نموذجا مشرقيا تحت عنوان "فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية" لابن عمر الحازمي، والثاني مغربيا بعنوان "كتاب الدر المنظوم في شرح مقدمة ابن آجروم للشيخ الطاهر الإدريسي، والثالث جزائريا بعنوان "الثمرات الحلية في شرح نظم الآجرومية" لمحمد رفيق الونشريسي هذه المصادر الثلاثة التي أعتمدتها في المذكرة.

فكان اختياري لهذا الموضوع الذي وسمت به المذكرة :

- "الآراء النحوية في شرح الآجرومية في نظم ابن أبّ المزّمّري" المتوفى 1160هـ.

- ومن أسباب اختياري لهذا الموضوع:

- تعدد الشروح لهذا النظم جزائرية وغير جزائرية.

- الوقوف على الآراء النحوية في النظم والمصادر الشارحة له متفقة ومتباينة ومتعارضة.

- شغوفي بالبحث في التراث النحوي عموما ومعرفة علماء جزائريين في هذا العلم.

- أردت إبراز قيمة نظم المتون النحوية وشروحها واختلافاتها وتفاوت مادتها وسهولة تناولها لدى الناشئة في فترة ما.

- كما أني أميل إلى الدراسة النحوية منذ الصغر منذ كنت في التعليم الابتدائي.

- أرى أن هذا البحث هو بيان قيمة الإنتاج النحوي الجزائري.

- بيان إسهامات الجزائريّين في الدّراسات النّحويّة منذ القدم.

ولعل توجيه الأستاذ الدكتور بوعناني مختار إلى ولوج دراسة الآراء النحوية في المصادر المذكورة كان حافزا لي في التشبث بهذه الدراسة النفيسة فقلت في نفسي: أين علماء الجزائر في النحو؟ وفيم تمثلت جهودهم؟ ومن الأولى بهذه الدراسة؟

والإشكالية المطروحة في هذا الموضوع: هناك شروح عديدة للنظم فما سبب تعددها وتنوعها وتباعد شروحها؟ وإلى أيّ مدى يمكننا الاستفادة منها؟

- وما الآراء النحوية التي انبثقت عنها؟ أهي متوافقة مع ما قاله القدامى من النحاة أم هناك ما أضيف أو ردّ أو أسهب فيه من شروح أو ما جاء معززا بشواهد كثيرة؟

فكانت هذه المذكرة إجابة لهذا التساؤل.

وقد حوت المذكرة مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة

- ففي المقدمة ذكرت اختيار الموضوع وأسباب ذلك والصعوبات التي اعترضتني.

- أما الفصل الأول فكان حول المرفوعات من الأسماء في النظم وشروحه.

- والفصل الثاني تعرضت فيه إلى المنصوبات من الأسماء في النظم وشروحه.

- والفصل الثالث تناولت فيه المجرورات من الأسماء في النظم وشروحه.

- أما الخاتمة فكانت حصيلة ما توصلت إليه من نتائج عبر مسيرة هذه الدراسة.

وكانت هذه المصادر الثلاثة المذكورة هي محور الدراسة إضافة إلى مراجع أخرى منها:

- محمد بن أب المزّمّري ت 1160هـ للأستاذ أحمد أبا جعفري.

- متون النحو والصرف، سليمان ياقوت.

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي.

- معجم الشامل في اللغة العربية ومصطلحاتها، محمد سعيد أسبر.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره، عوض محمد فوزي.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، محمد محي الدين عبد الحميد.
- دروس في المذاهب النحوية لــ عبده الراجحي.

وقد اتَبعت في هذه المذكرة المنهج الوصفي في عرض مضامين المصادر المدروسة وفق أبوابها احتذاء بعلماء اللغة العربية القدامى والمحدثين في تطبيقهم لهذا المنهج، ولأن تحليل الظاهرة النحوية يتطلب وصفا و تدقيقا وتشخيصا.

فكانت هذه المحاولة اجتهادية ولعلني ساهمت بهذا العمل المتواضع في كشف اللثام على نظم لعالم جزائري وشرّاح ساهموا في تدليل علم النحو عن طريق الشرح والتحليل, والمشوار في مثل هذه الموضوعات مازال طويلا. لكن الفضل لله أولا ثم للأستاذ الدكتور بوعناني مختار الذي أقدم له كل الشكر والامتنان والذي كانت له اليد الطولى في مساعدتي في معالجة هذا الموضوع وقد زوَدني بالمصادر والمراجع والتوجيهات، والصبر على طول مدة البحث ومرافقتي بكل ما أوتي ووقوفه إلى جانبي في أحلك الأوقات، أطال الله في عمره وأفادنا بعمله وجعله مرشدا محنكا لطلاب العلم في التراث اللغوي الجزائري.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي وأخصّ بالذكر الدكتور: "درار مكي" والدكتورة: "مطهري صفية" ممن استفدت بعلمهم وتوجيهاتهم.

وفي الأخير أجدِد شكري واعترافي لأستاذي القدير بوعناني مختار.

دبة بوبكر

مدخل:

التعريف بالناظم:

إنّ الحديث عن النظم وشراحه يقتضي التعريف بالناظم صاحب الأساس في هذا العمل[1].

اسمه ونسبه:

كما عرفه ابن بادي الكنتي صاحب مقدم العي المصروم:"هو ابن أبّ بضمّ الهمزة، وفتح الباء المشدّدة بن أحمد بن عثمان المزمّري نسبا، التواتيّ منشأ وموطنا ووفاة".

نسبته:

ذهب عميد المؤرّخين التواتيّين إلى أنّه ينسب لزموره من أرض البربر[2].

مولده ووفاته:

ولد بأولف بقرية تدعى "أولاد حاج" من بلديّة تميقطين حاليّا دائرة أولف، ولاية أدرار، في العقد الأخير من القرن الحادي عشر للهجرة[3].

أما عن وفاته فقد صرّح صاحب كتاب محمد ابن أبّ المزمّري، أحمد الصافي الجعفري "توفّي يوم الإثنين العاشر من جمادى الأخيرة عام 1160ه بمدينة تيميمون من بلاد تيجورارين[4].

نشأته وطلبه للعلم:

نشأ وتربّى بمسقط رأسه، فلازم الشيخ محمد الصالح ابن المقداد، ورحل إلى زاوية كنته، فتتلمذ على الشيخ عمر ابن المصطفى الرقادي[5]. كما أخذ العلم على العلاّمة التوجيّ، وسيدي إبراهيم الملايخا في السجلامي، وذلك أثناء رحلته إلى سجلامة.

---

[1] مقدم العي المصروم.
[2] محمد ابن ابّ المزمّري، أحمد الصافي الجعفريّ، ط1، دار الكتاب العربيّ، الجزائر، 2004، ص61.
[3] محمد ابن ابّ المزمّري، أحمد الصافي الجعفريّ، ط1، دار الكتاب العربيّ، الجزائر، 2004، ص61.
[4] محمد بن أبّ المزمّري، ص228.
[5] محمد بن أبّ المزمّري، ص228.

مؤلّفاته:

لقد خلّف رحمة الله آثار علميّة معظمها في اللغويّة والنحويّة وهي كالتّالي:

- أرجوزة في العروض سمّاها روائق الحلل وذكر ألقاب الزحاف والعلل.
- نظم مقدّمة ابن آجروم التي نظمها عام 1120ه.
- نزهة الحلوم نظم منثور مقدّمة ابن آجروم.
- كشف الغموم نظم مقدّمة ابن آجروم.
- نظم معاني حروف الجرّ.
- روضة النسرين في مسائل التّمرين.
- نيل مراد لأميّة ابن المجراد.
- النفحة النّرديّة في شرح التحفة الورديّة.

من ألغازه النّحويّة:

صَاحِ سَالِمٌ عَلَى النُّحَاةِ وَسَلْهُمْ حَبَّذَا حَبَّذَا هُمْ إِنْ أَجَـــــابُــوا

مَا مُضَافٌ إِلَيْهِ أُعْرِبَ بِالرَّفْ عِ صَرِيحاً وَذَا لَعَمْرِي عُجَابٌ

الفصل الأول

الآراء النحوية في النظم وشروحه:

المرفوعات

في هذا الفصل حاولت الوقوف على المرفوعات وفق ما جاء في النظم وشروحه لأكشف عن التمايز بين الآراء النحوية حول ما تعلق بها وعامل الرفع فيها وطريقة التناول والمادّة العلميّة المتضمّنة لها.

باب المرفوعات في النظم وشروحه:

المرفوعات وهي الأسماء التي يكون عادة محلها الإعرابي الرفع. وقد عدها العلماء والباحثون تسعة كما جاء في جامع الدروس العربية: الفاعل ونائبه والمبتدإ والخبر واسم الفعل الناقص واسم الحرف ليس وخبر الأحرف المشبهة بالفعل وخبر لا النافية للجنس والتابع المرفوع لكن الناظم اقتصر على سبعة[1]. منها الفعل والفاعل الذي لم يسمّ فاعله والمبتدأ وخبره اسم الفاعل الناقص خبر إنّ وأخواتها والتابع المرفوع[2]. جاء في الدرة البهية في نظم الآجرومية للعمريطيّ، في باب مرفوعات الأسماء:

مَرْفُوعُ الاسْمَا سَبْعَةً تَأْتِي بِهَا مَعْلُومَةَ الاسْمَاءِ مَعَ تَبْوِيبِهَا[3].

باب الفاعل:

1. الفاعل في منظومة ابن أبّ :

قدم الناظم ابن أبَ الفاعل على سائر المرفوعات كونه عمدة، وجملة ما جاء في البيتين المخصّصين له حكمه وحده والتمثيل المبيّن لقاعدته. فقال:

الفَاعِلَ ارْفَعْ وَهُوَ مَا قَدْ أُسْنِدَ إِلَيْـــــــــــهِ فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وُجَدَا

وَظَاهِرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرًا كَاصْطَادَ زَيْدٌ وَاشْتَرَيْتُ أَعْفَرًا[4].

هذا ما تعلّق بالفاعل كمسند إليه وحكمه الرفع وحدّه كما قال:"ما قد أسند إليه فعل قبله" وأقسامه من حيث الظهور والإضمار نوعان، الفاعل الظاهر والفاعل المضمر دون تفصيل كما جاء في بابه.

2. الفاعل في فتح رب البرية:

---

[1] ينظر في جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني ط1، دار ابن الجوزي القاهرة 2010، ص 353.
[2] منظومة ابن أبَ، ص114.
[3] متون النحو والصرف، محمد سليمان ياقوت ط1 شركة القدس القاهرة. 2010 ص 398.
[4] منظومة ابن أبّ ص 114.

شرع الشارح ابن عمر الحازمي في هذا الباب بتحديد المرفوعات السبعة المشار إليها في النظم، والتي أقرّ أنّها من استقراء كلام العرب[1] واعتبر تقديم الحكم على الحد أمرا غير مقبول في نظره وفي عرف المناطقة. وبرّر تصدير الفاعل للمرفوعات كونه أصل المرفوعات وعمدة في الجملة الفعلية[2] عند الجمهور. ففي حدّه قال:"ما قد أسند أي الاسم المحكوم عليه بكونه فاعلا أنّ ما قد أسند إليه فعل قبله قد وجد"[3]، وقال ابن آجروم في أصل المتن "الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبل فعله"[4]، فقد ربط عملية الاسناد بين الفعل والفاعل. فالفعل هو المسند والفاعل هو المسند إليه. والحاصل أنّ كلّ فاعل اسم كما وضّح السيوطيّ في الأشباه والنظائر:"من علامات الأسماء كونه فاعلا"[5]. حيث أدرج الفاعلية كعلامة من علامات الاسم. ومن حيث الترتيب فإنّ الفاعل دائما يأتي بعد فعله التّامّ، فإذا تقدّم عليه صار مبتدأ عند البصريّين[6].

أمّا ما تعلّق بضرورة وجود الفاعل لأنّه عمدة. قال جلال الدين السيوطيّ في همع الهوامع:"لما كان الكلام ينعقد في مبتدإ وخبر وينشأ عنه نواسخ. ومن فعل وفاعل وينشأ عنه النائب عن الفاعل انحصرت العمد في ذلك"[7]. فالفاعل عدّ من العمد شأن المبتدإ والخبر ونائب الفاعل.

وقد أكّد على تقديمه لكونه أحد ركني الاسناد واستدلّ بما قاله ابن مالك في ألفيّته:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَبِإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتُتِرَ

وقد أرجع اختلاف وجهيّ الفاعل والمبتدأ إلى ما جاء في عبارة:"أكلوني البراغيث"[8].

---

[1] فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي، دط، ص 92.
[2] فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي، دط، ص 92.
[3] فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي، دط، ص 92.
مفاتيح العربية على متن الآجرومية، فيصل بن عبد العزيز آل مبارك، ط1، الطلائع للنشر والتوزيع
[4] الجزائر، 2009. ص58.
[5] الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ج2، ص9.
[6] فتح رب البرية في شرح نظم الآجروميّة، أحمد ابن عمر الحازمي دط ص92.
[7] همع الهوامع، (105/1)، فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص92.
[8] هذه لغة بني الحارث بن كعب وفيها إلحاق علامة المثنى والجمع بالفعل، أي يمكننا القول: قاموا الزيدون، قاما الزيدان ويعتبرون الألف في قاما، والواو في قاموا أحرفا وليس بضمير، وهذا شاذّ لأنّ الجمهور على عكس هذا.

البصريّون يرون في تقديم الفاعل على فعله فقدانا للفاعلية فيتحوّل إثر ذلك إلى مبتدإ: ذكر شارح الآجرومية نور الدين السنهوريّ(ت889) في قوله هذا:"البصريّون لا يجيزون هذا(تقديم الفاعل على الفعل) لأنّهم يعربون الفاعل إذا تقدّم مبتدأ والفعل خبرا عنه والمطابقة واجبة بين المبتدإ والخبر"[1].

أما الكوفيّون فهم يجيزون تقدّم الفاعل على الفعل بحيث يبقى على فاعليّته وفي هذا المقام يقول نور الدين السنهوريّ. "والكوفيّون يجيزون تقدّم الفاعل على الفعل خلافا للبصريّين: وتظهر ثمرة الخلاف في التثنيّة والجمع، فيجيز الكوفيّون: الزيدان قام، الزيدون قام، لأنهم يعربون المقدّم فاعلا"[2] فهو جائز عندهم.

3. الفاعل في الدر المنظوم:

في هذا المصنّف تفصيل في تبرير تقديم الفاعل على المرفوعات بحكم عامله اللفظي وطرح الآراء الثلاثة:

- رأي الجمهور: ومفاده الفاعل أصل المرفوعات لأنّ عامله لفظي فقال:"وإنما بدأ بالفاعل لأنّه أصل المرفوعات عند الجمهور ولأنّ عامله لفظي بخلاف عامل المبتدإ فأنّه معنوي واللفظي أقوى"[3].

وقد عرض الطاهر الادريسي رأي الجمهور دون تعليق.

- رأي من قدّم المبتدأ على سائر المرفوعات دون إسناده إلى قائليه، قال:"وقيل المبتدأ أصل المرفوعات لأنّه باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقديم بخلاف الفاعل للزوم تأخيره عن الفعل"[4].
- والرأي الثالث: أنّ كليهما أصل، فقال:"وقيل هما أصلان وليس لهذا الخلاف ثمرة"[5].

وفي النهاية أنّ هذا الخلاف لا طائل منه. لأنّه لا يؤثّر.

---

[1] شرح الآجروميّة في علم العربية، بن علي نور الدين السنهوريّ، ط1 تح محمد خليل عبد العزيز شرف، دار السلام للطباعة، مج1، القاهرة، ص232.

[2] شرح الآجروميّة في علم العربية، بن علي نور الدين السنهوريّ، ط1 تح محمد خليل عبد العزيز شرف، دار السلام للطباعة، مج1، القاهرة، ص232.

[3] كتاب الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص172.

[4] كتاب الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص172.

[5] كتاب الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص172.

ومما تجدر الإشارة إليه ذكر عوامل رفع الفاعل العشرة: الفعل واسم الفعل واسم الفاعل واسم التفضيل والصفة المشبهة والمصدر واسم المصدر والظرف وعديله. والاسم الموضوع وضع الفعل ثمّ دعم رأيه بنظم مجهول القائل:

يُرْفَعُ فَـــاعِلٌ بِفِعْلٍ وَاسْمُهُ بِاسْمِ فَاعِلٍ وَمَا فِي حِكْمِـهِ
وَمَصْدَرٍ وَاسْمِهِ وَالتَّفْصِيلِ وَظَرْفٍ يُعْتَمَدُ أَوِ العَدِيــلِ
وَنَحْوَ مَكِّيٍّ وَنَحْوَ سَهْـــلِيٍّ وَاسْمٌ أَحَلُّـــوهُ مَحَلَّ الْفِعْلِ

وفيه أدرج الناظم عوامل رفع الفاعل السالفة الذكر، الفاعل واسم الفاعل وما في حكمه والمصدر واسم المصدر واسم التفضيل والظرف، الاسم الموضوع موضوع الفعل المختوم بياء النسب وهذا ما لم يتطرّق إليه صاحب فتح رب البرية.

4. الفاعل في الثمرات الحلية:

الفاعل في هذا المصنّف محمد رفيق الونشريسي يعرّفه موجزا إلى حدّ ذكر اسميّته وعمليّة الاسناد فيه ثمّ وجوب رفعه فحسب. فقال الشارح:"الفاعل هو الاسم الذي أسند إليه فعل قبله وحكمه الرفع وجوبا"[1]. ويتضح أنّ التعريف يحتاج إلى تحديد نوع الفعل، فإن قيل فعل قبله فقد يكون هذا الفعل ناقصا فيحتاج إلى اسم وخبر، كما قد يأتي تامّا وهو المقصود دون الناقص. وقسماه لا يختلفان عما سبق ذكره من ظاهر إلى مضمر إلاّ أنّ هناك تمثيل مفصّل ولا أقول شرحا مفصّلا. وإن كان بالمثال يتّضح الحال كما قيل إلاّ أنّ الشرح في هذا الموضع مطلوب حيث لا يغني المثال. وباب مثل الفاعل يتطلّب الصفحات والصفحات على ما يجب أن يتعلّمه طالب العلم لاستكشافه حيثيّاته.

باب نائب الفاعل في النظم وشروحه:

يحدث أن يحذف الفاعل لغرض من الأغراض تعرف من خلال السياق. فينوب عنه نائب الفاعل، فهو في مقامه إذا حذف.

1. نائب الفاعل في المنظومة:

[1] الثمرات الحلية في شرح نظم الآجرومية، محمد رفيق الونشريسي، ط1، دار الإمام مالك أبو طبي، 2005، ص50.

قدم الناظم شرح نائب الفاعل في خمسة أبيات فقال:

إِذَا حُذِفَتْ فِي الكَلاَمِ فَاعِـــــلاً مُخْتَصَرًا أَوْ مُبْهَمًا أَوْ جَاهِلاً

فَأَوْجِبِ التَّأْخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِـــــهِ وَالرَّفْعُ حَيْثُ نَـــــابَ فَانْتَبِهْ

فَأَوَّلُ الْفِعْـلِ اضْمُمَنْ وَكَسْرُ مَـا قُبَيْلَ آخِرِ المُضَى حَتْمًـــــا

وَمَا قُبَيْلَ آخِرِ المُضَـــــــارِعِ يَجِبُ فَتْحُهُ بِلاَ مُنَـــــــازِعِ

وَظَـاهِرٌ وَمُضْمَرُ أَيْضًـــا ثَبَتَ كَـــأُكْرِمَتْ هِنْدٌ وَهِنْدٌ ضُرِبَتْ[1]

فاستهلّ شرحه بحذف الفاعل، والأغراض التي تتوخّى من حذفه، كالاختصار أو الإبهام أو الجهل به وغيرها مما لم يذكر في هذا المصدر فيتحتّم أن ينوبه المفعول به بحيث يتغيّر حكمه من النصب إلى الرفع على أساس أنّه صار نائب الفاعل.

ثم ينتقل إلى صيغة فعله الصرفية، كضمّ أوّل الفعل الماضي وكسر ما قبل آخره، وضمّ أوّل المضارع وفتح ما قبل آخره. ويختتم الأبيات بقسميه الظاهر والمضمر ويمثّل لكليهما بمثال.

2. نائب الفاعل في فتح رب البريّة:

أخذ الشارح ابن عمر الحازمي يفصّل في النائب عن الفاعل، وبيّن أنه يعوّض الفاعل عند حذفه لغرض من الأغراض وهذه الأغراض قد قسّمها إلى لفظية ومعنويّة، ومثّل اللّفظية بإقامة السجع والمثال: مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ[2]. والأصل: حَمَدَ النَّاسُ سِيرَتُهُ. محل الشاهد: سيرته: نائب فاعل.

أمّا من الأغراض العلم به. مثل قوله تعالى" وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا"[3]. فأصل التركيب: خَلَقَ اللهُ الإِنْسَانَ ضَعِيفًا. حذف الفاعل وهو لفظ الجلالة للعلم به ولكن استدرك معلومة مفادها تخطئة من يقول: خُلِقَ فعل ماضي مبني للمجهول، واقترح صيغة أخرى له. فعل ماض مغيّر الصيغة. إذا أسند إلى المفعول به وأقيم المفعول مقام الفاعل.

---

[1] منظومة ابن أبَ ص114.

[2] فتح رب البرية في شرح نظم الآجروميّة، ابن عمر الحازمي، ص103.

[3] سورة النساء الآية 28.

وقد اصطلح ابن آجروم على نائب الفاعل "بالمفعول الذي لم يسمّ فاعله" كما جاء في الآجرومية. والبعض الآخر يقول:"الاسم الذي لم يذكر معه فاعله"، إلاّ أنّه يرجّح استعمال اصطلاح نائب الفاعل لأنّه أشمل كما يرى فقال:(لكن نقول: قوله"باب النائب عن الفاعل أشمل من قوله: باب المفعول الذي لم يسم فاعله)[1].

وذكر نفس المصدر أنّ أول من استعملها ابن مالك.

قال ابن ملك:

إِذَا حَذَفْتَ فِي الْكَلَامِ فَـاعِلًا مُخْتَصِرًا أَوْ مُبْهَمًا أَوْ جَاهِلًا

فَأَوْجِبِ التَّأْخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِـهِ وَالرَّفْعُ حَيْثُ نَابَ عَنْهُ فَانْتَبِهْ

وخاض الشارح في الصيغة التي يتمّ بها البناء للمجهول بالفعل الماضي والمضارع، وما يعتريها من تغيّرات.

أمّا عن أقسام نائب الفاعل فهي شأنها شأن أقسام الفاعل. حيث لا تنفّك أن تكون هي الواردة نفسها في الباب السابق غير ما تعلّق بصيغة فعليه الماضي والمضارع.

3. نائب الفاعل في الدر المنظوم:

تعرّض صاحب الدرّ المنظوم الطاهر الادريسي إلى بسط نائب الفاعل كما في الشرح السابق. إلاّ أنّه أضاف وتوسّع في أغراض حذف الفاعل وأتى بما يعزّز رأيه في أرجوزة أبي حيّان بعنوان نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب حيث قال:

وَحَذْفُهُ لِلْخَوْفِ وَالإِبْهَـــامِ وَالْوَزْنِ وَالتَّحْقِيرِ وَالإِعْظَـامِ

وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَالاِخْتِصَارِ وَالسَّجْعِ وَالْوِفَاقِ وَالإِيثَـــارِ[2].

فذكر أبو حيّان في نظمه أغراض حذف الفاعل التي لم يشر إليها الناظم منها: الخوف؛ الوزن؛ الإبهام؛ التحقير؛ الإعظام؛ العلم به؛ الجهل؛ الاختصار؛ السجع؛ السجع؛ الوفاق؛ الإيثار. ثمّ ذكر ميزات لم تكن فيه من قبل: صار مرفوعا بعد أن كان منصوبا، وعمدة بعد أن كان فضله، ومتّصلا بالفعل بعد أن كان منفصلا عنه. وامتنع

[1] فتح رب البرية في شرح نظم الآجروميّة، ابن عمر الحازمي، ص103.
[2] كتاب الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي الحسنيّ ط1 غرداية الجزائر، ص175.

تقديمه عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه، وأنّث الفعل لتأنيثه إن كان مؤنّثا، وغيّر عامله من صيغته الأصلية إلى فُعِلَ بضمّ أوّله وكسر ما قبل آخره لفظا وتقديرا.

وكان من الأفضل أن يتناول الشارح الأشياء الخمسة التي يشترك فيها الفاعل ونائبه، والتي ذكرها ابن هاشم في شرح شذور الذّهب: كعدم حذف عامليها ولا يحذف إلاّ لقرينة لا يكوّنان جملة. وأنّ عاملها يؤنّث إذا كان مؤنّثا. وأن تلحقه علامة تثنيّة ولا جمع[1].

4. نائب الفاعل في الثمرات الحليّة:

لم يضف جديدا، أنما اكتفى بما ذكر في ثنايا المصنّفين السابقين دون إضافات لجديد يذكر أو زيادة لمعلوم ينشر.

المبتدأ والخبر في النظم وشروحه:

المبتدأ والخبر هما ركنا الجملة الاسمية وعمدتها، لا تنبني إلاّ بهما وهما اسمان: المبتدأ المسند إليه والخبر المسند، وبهما تتمّ الفائدة.

1. المبتدأ والخبر في منظومة ابن أبّ:

جاء في منظومة ابن أبّ في حديثه عن المبتدإ والخبر ما نصّه:

المُبْتَدَأُ اسْمٌ مِنْ عَـوَامِلِ سَلِمَ لَـفْـظِيَّـةٌ وَهُوَ بِـرَفْعٍ قَدْ وُسِمَ
وَظَـاهِراً يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَراً كَـالْـقَوْلِ يُسْتَقْبَحُ وَهُوَ مُفْتَرَى
وَالْخَبَرُ الْـجُـزْءُ الـذِي قَدْ أُسْنِدَ إِلَـيْـهِ وَارْتِفَـاعِهِ الْـزَمْ أَبَـداً
وَمُـفْـرَداً يَـأْتِـي وَغَيْرَ مُفْرَدٍ فَـأَوَّلٌ نَـحْـوَ سَـعِيدٌ مُهْتَدًى
وَالظَّرْفُ نَحْوَ الْخَيْرُ عِنْدَ أَهْلِنَا وَالْـفِـعْـلُ مَـعَ فَـاعِلِهِ كَقَوْلِنَا
زَيْدٌ أَتَـى وَالْمُبْتَدَا مَـعَ الْخَـبَـرِ كَـقَـوْلِـهِمْ زَيْدٌ أَبُـوهُ ذُو نَـظَـرِ[2]

---

[1] شرح شذور الذهب، جمال عبد الله ابن هاشم الأنصاري، تح بركات يوسف هبود ط1، بيروت، 2009، ص220.

[2] منظومة ابن أبّ، ص114.

الملاحظ في هذه الأبيات أنّ ابن أبّ ركّز أساسيات المبتدإ والخبر، وأوّل ما تناوله اسميّة المبتدإ وخلوه من العوامل اللفظية وحكمها الرفع كما جاء في البيت الأوّل.

ثمّ بيّن الظهور والإضمار مع الاستدلال بقوله:"الْقَوْلِ يُسْتَقْبَحُ" والجملة الثانية:"وَهُوَ مُفْتَرَى". وكلتاهما جملة اسميّة فيها المبتدأ اسما مفردا ظاهرا "القولِ" أو مضمرا "هو" إلاّ أنّه قد ركز في الأبيات الموالية على الخبر الذي يأتي كما قال مسندا إليه وحكمه الرفع، ويأتي مفردا أي اسما ظاهرا: سعيد مهتدى، فمهتدى خبر. كما قد يأتي ظرفا(مضاف ومضاف إليه) وهو ما عبر عنه ب"غير مفرد" في الأبيات السابقة"الخير عند أهلنا". عند أهلنا ظرف متكون من مضاف ومضاف إليه في محل رفع خبر للمبتدإ. وكذلك يشير إلى أنه قد يأتي جملة من المثال الذي أدرجه زيد أتى. أتى جملة فعلية في محل رفع خبر ثم الجملة زيد أبوه ذو نظر. أبوه ذو نظر جملة اسمية في محل رفع خبر لزيد.

2. المبتدأ والخبر في فتح رب البرية:

قرن الشارح ابن عمر الحازمي الخبر بالمبتدإ وذلك لتلازمهما وتكاملهما، وهذا ما فعله الناظم. كما بيّن أنّ كليهما عمدة وأنّ عمليّة الاسناد لا تتمّ لأحدهما إلا بوجود الثاني. ولا تتم الفائدة إلا بتوافر خبر لكل مبتدإ فهو الوصف المكمل له. فإذا وجد هذا الأخير, يكون لزاما أن يليه خبر يخبر عنه، ولا شيء ينوب عنه في الحالات العادية. فهما المركب الاسنادي الاسمي. فلا يستغني أحدهما عن صاحبه إلا في حالات الحذف التي تستوجب التقدير.

عرف ابن عمر الحازمي المبتدأ لغة فقال:"الابتداء والافتتاح"[1]. فهو اسم على مسمى، فالجملة الاسمية تفتتح عادة بالمبتدإ".

والمبتدإ اصطلاحا:"هو المسند إليه، وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة"[2].

وفي ذلك تفصيل يرجع فيه إلى دروس في المذاهب النحوية لعبده الراجحي، والإنصاف في مسائل الخلاف لمحمد الأنباري.

---

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص108.
[2] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص108.

وعرف الخبر بقوله:"هو المسند إليه الذي تتم به مع المبتدإ فائدة"[1] بحيث لا يستغني المبتدإ عن الخبر، وما ينطبق على المبتدإ من حيث التعريف والنوع ينطبق عن الخبر، فهو بدوره مخبر به. غير أنهما مختلفان في الرتبة وفي عملية النسخ لفظا ودلالة. فإذا دخل على الجملة ناسخ تغير حكم المبتدإ والخبر لأن الوظائف النحوية تتغير بتغير العوامل.

يختلف المبتدأ عن الخبر في العامل. الأول كما سبق وأن ذكر فاعله معنوي يتمثل في الابتداء، والثاني عامله لفظي، المبتدأ على الرغم من أنّ من البصريين من يذهب إلى أنّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا[2]. فالمبتدأ عندهم يرفع الخبر على اعتبار أنّ العامل يؤثر في معموله كما جاء في أصول النحو للدكتور صالح بلعيد:"العامل هو كلمة تحدث التغيير في أختها من حيث الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم"[3] وقد أقرّ بذلك شوقي ضيف وغيره فقال:"والعامل عادة لفظي مثل المبتدإ وعمله في الخبر الرفع"[4]. ومن قبله العلماء القدامى يرون هذا. حتى وإن كان من الكوفيين من اعتبر كلا من المبتدإ والخبر مترافعين، يرفع كل منهما الآخر. جاء في الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري"ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان"[5]. فهما متلازمان ولذلك ارتبط عامل الرفع بينهما، فالمبتدأ لابدّ له من خبر، والخبر لا وجود له بدون مبتدإ فلا ينفك أحدهما عن الآخر، ولا يسمّى الكلام إلا بهما، فكل واحد عامل ومعمول، ويرى الشارح أن عامل الرفع في المبتدإ الابتداء، وهو عامل معنوي فهو يقول: نقول الابتداء، فالعامل فيه معنوي وهو جعلك الاسم أولا لتخبر عنه ثانيا وهو ما وافق فيه سيبويه حيث عدّ الابتداء هو الذي جعل المبتدأ مرفوعا. وهو نفس رأي الناظم. ثم يقول عن الخبر فهو المسند، وحكمه الرفع أصلا دون تحديد عامل الرفع فيه. فهو يقع اسما صريحا وهذا هو الأكثر والأشهر، وقد يقع مصدرا مؤولا.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام الجملة المركبة التي تتضمن خبرا يأتي جملة والتي يسمها البعض جملة كبرى كجملة: زيد قام أبوه. لأنّ خبرها جاء جملة أما "قام أبوه". جملة

---

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص109.
[2] ينظر دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، ص114.
[3] أصول النحو، صالح بلعيد، ط1، دار هومة الجزائر، 2005، ص72.
[4] المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط5، 1983، ص38.
[5] الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمان بن محمد الأنباري، ص44.

صغرى. والذي يمكننا الوقوف عنده علاقة الجملة الواقعة خبرا بالمبتدإ أي إشارة إلى وجود رابط من الروابط بين المبتدإ والخبر وجوبا:

ـ الضمير ظاهرا كان أو مقدَرا.

ـ اسم الإشارة.

ـ إعادة المبتدإ بلفظه.

ـ أن يكون داخلا في عموم الجملة التي وقعت خبرا[1].

وأخيرا يوضح حالة دخول ناسخ على المبتدإ والخبر وإثر ذلك تتغير حالة أحدهما من الرفع إلى النصب أو نصب كليهما مع ظن وأخواتها على أساس مفعول أول ومفعول ثان.

3. المبتدأ والخبر في كتاب الدر المنظوم:

إنّ الطاهر الإدريسي في هذا الباب ذكر كثيرا مما ورد في المصنف الأول إلاّ أنه أضاف. آراء وترجيحات لم يذكرها ابن عمر الحازمي منها: رأي الأخفش وابن السراج في تقديم المبتدإ أو الفاعل في المرفوعات ومفاده أنّ كلاً منهما أصل فقال:"لما رأى ابن السراج والأخفش أنّ لكل منهما حجة قال انَ كلا منهما أصل"[2].

المصنف يرجح عامل رفع المبتدإ بالابتداء وقد استشهد بأدلة كثيرة منها ما قاله ابن الوردي:

وَيَرْفَعُونَ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ وَمَا لَهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ صُوَراً

وأنّ رافع الخبر هو المبتدأ كما قال ابن مالك في الألفية:

وَرَفَعُوا الْمُبْتَدَأَ بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَإِ

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص108.
[2] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص179.

ومما أسهب فيه الشارح الطاهر الإدريسي ظاهرة الحذف، التي تطال المبتدأ أو الخبر ومما استدل به في هذه الظاهرة حذف الخبر كما جاء في قوله تعالى:"**مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وِظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَواْ وَّعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ**"[1]. والخبر هنا محذوف "أكلها دائم".

أحيانا يقع التباس في أيهما المحذوف المبتدأ أو الخبر و هناك من يرى حذف المبتدإ وهناك من يرى حذف المبتدإ وهناك من يرى حذف الخبر لأنه محط الفائدة وذكر الفريق الذي يرى حذف المبتدإ والخبر و الدليل قوله تعالى:"**وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ**"[2].وتقدير الكلام فسيأتي صبر جميل. وعلى حذف الخبر: فصبري جميل أمثل. وكذلك المثال: طاعة وقول معروف. فيحتمل أن يكون المحذوف المبتدأ ويحتمل أن يكون المحذوف الخبر.

ومن المعارف التي تعرض لها المصنف عدم جواز الابتداء بالنكرة في الغالب، وقد يكون المبتدأ نكرة لشرط حصول الفائدة وفي ذلك اصطلح النحويون ما يسمى بمسوغات الابتداء بالنكرة منهم من عدها عشرة كمغنى اللبيب ومنهم من أوصلها إلى خمسة عشر كالأشموني في شرح الألفية.

أما عن ترتيب المبتدأ والخبر في الأصل كما تدل على ذلك طبيعة التركيب ومنطقية المعنى وبرّر المصنف هذا. فقال:"الأصل في الخبر تأخيره عن المبتدإ لأنه وصف له في المعنى وحق الوصف أن يكون متأخرا عن الموصوف"[3] وهو ما عليه إجماع النحاة.

ومما شرحه صاحب المصنف تعدد المبتدإ والخبر فهو يرى أن يتعدد كل من المبتدإ والخبر لفظا لا معنى وفي تعدد الخبر ذكر ما قاله ابن مالك في الألفية:

وَأَخْبَرْ وَبِـاثْنَيْنِ أَوْ بِـأَكْـثَـرِ عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سُرَاةٌ شُعَرَاءُ

[1] سورة الرعد، الآية 35.
[2] سورة يوسف، الآية 18.
[3] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص183.

وكما يتعدد الخبر يتعدد المبتدأ، وفي ذلك يشترط وجود روابط, وتأخر للخبر عنها المبتدإ. ومثل لهذا بالمثال: زيد أبوه جاريته قائمة. في هذه الجملة زيد: مبتدأ أول، أبوه: مبتدأ ثان، جاريته: مبتدأ ثالث قائمة: خبر للمبتدإ الثالث (جارية)، والمبتدإ الثاني وخبر عن زيد المبتدإ الأول والرابط الهاء.

4. المبتدأ والخبر في الثمرات الحلية:

فقد وافق ما جاء في محاور المبتدإ والخبر من حيث التعريف والترتيب، وعامل الرفع وأنواع الخبز الذي يكون عليها دون ذكر الآراء والتفاصيل أو الأحكام والجزئيات. ولا يتسع المجال لإعادتها ما دمنا تناولناها في المصدرين السابقين.

<u>اسم كان في النظم وشروحه:</u>

1. **اسم كان في المنظومة:** جاء في منظومة ابن أبّ حديثه عن اسم كان ما نصّه:

وَرَفْعُكَ الاسْمَ وَنَصْبُكَ الخَبَـــرَ بِهَذِهِ الأَفْعَـــــــالَ حُكْمٌ مُعْتَبَرٌ

كَانَ وَظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَـا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ مَعَ مَا بَرِحَـا

مَا زَالَ مَا انْفَكَّ وَمَا فَتِئَ مَـــا دَامَ وَمَا مِنْهَا تَصَرَّفَ أَحْكَمَـــا

لَهُ بِمَا لَهَا كَكَانَ قَـــــــائِمًـا زَيْدٌ وَكُنْ بَرًّا وَأَصْبَحَ صَائِمًـــا[1].

من المرفوعات التي أدرجها الناظم في هذا الباب اسم كان. وأوّل ما أشار إليه ذكر حكم اسم كان الرفع، وهو العامل الذي أحدثته هذه الأفعال الناقصة"ورفعك الاسم".

وهي كما عدّها "كان ظلّ بات أضحى أصبح أمسى صار ليس ما برحا ما زال ما انفكّ ما فتئ ما دام".

بدأ بالحكم ثمّ ثنّى بذكر أخوات كان، وبعدها مثّل بالفعلين كان وأصبح؛ "كان قائما زيدٌ" و"أصبح صائما". ممّا يدّل أنّ على عمل كان وأخواتها المتجسّد في رفع المبتدأ ونصب الخبر. ويلاحظ تقدّم خبر كان في النظم على اسمها ممّا يدّل على الناظم يجيز ذلك. كما ورد ضميرا مستترا في المثال المدرج في ذيل الأبيات.

[1] منظومة ابن أبّ، ص115.

2. اسم كان في فتح رب البرية:

أخوات كان هي أحد النواسخ التي تحدث تغييرا في الجملة الاسمية. كما سبق وأن أشرنا وهنا الشارح ابن توقّف قليلا عندما هبّ هذه النواسخ من حيث أقسام الكلمة وذكر في ذلك آراء فسردها كالآتي:

- هي أفعال عند الجمهور باتّفاق إلاّ "ليس" ففيها خلاف قال:((كان وأخواتها كلّها أفعال باتّفاق إلاّ "ليس" فالجمهور على أنّها فعل))[1].

والشارح ابن عمر الحازمي يرى أنّها فعل بدليل تصريفها واتّصالها بتاء الفاعل. "والصواب أنّها فعل بدليل دخول تاء الفاعل عليها"[2]. فدخول تاء الفاعل يكسبها صفة الفعل، وهو ما ذهب إليه أبوعلي الفارسي، ولا يأتي منها إلاّ الماضي[3].

أمّا عن أقسامها فهي تتفرّع إلى نوعين: قد تأتي تامّة مكتفيّة بمرفوعها ومفيدة معنى في التركيب. كما قد تأتي ناقصة إذا لم تكتف بمرفوعها وتطلّبت خبراً يأتي منصوبا، والذي يمكننا الوقوف عليه اسم كان المرفوع. فقد اتفق البصريّون والكوفيّون على أنّه مرفوع. قال الشّارح:" أمّا رفع الاسم فهو باتّفاق البصريّين والكوفيّين"[4].

وفي سياق الحديث عن النواسخ يشير إلى أنّها ثلاثة أقسام من حيث عملها:

1) ما يعمل بدون شرط وهي ثمانية: كان؛ أمسى؛ ظلّ؛ بات؛ أصبح؛ أضحى؛ صار؛ ليس.
2) ما يعمل بشرط تقدّم النفي أو شبهه عليه: وهي أربعة: برح؛ زال؛ انفكّ؛ فتئ. فهي تعمل عمل كان بشرط أن يتقدّم عليها نفي أو شبه النّفي ويتمثّل ذلك في "ما" وشبه النّفي وهو النّهي والدّعاء.
3) ما يعمل بشرط أن يتقدّم عليه "ما" المصدريّة الظرفيّة وهي دام واستدلّ بالآية: **وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا**[5]. محلّ الشّاهد: **مَا دُمْتُ حَيًّا**. ما

---

[1] فتح ربّ البريّة، بن عمر الحازمي ،ص114.
[2] فتح رب البرية، بن عمر الحازمي، ص114.
[3] الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، محمّد لسعيد إسبر.ص258.
[4] فتح رب البرية،ابن عمر الحازمي، ص114.
[5] سورة مريم الآية 31.

دام: الفعل الماضي النّاقص. والتاء ضمير المتكلّم المبني على الضّمّ في محل رفع اسم مادام و"حَيًّا" خبرها منصوب. وما مصدرية لأنّها تؤوّل مع ما بعدها بمصدر، وظرفيّة لأنّها تضاف إلى الظرف وهو مدّة ويقدّر ب:"وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَكَاةِ مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا. دوامي مصدر.

وعلى حدّ اعتقاد النّحويّين أنّ الاسم الوارد بعد هذه الأفعال النّاقصة يأتي مرفوعا اسما لها إلاّ إذا كانت تامّة[1]. واستثنى الشارح ابن عمر الحازمي صار التي لا ترد تامّة فقال فيها:"لا تستعمل تامّة"[2]. رؤية الشارح أنّ صار لا تأتي تامّة لكنّنا نجد من يؤكّد مجيئها تامّة كما جاء في معجم مصطلحات اللغة العربية حين يقول:"وقد يأتي الفعل صار تامّا يكتفي بفاعله وذلك إذا كان بمعنى ثبت واستقرّ والمثال: وبعد السّفّاح صارت الخلافة إلى المنصور. أي ثبتت واستقرّت. وفي قوله تعالى:"**صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ**"[3] أي تخضع وتتّجه.

وقد تأتي "صار" بمعنى صوت، ومضارعه يَصِيرُ أو يَصُورُ فهو ليس من هذا الباب ومنه صار بمعنى قطع وفصل قال تعالى:"**قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا**"[4] **أي** قطّعهن، وقرئ صُرْهُنَّ[5]. وعليه فإنّ اسم كان مرفوع المحلّ غير أنّ عامل رفعه في الجملة المنسوخة يتمايز بين المدرستين البصريّة والكوفيّة.

فالبصريّون على أنّ كان وأخواتها هي ما أحدث الرّفع في المبتدإ، وهو عامل لفظي كالفعل أي كان وأخواتها، فصار اسما لها.

والكوفيّون يرون بأنّ المبتدأ بقي على حاله مرفوعا بحيث لا فرق بينهما مبتدأ أو اسما لكان فقالوا:"بل هو باق على أصله قبل دخول كان"[6]. والشارح لم يتقبّل هذا الرّأي وقال:"يلزم على مذهب الكوفيّين أن يوجد عامل النّصب ولا يرفع وهذا لا نظير له"[1].

---

[1] أي لا تتطلّب اسما مرفوعا بل فاعلا مرفوعا للفعل التّام.
[2] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص115.
[3] سورة الزخرف الآية 53.
[4] سورة البقرة، الآية 260.
[5] الشامل معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها. محمد سعيد اسبر، ط2، دار العودة بيروت، 1989.
[6] فتح ربّ البرية، ابن عمر الحازميّ، ص115.

ثمّ نستطيع القول من حيث التدقيق أنّ هناك فرق بين حدوث الرّفع بالعامل المعنويّ "الابتداء" بالنّسبة للمبتدإ، وحدوثه بعامل لفظيّ كالفعل أي كان وأخواتها. وهذا يعني بقاء المبتدإ على أصله مرفوعا وهو كلام يحتاج إلى تعليل آخر.

ومن حيث البناء الصّرفيّ نجدها تنقسم عنده إلى قسمين:

1) ما لا يتصرّف ويتعلّق الأمر بفعلين:"ليس وما دام". وشرط عمل دام أي رفع المبتدإ اسما لها أن تسبقها ما المصدريّة لأنها تؤوّل بمصدر.
2) ما يتصرّف: وهو ما عدا ليس ودام وزال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ومصدر.

3. اسم كان في الدّر المنظوم:

مما ينبغي الوقوف عنده بعض ما لم يرد في الشّرح السابق فتح رب البرية في هذا الباب "زعم الفرّاء أنّ الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل"[2]. أي أنّ إحداث الرفع في اسم هذه الأفعال لأنه شبه الفاعل.

اسم كان وأخواتها جاء مرفوعا لأنّه يشبه الفاعل كما ذهب إليه الشّارح الطاهر الإدريسي وذكر اللّغز النّحويّ "إنّي رأيت غلاما، أورث قلبي خبالا، قد صار كلبا وقردا، وصار بعد غزالا، ولي في ذلك دليل، في قول:"ربي تعالى"[3].

وما أراد أن يقوله: صار بمعنى ضمّ فهي من هذا المنطلق ليست فعلا ناقصا واستدل بالآية قوله تعالى:**"وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"**[4]. وقد ألحق جملة من الأفعال بمعنى صار تبلغ عشرة وتعدادها هي:ءامن؛ رجع؛ عاد؛ استحال؛ قعد؛ حار؛ ارتدّ؛ تحوّل؛ غدا؛ راح. والشواهد في ذلك قول الشاعر:

وَكَانَ مُصَلَّى مِنْ هُدِيتَ بِرُشْدٍ فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرِ.

والحديث النبوي:"فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا وَأَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حِرْبَةٌ".

---

[1] فتح ربّ البرية، ابن عمر الحازميّ، ص115.
[2] كتاب الدرّ المنظوم، الطاهر الادريسي، ص192.
[3] كتاب الدر المنظوم، الطاهر الادريسي، ص192.
[4] سورة البقرة، الآية 260.

وقول الشاعر:

وَمَا المَرْءُ إلاَّ كَالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ.

وقوله تعالى: **فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا**[1].

وقال امرؤ القيس:

وَبَدَتْ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَبَالَكَ مِنْ نِعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبُوسًا.

وفي الحديث:"لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا"

ومما تجدر الإشارة إليه في هذه الأمثلة ما يعمل عمل كان وأخواتها وهي: تَرْجِعُوا؛ عَادَ؛ اسْتَحَالَتْ؛ يَحُورُ؛ ارْتَدَّ؛ تَحَوَّلَ؛ تَرُوحُ.

4. اسم كان في الثمرات الحلية:

ورد في الشرح كمنطلق حكم الاسم الواقع بعد هذه الأفعال "الرفع"[2] وجملة ما شرحه معانيها ولم يشر إلى أنّ بعضها قد يأتي أحيانا تامّا كما ذكر في الشرحين السابقين وهي معارف لكنها مذكورة في المصنفين السابقين.

خبر إنّ في النظم وشروحه:

1. خبر إنّ في المنظومة:

ربط الناظم بين عمل كان وأخواتها بما يعكسها بعمل إنّ وأخواتها في الجملة الاسمية. وملخّص ما ذكر[3]:

عَمَلُ كَـــانَ عَكْسُهُ لِإِنَّ أَنَّ لَكِنَّ لَيْتَ لَـــعَلَّ وَكَـــأَنَّ

تَقُولُ إِنَّ مَالِكًـــــا لَعَالِمٌ وَمِثْلَهُ لَيْتَ الْحَبِيبَ قَـــادِمُ

أَكَّدَ بِأَنَّ أَنَّ شَبَهَهُ بِكَـــانَ لُكِنَّ يَا صَاحِ لِلْإِسْتِدْرَاكِ عَنْ

وَلِلتَّمَنِّي لَيْتَ عِنْدَهُمْ حَصَلَ وَلِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ وَلَعَـــلَّ[4].

تكملة لما تناوله الناظم للنواسخ بدءً بأخوات كان، يواصل ما يؤثر في المبتدإ والخبر "إنّ وأخواتها" مستهلاً بعملها المناقض لعمل سابقتها، فيرتّبها على التّتالي:"إنّ؛ أنّ؛ لكنّ؛ ليت؛ لعلّ؛

---

[1] سورة يوسف الآية 96.

[2] الثمرات الحلية في شرح نظم الآجرومية، محمد رفيق الونشريسي، ط1، دار الإمام مالك أبوظبي، 2005.

[3] منظومة ابن ابَ، ص115.

[4]

كأنّ" وهي تنصب المبتدأ اسما لها، مع الإشارة إلى معانيها في الجملة العربية. ويمثّل بمثالين على التحديد: إنّ مالكًا لعالمُ. والمثال الثاني: ليت الحبيبَ قادمُ. فكلمتا:"عالمُ" في المثال الأول و"قادمُ" في المثال الثاني على الترتيب خبر إنّ وليت.

وهذه النواسخ تعمل بتوفّر شرطين وإلاّ يبطل عملها: وهذان الشرطان:

1-إذا اقترنت ب ما "الحرفية؛ الزائدة؛ الكافة" وكلّها أسماء لمسمّى واحد. فإذا قلنا مثلا: إنّما الله إله واحد. فهنا "ما" كفّت إنّ عن عملها، فيعرب لفظ الجلالة "الله" مبتدأ، و"إله" خبر مرفوع. والملاحظ أنّ بطلان عمل إنّ. أما ليت فقد جوّز إعمالها وإهمالها. ومن أمثلة إعمالها: قول الشاعر:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَاتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ.

واسم ليت "هذا" مبني في محل نصب وهو رأي الجمهور: "يجوزان تقول: ليتما زيد قائم بالإهمال وهذا مذهب الجمهور"[1].

2- أن يتقدم اسمها على خبرها عكس عمل كان وأخواتها التي يجوز فيها تقدم اسمها على خبرها.

كما جاء في الآية: **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَانْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ**[2]. **حَقًّا:** خبر كان مقدّم منصوب، و نَصْرُ اسمها مؤخر مرفوع. وقول الشارح: زيد كان قائما. الملاحظ "زيد" اسم كان مقدم مرفوع. أما مع إنّ وأخواتها فلا يصحّ معها تقدّم خبرها على اسمها وعليه يأتي الناسخ ثم اسمه ويليه خبره حتى يتحقق عملها.

وقد ركز ابن أبّ على عدّ أخوات إنّ ثمّ أثنى بمعانيها التي جاءت على الترتيب، أن تفيد التوكيد، لكن للاستدراك، ليت للتمني، ولعل للترجي، وكان من الباب الأولى أن يبين عملها في المبتدإ أو الخبر.

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص122.
[2] سورة الروم، الآية ص47.

2. خبر إنّ في فتح رب البرية:

لقد برّر هنا الشارح ابن عمر الحازمي تقديم الأفعال الناقصة على الحروف المشبهة بالأفعال "إنّ وأخواتها" خاصة ما يعنينا منها خبرها المرفوع بعدها وسنكتشف أنّ في عامل رفعه وجهات نظر وتباين آراء. فإنّ وأخواتها ترفع الخبر على رأي البصريين كما قال ابن عمر الحازمي في هذا المصنف. والمثال: إنّ زيدا قائمٌ، فقائم. خبر إنّ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. قال الشّارح:"وقائم خبر إنّ مرفوع على مذهب البصريّين مرفوع بإنّ"[1] فهو إقرار منه بما يراه البصريّون في هذه المسألة.

على خلاف الكوفيّين الذين يرون أنّ "إنّ" تنصب المبتدأ فقط. معبّرا عن ذلك قوله: "وأمّا عند الكوفيّين فلا إنّما نصبت الاسم فقط ولم ترفع الخبر، فالخبر مرفوع على ما رفع به من قبل دخول إنّ"[2] وهنا يتّضح جليّا رؤية الكوفيّين في رفع خبر إنّ. جاء في الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري:"ذهب الكوفيّون إلى أنّ "إنّ وأخواتها" لا ترفع الخبر، وذهب البصريّون إلى أنّها ترفع الخبر"[3]. وهو مذهب ضعيف في نظر الشارح الذي يرى أنّ عامله النصب والرفع أشار إلى نصب الجزأين وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، والمثال: إنّ حراسنا أسداً.

3. خبر إنّ في الدرّ المنظوم:

في هذا المصنّف الشارح الطاهر الإدريسي ردّ رأي مذهب الكوفيّين قائل أنّ الخبر مرفوع على ما كان عليه من قبل، فقال:"وترفع الخبر على الراجح ومذهب الكوفيّين أنّ الخبر مرفوع على ما كان عليه من قبل وهو مردود"[4]. أما البصريون فهم يرون أنّ الخبر محذوف في هذه الجملة ويسهب في الحديث عن معاني هذه الحروف.

وممّا أثار انتباهي في المصنّف ورود نصب كل من المبتدإ والخبر بعد إنّ وليت ولعل. والمثال الأول تأكيد لما ذكر في المصنف السابق جاء في ذلك قول الشاعر:

إِذَا اسْوَدَّ جَنَاحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسُدًا[5].

---

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص120.
[2] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص120.
[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمان بن محمّد الأنباري ط1، دار الفكر، ج ص176.
[4] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص193.
[5] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص195.

محلّ الشاهد: إنَّ حُرَّاسَنَاَ أُسُدًا. والنصب ملاحظ في كلّ من حرّاسنا وأسدا. والشاهد الآخر بعد كأنّ

كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا[1].

ونصب أذنيه، قادمة واضح.

-وبعد ليت:

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعاً .....[2]

-وبعد لعلّ: لعلّ أباك قائما[3].

يمكننا اعتبار هذه الشواهد أمرا شاذّا إذا ما قورنت بالقاعدة العامّة وأمّا أقرّته مصادر النحو وأوثقها القرآن الكريم. والجمهور يرى في هذه الشواهد تأويلا آخر غير نصب الجزأين كما قال الشّارح:"وأوّله الجمهور بحذف الخبر والمنصوب الثاني، إمّا حال أي تلقاهم أسدا. في المثال الأول. وأَقْبَلْنَ رَوَاجِعًا. في المثال الثاني، أو مفعولا به، يشبهان قادمة من قوادم الطير، وهي مقدّمة أجنحته. ولم يذكر هذه الحالة من نصب الجزأين الناظم ولا الشارح. ومن إضافات ما تناوله النحاة، وكما جاء في لغة الحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائما. قوله تعالى" **قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى**"[4]. ويُعزى هذا إلى تأويل. واعتبر أنّ اللام في " **لَسَاحِرَانِ** " لام زائدة[5] وليست للابتداء أو داخله على مبتدإ محذوف أي "لهما ساحران". وما جاء من أثر في هذه اللغة قول الشاعر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَـــــاهَـــا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَيَايَاهَا.

وهو الوجه الذي اختاره ابن مالك[6]، فقيل على المشباهة "هذان" مبني على الألف لدلالته على معنى الإشارة.

---

[1] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص195.
[2] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص195.
[3] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص195.
[4] سورة طه، الآية 63.
[5] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص196.
[6] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص197.

وهناك من أوّل وجود ألف "ساحران" على هذا الشكل، لأنّها اجتمعت ألف هذا وألف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف "هذا" التغيير[1].

وعند حذف خبر إنّ يذكر الشارح شاهدا شعريا:

وَيَقُلْنَ شَيْبًا قَدْ عَـــــلَا كَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتَ أَنَّهُ.

محلّ الشاهد: "أنّه" في آخر البيت، ويرفض الشارح أن تكون هاء السكت بل هي ضمير منصوب والخبر محذوف وأنه هو.

4. خبر إنّ في الثمرات الحليّة:

لم يتجاوز صاحب هذا المصنف عموميات خبر إنّ كونه متمّم معنى الحرف المشبه الذي سبقه وحالته الإعرابية رفعا. وإزالته لما أنبهم من معنى الجملة، وذكر معاني الأحرف المشبهة بالفعل "أخوات إنّ" وفي هذا المقام لا تعنينا هذه المعاني بقدر تحديد عملها.

<u>التابع المرفوع ـ النعت ـ في النظم وشروحه:</u>

يصطلح عليه النعت والصفة والوصف وهو أحد التوابع الأربعة عند أغلب النحاة. وقد عرفه بعضهم:"هو الاسم المشتقّ أو المؤوّل بالمشتقّ الذي يكمل به المنعوت ببيان صفة من صفاته أو من صفات اسم آخر له صلة بالمنعوت"[2]. وهو تعريف أراه شاملا حيث. بيّن أنّه مشتقّ أو مؤوّل بالمشتقّ ويصف منعوته غير أنّه لم يبيّن تابعيّته لمنعوته من حيث الإعراب. وقد عرّفه محمّد سمير اللّبدي:"يطلق على مجموعة من الأسماء تلازم ما قبلها ولا تنفكّ عنه وتتبعه في أمور كثيرة"[3]. ومن هذه الأمور التي أشار إليها في الإعراب رفعا أو جرّا أو نصبا[4]. وممّا ذكره صاحب صاحب الدر المنظوم في هذا المقام:"كلّ ثان أعرب بإعراب سابقة الحاصل والمتجدّد"[5] وقد سمّاها سمّاها الفرّاء المحلّ كما جاء في المدارس النحوية لشوقي ضيف[6] وهذه الاصطلاحات الثلاثة (الصفة والوصف والنعت) من تسميّات "ثعلب".

والتوابع كما عدّها النحاة أربعة، النعت البدل التوكيد والعطف وسنخص النعت منها كنموذج للتابع المرفوع.

---

[1] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص196.
[2] النحو المصفى، محمد عيد، ط1، الشركة الوطنية للطباعة، القاهرة 2005، ص455.
[3] معجم المصطلحات النحوية والصرفيّة، ص32.
[4] معجم المصطلحات النحوية والصرفيّة، ص32.
[5] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص203.
[6] المدارس النحوية، شوقي ضيف ص228.

1. النعت في المنظومة:

النعت هو تابع من التوابع وقد ذكره الناظم في بيتين جاء فيهما:

النَّعْتُ قَدْ قَالَ ذَوُو الأَلْبَـابِ يَتْبَعُ لِلْمَنْعُوتِ فِي الإِعْرَابُ

كَذَاكَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ كَـجَـاءَ زَيْدٌ صَاحِبُ الأَمِيرِ[1]

استعمل الناظم ابن أبَ النعت كما جاء في متن الآجرومية "النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وتعريفه وتنكيره"[2].

وقد بيّن تابعيّته لمنعوته في الإعراب والتعريف والتنكير، والمثال:"جاء زيد صاحب الأمير"، فكلمة "صاحب" هي نعت مرفوع لزيد.

2. النعت في فتح رب البرية:

فقد عرّفه الشارح ابن عمر الحازمي:"هو التابع المشتقّ أو المؤوّل به الملاين للفظ متبوعه"[3] وفصّل في شرح حد النعت المتكوّن من ثلاثة أجزاء، التابع، المشتقّ أو المؤوّل به. المباين للفظ متبوعه. فالتابع يشمل كل التوابع الأربعة من حيث الإعراب، المشتقّ أو المؤوّل به: وهو تخصيص منه للنعت بحيث يخرج عن التوكيد والبدل والعطف. المباين للفظ متبوعه: أي أنّ النعت لابدّ أن يكون مباينا أو مغايرا لمتبوعه. والشرطان اللذان يجب أن يتوفّرا: الاشتقاق أو المؤوّل بالمشتقّ، المبيّن للفظ متبوعه.

وعن العامل في النعت آراء متعدّدة أظهرها، مذهب الجمهور، كما فال الشارح:"العامل في المتبوع هو العامل في النعت"[4] ويقال أنّه منسوب إلى سيبويه، أي ما أحدث الحالة الإعرابية من رفع ونصب وجرّ في المتبوع، يحدثها التابع الذي يعنيه في هذا الباب "النعت" والمثال: جاء زيد الفاضل. النعت وهو التابع المرفوع الفاضل والذي أحدث الرفع فيه هو الفعل الذي رفع الفاعل "زيد" وهو المتبوع، فقد طابق المنعوت منعوته في الإعراب من خلال إحداث الرفع في النعت،

---

[1] منظومة ابن أبّ، ص116.

[2] مفاتيح العربية على متن الآجرومية، فيصل بن عبد العزيز آل مبارك ط1، الطلائع للنشر والتوزيع، 2009، ص72.

[3] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي ص133.

[4] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي ص135.

فهو مرفوع بالفعل, ومنه فالفعل "جاء" قد رفع اسمين الفاعل والنعت. والعامل في ذلك لفظي. وهو الذي يميل إليه الشارح. على حد قوله "وهو مذهب الجمهور وهو أصحّ"[1].

والرأي الثاني: وهو عامل التبعية[2] وهو الرأي الذي نسبه الشارح إلى الخليل بن أحمد والأخفش. وهو عامل معنوي، وهو كونه قد أتبعت زيدا بالفاضل أي وصفته به، وهذا أمر معنوي وهو فعل فاعل.

ويعقّب الشارح بعد ذلك بأنّ العامل المعنوي ضعيف، والأولى أن يعلّق العمل باللفظيّ لأنّه أرجح وأقوى من أن يعلّق بأمر معنوي، عموما يمكننا القول أنّ النعت تابع لمنعوته أما عن أقسام النعت من حيث التركيب فينقسم إلى: النعت الحقيقي والنعت السببيّ.

النعت الحقيقيّ: هو تابع يتبع منعوته في الإعراب والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، التذكير والتأنيث.

النعت السببيّ: وما يتميّز به عن الحقيقي أنّه يلزم حالة واحدة وهي "الإفراد" وهو يتبع الاسم الظاهر الذي رفعه لا المنعوت. والمثال: مررت برجل قائم أبوه. فرجل تبع الاسم الذي قبله في الخفض والتنكير. فهو كما ذكرنا يلزم الإفراد الدائمة.

3. النعت في الدر المنظوم:

اختلف صاحب الدر المنظوم عن فتح رب البرية بالزيادة فذكر ما لم يتناوله غيره فقال في النعت:"التابع المشتقّ بالفعل أو بالقوّة الموضّح لمتبوعه أو المخصّص له"[3] وهو تعريف شامل للنّعت، فذكر ما تعلّق بالتبعيّة والاشتقاق من الفعل، لكنّه يضيف ما لم يذكره آخرون ما اصطلح عليه "بالقوة" وهو ما قصد به الجامد، كاسم الإشارة ذي، فقال:"ونعني بالمشتقّ بالقوة الجامد المؤول بالمشتقّ كاسم الإشارة وذي بمعنى صاحب"[4].

---

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي ص135.
[2] التبعيّة. والاتباع: أي النعت يتبع منعوته في الحالة الإعرابية، شأن التوابع الأخرى وهو أوّلها.
[3] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص203.
[4] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص205.

أما عن ظاهرة الحذف وهي ما انفرد به الطاهر الإدريسي لأنّه يقع في النعت والمنعوت جوازا. فقال:"يجوز حذف كل من النعت والمنعوت إذا علم"[1] والدليل الذي ساقه:"**وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ**"[2]. ففي الآية: حذف المنعوت حور قاصرات الطرف. أما عن حذف قول الشاعر:

وَكُنْتُ فِي الحَرْبِ ذَا تَدْرَأْ فَلَمْ أُعْطِ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعِ.

والتقدير كثيرا. نعت محذوف.

ورأي المصنّف في هذه الظاهرة، أنّ كثيرا ما يحذف المنعوت، ويقلّ في النعت واستند إلى ما قاله صاحب الخلاصة:

وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقُلْ.

ومحلّ الشاهد أنّ ظاهرة الحذف تطال النعت والمنعوت في آن واحد غير أنّ الحذف يكثر في المنعوت على حدّ قوله.

4. النعت في الثمرات الحليّة:

حوصلة النعت كما جاءت في هذا المصنّف تكرارا لما قيل فيه من معارف عامة كاشتقاقه وتبعيّته في الإعراب والتعريف والتنكير مع التعليل والاستدلال، الآية القرآنية "**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**"[3]. فالمستقيم منصوب على أنّه نعت للصراط. والآية "**وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا**"[4]. وقوله تعالى "**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**"[5] مستقيم نعت مجرور أتبع منعوته في الجرّ وهي عموميات حول النعت.

---

[1] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص205.
[2] سورة الصافات، الآية 48.
[3] سورة الفاتحة، الآية 5.
[4] سورة الفتح، الآية 20.
[5] سورة الزخرف، الآية 52.

ملخص الفصل الأول:

كانت المرفوعات في المصادر الأربعة انطلاقا من منظومة ابن أبّ إلى فتح رب البرية فالدر المنظوم وأخيرا الثمرات الحلية موضوعا للدراسة في هذا الفصل، والكل تعرض في مصنفه إليها على حسب التفاوت في المعالجة أو المادة العلمية.

وقد اتفق الشراح وأجمعوا على رفع هذه المرفوعات إلا ما جاء استثناء في فتح رب البرية والدر المنظوم كنصب كل من اسم وخبر أخوات إنّ. وهو شاذ ورد في بعض الشواهد العربية.

كلاهما ركز على معاني كان وأخواتها وإنّ وأخواتها وكان من الأفضل أن يؤخذ اسم هذه النواسخ وخبرها بعد دخول الناسخ حظا من الدراسة والشرح.

جاء في كثير من المواضع الإشارة إلى آراء البصريين والكوفيين وغيرهم بصيغ مختلفة كالقول هذا رأي البصريين أو الكوفيين دون الإشارة إلى متن قولهم أو ذكر سندات أو الحدود الضابطة لهذه الآراء.

لا نجد اختلافا يذكر في الثمرات الحلية للنظم غير التقيد بما أشار إليه الناظم كمعلومات عامة وبديهيات لا تحتاج إلى تحصيل.

يستعمل أحيانا الطاهر الإدريسي في الدر المنظوم عبارة على الصحيح أو الراجح دون الإشارة إلى القرائن التي تعزز رأيه كما هو الشأن في رفع الخبر مع المبتدإ أو مع النواسخ. إضافة إلى مإا عرف عن مصطلح نائب الفاعل نجد الشراح يستعملون مصطلحات أخرى وردت عن النحاة القدامى كالمفعول الذي لم يسم فاعله أو الاسم الذي لم يذكر معه فاعله, والإشارة إلى أنّ أول من استعمل نائب الفاعل ابن مالك وفي هذا الباب توسع الشارح في أغراض حذف الفاعل دون سواه من المصادر. وقد فصّل في حالات صار ومعانيها اللغوية المختلفة مكثرا من الشواهد الشعرية النثرية القرآنية والأحاديث النبوية.

انفرد الطاهر الإدريسي بظاهرة الحذف في النعت وحتى المنعوت بأمثلة جاء ذكرها في معرض الحديث عن التابع المرفوع.

يذكر ابن عمر الحازمي وأحيانا الطاهر الإدريسي تعريفات مكررة في الشرحين تختلف عن تعريفات القدامى في الصياغة اللغوية كما جاء في تعريف النعت لابن آجروم "النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره". ويعرّفه ابن عمر في قوله:"هو التابع المشتق أو المؤول به الملاين للفظ متبوعه" فكل منهما أشار إلى تبعية النعت وحالاته المختلفة.

ولوحظ في عامل رفع النعت تباين بين الآراء:

ـ مذهب الجمهور وهو المنسوب إلى سيبويه.

ـ والرأي الثاني أنّ الرافع للمنعوت هو الرافع للنعت. وقد مال ابن عمر إلى رأي الجمهور الذي اعتبره الأصح.

ـ الرأي الثالث أنّ التبعية هي العامل وهو رأي الخليل. وقد مال ابن عمر إلى رأي الجمهور الذي اعتبره الأصح كما عقب على العامل المعنوي بأنّه ضعيف والأخذ بالعامل اللفظي أولى.

يتفادى محمد رفيق الونشريسي التفصيل والتعرض إلى الآراء المتباينة ويذكر المتفق عليه بين النحاة.

إنّ هذا الموجز لم يتضمن بعض الأبواب لما في ذلك من تكرار وإعادة لما ذكر في الفصل.

الفصل الثاني

الآراء النحوية في النظم وشروحه:

المنصوبات

المنصوبات في النظم وشروحه:

والمنصوبات جمع لمنصوب وهو الاسم الذي تعتريه الحالة الإعرابية "النصب" فقد عرّفه النحاة والمصنّفون ومنهم محمد سمير نجيب اللبدي "هو الاسم أو الفعل اللذان تجلب لهما العوامل نصبا بالفتحة أو بالحروف النائبة عنها"[1].

وغالبا ما تكون الأسماء منصوبة بوقوع الأفعال فيها أو عليها. المنصوبات من الأسماء:المفعول به، المصدر (المفعول المطلق)، والمفعول فيه، المفعول لأجله "له"، المفعول معه، الحال، التمييز، المستثنى، المنادى، خبر الفعل الناقص، خبر حرف ليس، اسم إنّ، اسم لا النافية للجنس، التابع للمنصوب. وسنتناول المنصوبات الواردة في النظم وما ركّز عليه الشّرّاح منها خاصّة.

المفعول به في النظم وشروحه:

هو أحد عناصر الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدّي، والمفعول به يؤدّي وظيفة نحويّة من وظائف النّصب، وهو منصوب بحركة أصلية أو فرعية أو مقدرة، أو مبنيّا في محلّ نصب. سواء في حالة الإثبات أو النفي، وهو أهم المنصوبات من الأسماء لذا رتّب في صدارتها. ويمكن أن نجد من يصنّفه الثاني بعد المفعول المطلق (المصدر) على اعتبار أن هذا الأخير هو المصدر الحقيقي. وغير مقيّد بشيء.

تعتري المفعول به حالات منها النصب الحذف وجوب وجواز التقديم والتأخير الحقيقة والمجاز والكل وارد في أساليب العربية.

[1] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، ط2، دار الفرقان الأردن 1987، ص225.

1. المفعول به في النظم:

شملت أحكام المفعول به أربعة أبيات قال فيها الناظم:

مَهْمَا تَرَى اسْمًا وَقَعَ الفِعْلُ بِهِ فَذَاكَ مَفْعُولٌ فَقُلْ بِنَصْبِـــهِ

كَمِثْلِ زُرْتُ الْعَالِمَ الأَدِيبَـــــا وَقَدْ رَكِبْتُ الْفَرَسَ النَّجِيبَـــا

وَظَـــاهِرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرًا فَأَوَّلٌ مِثَـــــــالُهُ مَـــا ذُكِرَ

وَالثَّـانِي قُلْ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ كَزَارَنِي أَخِـــي وَإِيَّاهُ أَصِلُ[1].

في هذا الباب أوضح الناظم اسمية المفعول به، وقوع الفعل عليه وهو "ما وقع الفعل به". وثاني ما تعلّق به حكمه النصب "فقل بنصبه"، ثم يمثل بالمثال: زرت العالم الأديب. "العالمَ" مفعول به منصوب. وعن طبيعته فقد يأتي اسما ظاهرا أو يأتي مضمرا، ضميرا متّصلا ومنفصلا، "زارني أخي" فالياء في زارني ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول به. أمّا بالنسبة للمنفصل "إِيَّاهُ أَصِلُ" إياه ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به، وهو من بين ضمائر النّصب المنفصلة التي عادة تعرب مفعولا به مقدّما.

2. المفعول به في فتح رب البرية:

تصدّر المفعول به المنصوبات التي بلغت خمسة عشر منصوبا في جلّ المراجع النحوية. ولم يحد المصنّف عمّا قام به الناظم فكان المفعول به أوّل ما شرحه من المنصوبات. وعلى رأس ما تناوله إسميّته. فالمفعول به يُعَدُّ علامة من علامات الاسم لأنّه لا يأتي حرفا ولا فعلا فقال الشارح:"من علامات الاسم كونه مفعولا به"[2]. والمقصود من ذلك الاسم الصريح أو المؤوّل بالصريح[3].

ومن حيث وقوع الفعل عليه قال:"إنّ المفعول به هو اسم وقع عليه الفعل الصادر عن الفاعل"[4]. ولم يستثن حالة الإثبات أو النفي فكلتا الحالتين تشمل المفعول به. فكلّ مفعول به يتطلب وقوع حدث عليه من الفاعل, وهذا أهمّ ما يميّزه على سائر عناصر الجملة, وهو يعني تعلّق

---

[1] منظومة ابن أبَ، ص117.

[2] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص161.

[3] المؤول بالصريح: وهو ما يحتاج إلى تأويل حتى يكون مفعولا به. وهو على حد تعبير بعض المصنّفات الجملة اسميّة كانت أو فعلية، ويسمى المصدر المؤوّل لدى البعض.

[4] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص161.

المفعول به بما لا يعقل إلاّ به, يعني لا يتصوّر ويتخيّل في الذهن إلاّ به. ولمن يتأكّد من وقوع اسم ما مفعولا به أن يصوغ من الفعل التام اسم مفعول تامّا, والمثال الذي ساقه: ضربتَ زيدا, فزيد هذا إذا أردت أن تتأكّد هل هو مفعول به أو لا؟ فاجعل زيدا مبتدأ ثم إيت بمصدر الفعل ضرب الذي هو الضرب فتأتي منه باسم مفعول تام تجعله خبرا للمبتدإ فإذا صح فهو مفعول به، والمثال: زيد مضروب، فإذا صح فهو مفعول به وإلا فليس مفعولا به.

والعلامة هنا أن يصحّ أن يؤتى من مصدر الفعل اسم مفعول تام أي لا يفتقر إلى جار ومجرور وهنا لم يأت تاما وإنّما صح بالجار والمجرور وهو لفظ عليه.

كان ابن عمر الحازمي قد انتقل بعد ذلك إلى تحديد عوامل النصب في المفعول به, وأرجعها إلى الفعل وهو الذي يقول فيه. "وعامل النصب في المفعول إما أن يكون فعلا سواء كان ملفوظا به أو محذوفا"[1] ويعدّ هذا العامل أبرز العوامل والمثال التقليدي: ضَرَبْتُ زَيْدًا. "فزيدا" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وعامله الفعل ضربت. والعامل الثاني "الفعل المحذوف" نجده في قوله تعالى:**"وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ"**[2] والمفعول به **"مِلَّةَ"** منصوب بفعل محذوف تقديره اتبع ملة إبراهيم. وقد يكون العامل الوصف "أنا ضارب زيدا" وزيدا مفعول به منصوب بالصفة ضاربٌ فهو وصف والآية:**"وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا"**[3] .فكلمة **"أَمْرِهِ"** مفعول به منصوب بالوصف. والعامل الثالث المصدر كما جاء في قوله تعالى:**"وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ"**[4]. الناس مفعول به للمصدر دَفْعٌ. والعامل الرابع اسم الفعل وهو الممثل به في الآية:**"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللّهِ مَرْجِعُكُمْ**

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص162.
[2] سورة البقرة، الآية 135.
[3] سورة الطلاق، الآية3.
[4] سورة البقرة، الآية 250.

جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ"[1]. "أنفسكم" مفعول به منصوب وناصبه اسم فعل الأمر "عَلَيْكُمْ" وهي بمعنى الزموا. فهو فعل متعد يتطلب مفعولا به.

أنواع المفعول به كما جاء في الشرح اسم ظاهر: أو اسم مضمر. والمضمر قد يكون اسم إشارة أو اسم موصول. والمضمر من الضمائر قسمان: متّصل، ومنفصل.

والضمير ينقسم إلى قسمين: المستتر، البارز. ومن كل هذا يهمّنا الضمائر التي تقع مفعولا به. والأمثلة التي ساقها: أَكْرَمَكَ زَيْدٌ. الكاف في أَكْرَمَكَ. ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أما بالنسبة للضمير المنفصل الآخر وهو: اثنا عشرة ضميرا: إيّاي, إيّانا, إيّاكَ, إيّاكِ, إيّاكما, إيّاكم, إيّاكنّ, إيّاه, إيّاها, إيّاهما, إيّاهم, إيّاهنّ. والضمير: إيّا فقط. فهو ضمير منفصل في محل نصب مفعول به, والكاف حرف خطاب مبني لا محل له من الإعراب. والآية الكريمة قوله تعالى:"إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ"[2]. إيّا: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. ومن الضمائر التي تقع في محل نصب مفعولا به مقدّم, (الياء والكاف نون جماعة المتكلّمين). فالمثال: زارني أخي. فزار فعل ماضي، والنون للوقاية والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. زيد أكرمنا. فالنون ضمير مبني في محل نصب مفعول به.

[1] سورة المائدة، الآية 105.
[2] سورة الفاتحة، الآية 5.

3. المفعول به في الدر المنظوم:

وقف الشارح الطاهر الادريسي في هذا الباب على التعريف الاصطلاحي المختلف عما مضى ذكره في المصدر السابق. ولا أكاد أمضي في ثنايا الشرح دون أن أقف عنده وهو ما أقره الشارح على حدّ قوله:"وقوع فعل الفاعل بلا واسطة"[1]؛ أما وقوع الفعل على الفاعل فواضح وأمّا بلا واسطة المراد إخراج ما يتم عليه الفاعل بواسطة حرف الجر والمنادى.

وقد قسّمه من حيث الوظيفة إلى مفعول به حقيقة. وهو ما يطلق على المفعول به الذي يدلّ على حقيقة المعنى وأتى بالمثال:"أنزل الله الغيث"[2] فكلمة الغيث. مفعول به حقيقة لأنّه لفظ يدلّ على مسمّاه ومعناه. أما المفعول به مجازا، وهو ما لا يدلّ على الحقيقة وإنما عبّر عنه بالمجاز لافتقاره إلى الدلالة على الحقيقة فقال:"أنبت الربيع البقلَ" فالبقلَ مفعول به منصوب وهو المفعول به مجازا.

ولما فرغ من هذه المسألة خاض في الترتيب بينه وبين المفعول المطلق فالجمهور وكثير من النحاة يصدرون المنصوبات بالمفعول به في حين نجد ابن الحاجب والزمخشري يقدمان المفعول المطلق لأنّه المفعول حقيقة.

ودائما كعادته يستدلّ بالخلاصة أو الملحة ليعزّز ما تمّ التعرّض إليه على سبيل التأكيد والتقرير. وممّا قال في الخلاصة:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إِلاَّ اخْتِيَارًا أَبَدًا

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلْبِهِ مَا مَلَكَ[3].

فأشار إلى إنّ كلاّ من الياء والكاف والهاء عبارة من ضمائر تحلّ محلّ المفعول به أمّا ما جاء في الخلاصة عن تقدّم المفعول به على عامله:

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاً.

ومحلّ الشاهد الضمير المنفصل الواقع مفعولا به إيّاه. وقول ابن الوردي:

---

[1] الدر المنظوم شرح مقدمة ابن آجروم، الطاهر الإدريسي، ص225.
[2] الدر المنظوم شرح مقدمة ابن آجروم، الطاهر الإدريسي، ص225.
[3] كتاب الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، 226.

تَنْصِبُ مَفْعُولاً بِهِ مَا نَابَ عَنْ فَاعِلٍ كَتَقْرَأُ الْكِتَابَ[1].

والبيت يتعلّق بحكم نصب المفعول به كنصب الكتاب بالفعل تقرأ. ويعضّده بما جاء في الملحة:

وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ وَجَبَا كَقَوْلِهِمْ صَادَ الأَمِيرُ أَرْنَباً[2].

أي أنّ المفعول به يأتي منصوبا كما سبقت الإشارة إليه إنّما ذكر ذلك للاستئناس والتعليل والتّدليل. وجاءت هذه الاستشهادات سواء كانت على شكل نظم أو نثرا فكلّ ذلك كان خادما للقواعد المنصوص عليها في مختلف الأبواب.

4. المفعول به في الثمرات الحليّة:

لقد كان صاحب الثمرات الحليّة ملخّصا لهذا الباب وفق شرحه المبسّط والذي تدرّج في عناصره من ذكر الحد إلى الحكم المعروف النّصب وعلامته الفتحة. مع التّعرّض للضّمائر المنفصلة التي تقع في محلّ نصب مفعولا به مقدّما كإيّاك وفروعها. إلاّ أنّ الملاحظ عدم إشارته للضمائر: الكاف والهاء[3]. مثلا: إذا اتصلت بالأفعال التامة. فهي أيضا تعرب مفعولا به.

[1] كتاب الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، 226.
[2] كتاب الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، 226.
[3] الثمرات الحلية في شرح نظم الآجرومية، محمد رفيق الونشريسي، ص67.

باب المفعول المطلق (المصدر)في النظم وشروحه:

فهما اصطلاحان لمسمى واحد، وأتى في هذا الترتيب لمضارعته المفعول به في الصدارة فمن باب أولى أن يتلوه في التصنيف. والمفعول المطلق هو أحد المفاعيل وواحدها مفعول. "والمفعول هو كل ما كان معمولا للفعل من جهة وقوعه عليه أو فيه أو له أو معه أو كان مؤكدا له أو مبيّنا لنوعه أو عدّده"[1]. وهو مطلق كونه غير مقيّد بحرف من الحروف كسائر المفاعيل، واصطلاح المصدر يعتمد على أصالة الاشتقاق في اللغة العربية وهذا ما يعلّل وجود المصطلح في كثير من المراجع النحوية إلاّ أنه لا مشاحة في الاصطلاح وربما كون سائر المشتقّات تصدر عنه كالفعل في نظر الكوفيّين[2] والحديث عن المصدر يقودنا إلى تحديده في إطار المنصوبات ومن هنا يعدّ المصدر اسم الحدث الذي هو أحد مدلوليّ الفعل غير أنّه مجرّد من الزّمن. ولو كان كذلك لتداخلا حيث لا تمايز بينهما فالمصدر المقصود هو المعرب مفعولا مطلقا.

1. المفعول المطلق في المنظومة:

المصدر أو المفعول المطلق كلاهما مصطلح واحد قال فيه ابن أبّ:

الْمَصْدَرُ اسْمٌ جَاءَ ثَالِثاً لَدَى تَصْرِيفِ فِعْلٍ وَانْتِصَابُهُ بَدَا

وَهُوَ لَدَى كُلِّ فَتًى نَحْوِيِّ مَا بَيْنَ لَفْظِيِّ وَمَعْنَوِيِّ

فَذَاكَ مَا وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ كَزُرْتُهُ زِيَارَةً لِفَضْلِهِ

وَذَا مُوَافِقٌ لِمَعْنَاهُ بِلاَ وِفَاقِ لَفْظٍ كَفَرِحْتُ جَذَلاً[3]

النظم في عمومه يلخّص مفهوم الباب ويحدّد محاوره الأساسية دون التعرّض إلى تفاصيله وجزئيّاته ممّا يضفي عليه الطابع التّعليميّ لا التّنظير الأكاديميّ البحت, وعليه فقد ضبط الناظم مفهوم المصدر كونه ثالثا في التّصريف بعد الفعل الماضي والمضارع، وبطبيعة الحال حول حكمه فهو يوضّح بأنّه يرد منصوبا في قوله:"وانتصابه بدا"[4]. ثمّ هو يقسّمه إلى قسمين: اللفظي والمعنويّ، فاللفظيّ هو ما يوافق المصدر فعله في الحروف. والمثال:"زرته زيارة لفضله".

---

[1] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، ص177.

[2] رأي الكوفيّين في المصدر.

[3] منظومة ابن أبّ، ص118.

[4] منظومة ابن أبَ، ص118.

فزيارة موافقة في الحروف للفعل زار. أمّا المعنوي: وهو ما جاء محاكيا لمعنى الفعل. والمثال: فرحت جذلا تعنى فرحا من (فرح). فالأول موافقته شكلية للفعل والثاني موافقة معنوية له.

2. المفعول المطلق في فتح رب البرية:

يعدّ المصدر من الظواهر الصرفية ذات الاهتمام البالغ في علم الصرف، ومنه يركّز الشارح على عمليّة اشتقاق الكلمة ويرجعها إلى دلالتها المصدرية وأنّ سائر المشتقّات تصدر عنه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة وغيرها.

أمّا عن جدليّة أوّلية الفعل أو المصدر في التواجد والاشتقاق فقد رجّح الرأي الأوّل وهو أنّ أصل المشتقّات المصدر. "الفعل فرع على مذهب البصريّين، فالأصل المصدر وما عداه من المشتقّات فرع"[1]. فقد قدّم البصريّون المصدر على الفعل جاء في دروس المذاهب النّحويّة "وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا:"الدليل على أنّ المصدر أصل الفعل أنّ المصدر يدلّ على زمان مطلق، والفعل يدلّ على زمان معيّن فكما أنّ المطلق أصل المقيّد، فكذلك المصدر أصل الفعل"[2] وهذا ما أكّده صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف فقال:"ذهب الكوفيّون إلى أنّ المصدر مشتقّ من الفعل وفرع عليه"[3]. ويرون الدليل على أنّ المصدر هو الأصل أنّ الفعل بصيغته يدلّ على شيئين: الحدث والزمان المحصّل، والمصدر يدلّ بصيغته على شيء واحد وهو الحدث وكما أنّ الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل، ومنهم من قال:"الدليل على أنّ المصدر هو الأصل وأنّ الفعل بصيغته يدلّ على ما يدلّ عليه المصدر، والمصدر لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل، ألا ترى أنّ ضَرَبَ يدل على ما يدلّ عليه الضرب، والضرب لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل ضرب وإذا كان كذلك دلّ على أنّ المصدر أصل والفعل فرع"[4].

والشارح يدعّم هذا الدليل بما قاله الحريري:

وَالْمَصْدَرُ الأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ وَمِنْهُ يَا صَاحِ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ.

---

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص164.
[2] دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحيّ، ط2، دار النهضة العربية بيروت، 1977، ص149.
[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمان بن محمد الأنباري، ط2، ج2، ص150.
[4] فتح رب البريّة، في شرح نظم الآجروميّة، ابن عمر الحازميّ، ص164.

وقد عرّف المفعول المطلق:"هو المصدر الفضلة المسلّط عليه عامل من لفظه أو من معناه"[1].

فبيّن المفعول المطلق على أنّه مصدر وهذه هي حقيقته، ثمّ أنّه فضله أي ليس عمدة لأنّ العمد تكون مرفوعة. والمسلّط عليه عامل من لفظه أو من معناه. إشارة إلى نوعيه اللّفظي والمعنويّ. ثمّ إنّه ميّز بين ما يكون مفعولا مطلقا حقّا وما يأتي نائبا عنه لأنّ هناك من لم يميّز بينهما. فقال:"ينبني على هذا أنّ كلّ ما ليس بمصدر فليس بمفعول مطلق، وكلّ ما قيل عند النّحاة إنّه نائب عن المفعول المطلق، فلكونه ليس بمصدر، فيعبّر عنه بالنّيابة نائبا عن المفعول المطلق وليس هو بمفعول مطلق"[2]. وهذا ما يخلط فيه كثير من طلبة العلم الذين لا يميّزون بين المصدر المعرب مفعولا مطلقا وما ينوب عنه من الكلمات كمرادفه أو وصفه.

وأهمّ ما ذكر في الباب حكمه "النصب" انطلاقا ممّا قاله الناظم "وانتصابه بدا" بمعنى أنّ نصب المصدر المعرب مفعولا مطلقا لابدّ منه فلا يأتي إلاّ منصوبا.

عوامل نصب المصدر المعرب مفعولا مطلقا.

والتساؤل المطروح ما هي عوامل نصب المصدر (المفعول المطلق)؟ وللإجابة عنه نطرح جملة من العوامل ذكرها الباحثون والنحاة ومنهم الشارح:

- الفعل هو عامل النصب الأوّل في المصدر المعرب مفعولا مطلقا. "المفعول المطلق إمّا أن يعمل فيه فعل موافق له في اللفظ والمعنى أو في المعنى دون اللفظ"[3].

لأنّه لا يعدو المفعول المطلق باعتبار العامل إمّا أن يتّحدا في اللفظ والمعنى والمثال: ضربت زيداً ضربا. ضربا مفعول مطلق منصوب والعامل فيه ضرب وقد وافقه في اللفظ والمعنى وهذا يسمّى لفظيّا".

بمعنى أنّه يوافق عامله في اللفظ والمعنى معا. وفضّل الشارح عبارة:"وافق لفظه فعله" ب "وافق لفظ عامله" وهذا أشمل في نظره.

دون الإشارة إلى العوامل الأخرى فقد ركّز على العامل الأساسي الأوّل وانتهى إلى تقسيم المفعول المطلق إلى ثلاثة أنواع:

- المؤكّد لعامله: وضابطه أنّه لم يتقيّد بوصف ولا إضافة.

---

[1] فتح رب البرية، في شرح نظم الآجروميّة، ابن عمر الحازميّ، ص164.
[2] فتح رب البرية، في شرح نظم الآجروميّة، ابن عمر الحازمي، ص164.
[3] فتح رب البريّة، في شرح نظم الآجروميّة، ابن عمر الحازميّ، ص164.

- المبيّن لنوعه: وهو ما بيّن نوع الوصف الذي وصف به. والمثال: ضربته ضربا شديدا. ضربا مفعول مطلق وشديدا صفة[1]. فبيّنت هذه الصفة نوع الضرب.

- المبيّن لعدده: فالفعل في نظره لا يدلّ على عدد مرّات القيام بالفعل وإنّما يؤتى بكلمة تدلّ على عدد القيام بالحدث. والمثال: ضربت زيدا ضربتين. فضربتين مفعول مطلق منصوب مبيّن لعدد المرّات ونوع الحدث.

3. المفعول المطلق في الدرّ المنظوم:

ما يلفت الانتباه في هذا الشرح اعتراضه على الترادف بين المصدر والمفعول المطلق "لأنّ المصدر والمفعول المطلق قيل مترادفان والصحيح أنّهما ليسا كذلك إذ قد يكون المفعول المطلق غير مصدر". وأتى بالمثال: ضربته سوطا.

كما استهلّ شرح الباب بنظم مجهول تمثل في بيتين:

مَفَـــــــاعِلُهُمْ رُتَبٌ فَصَدْرٌ بِمُطْلَقٍ وَثَنِّ بِهِ فِيهِ لَهُ مَعَهُ قَدْ كَمُـلَ

تَقُولُ ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زَيْدًا بِسَوْطِهِ نَهَاراً هُنَا تَأْدِيبِهِ وَامْرُءً نَكَلَ.

وقد شمل البيتان المفاعيل المعروفة ومن بينها: المفعول المطلق. ويعضّد هذا بما جاء عن ابن مالك:

المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيْ الْفِعْلِ كَأَمْنِ مَنْ أَمِنَ

بِمِثْلِـــهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ أَوْ كَوْنِهِ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبَ[2]

وقول ابن الوردي:

وَتَنْصِبُ الْمَصْدَرَ وَهُوَ أَصْـــلٌ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْوَصْفِ أَوْ بِالْمِثْلِ[3].

وفي تعرضه لأقسام المصدر يشير إلى مذهب المازنيّ الذي يقول فيه. "يتمشّى على مذهب المازني القائل بأنّ المصدر المعنويّ ينصب بالفعل المذكور معه"[4]. أي المصدر ينصب بفعله المشتقّ منه لفظا والموافق له معنى.

أما المذهب الآخر فمفاده:"وأما على مذهب من يقول أنّه منصوب بعامل مقدّر من لفظه بتقدير "جلست قعودا" أي جلست وقعدت قعودا. فقعودا منصوبة بفعل مقدّر "قعدت".

---

[1] فتح رب البرية في شرح نظم الآجروميّة، ابن عمر الحازمي، ص164.
[2] الدر المنظوم وشرح ابن آجروم، الطاهر الإدريسي، ص228.
[3] الدر المنظوم وشرح ابن آجروم، الطاهر الإدريسي، ص228.
[4] الدر المنظوم وشرح ابن آجروم، الطاهر الإدريسي، ص230.

4. المفعول المطلق في الثمرات الحليّة:

أكد الشارح على عمل الفعل في المصدر "فإذا انتصب بفعله أو في معناه"[1] وهو ما جارى فيه الناظم عرف النحويين عند تصريف الفعل ومجيء المصدر كاسم ثالث عندما نقوم بتحليل صرفي للفعل والمثال: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا. محل الشاهد: ضرباً مفعول مطلق (مصدر).

والملاحظ أنّ المفعول المطلق يتأثر بأحد العوامل الثلاثة. فعله التام المتصرف كقولهم: أتقن عملك إتقانا. مفعول مطلق منصوب وعامل نصبه فعله أتقن.

والعامل الثاني: الصفة المشتقة منه كما جاء في المثال رأيته مسرعا إسراعا عظيما. إسراعا مفعول مطلق منصوب وعامل نصبه الصفة مسرعا.

والعامل الثالث: مصدره المبيّن في المثال: فرحت باجتهادك اجتهادا حسنا. اجتهادا. مفعول مطلق منصوب وعامل نصبه المصدر اجتهادك. (عدم الإشارة إلى حذف عامل المفعول المطلق إذا دل عليه سياق الكلام. حجا مبرورا، أهلا وسهلا وشكرا).

[1] الثمرات الحلية في شرح نظم الآجرومية، محمد رفيق الونشريسي.ص68.

الظرف(المفعول فيه) في النظم وشروحه:

الظرف في اللغة الوعاء. والظرف في الأصل ما كان وعاء لشيء, وتسمى الأواني ظروفا لأنها أوعية لما يجعل فيها، وسميت الأزمنة والأمكنة ظروفا لأنّ الأفعال تحصل فيها فصارت كالأوعية لها[1]. ولهذا نجد الكلمات التي اصطلح عليها ظروف تحوي معاني الكلمات الدالة على الأمكنة والأزمنة التي قيلت فيها. ويطلق عليه "المفعول فيه" عند كثير من النحاة. وقد عرّفه عباس حسن في النحو الوافي:"الظرف: هو اسم منصوب يدل على زمان أو مكان، ويتضمّن معنى: في. وينقسم إلى ظرف زمان وظرف مكان"[2]. ودلالته تحمل معنى زمان أو مكان وقوع الحدث. قال ابن مالك في الألفية:

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا "فِي" بِاطِّرَادٍ "كَهُنَا" أَمْكُثُ أَزْمُناً.

1. الظرف في المنظومة:

قال الناظم ابن أبَ في الظرف:

الظَّرْفُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ فِي وَزَمَانِيًّا وَمَكَانِيًّا يَفِي

أَمَّا الزَّمَانِيُّ فَنَحْوَ مَا تَرَى اليَوْمَ وَاللَّيْلَةَ ثُمَّ سَحَرًا

وَغُدْوَةً وَبُكْرَةً ثُمَّ غَدَا حِينًا وَوَقْتاً أَبَداً وَأَمَداً

عَتْمَةً مَسَاءً أَوْ صُبْحاً فَاسْتَعْمِلِ الْفِكْرَ تَنَلْ نَجَاحاً

ثُمَّ الْمَكَانِيُّ مِثَالُهُ اذْكُرَا أَمَامَ قُدَّامَ وَخَلْفَ وَوَرَا

وَفَوْقَ وَتَحْتَ عِنْدَ مَعَ إِزَاءَ تِلْقَاءَ ثُمَّ وَهُنَا حِذَاءَ[3]

حدد الناظم إطار هذا الباب بالظرف وبعد ذلك ذكر حكمه النصب على أن يتضمن معنى "في" الظرف منصوب على إضمار في"، ثم أخذ يفصّل في جزئيّاته من حيث دلالته على الزمان وسرد جملة من الكلمات تدرج ضمن ما يصطلح عليه بظرف الزمان "فاليوم، الليلة، سحر، غدوة، بكرة، غدا، حين، وقت، أبدا، أمدا، عتمة، مساء، صباح". ويبدو أنّ الشارح ذكر هذه الألفاظ على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر لأننا نجد ألفاظا عديدة لم يذكرها وهي تدل

[1] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ط1، لابن الجوزية، القاهرة، 1944، ص460.
[2] النحو الوافي، عباس حسن، د ط، ج2، ص197.
[3] منظومة ابن أبّ، ص 118

على الظرفية بنوعيها. كعشية، لحظة، برهة، دهر، ظهر، عصر...إلخ. ومن الشروط التي استقرأها النحاة لدلالة الاسم على الظرفية الزمانية والمكانية أو المفعول فيه:

- أن يكون اسم زمان أو مكان.
- أن يكـــــون فضـــــــــله.
- أن يكـــون بمعنى "فـــي"[1].

ومن ظروف المكان المذكورة لدى الناظم: أمام، قدّام، خلف، وراء، فوق، تحت، عند، مع، إزاء، تلقاء، تمّ، هنا، حذاء.

وكذلك هذه الظروف ليست كل ما يمكن أن يكون ظرف مكان يعرب مفعولا فيه. إنّما يكون ذلك وفق ما ضبط من الشروط. لأنّه لا تسعنا أبيات النظم لحصر كل الظروف خاصة ونحن نعلم أنّ هناك من خاض حتى في كون هذه الكلمات مفعولا فيه أو نائب مفعول فيه[2]. وما سمع عن العرب في ذلك كثير.

2. الظرف في فتح رب البرية:

اتبع الناظم المصدر بالظرف وجاراه الشارح ابن عمر الحازمي في ذلك , لأنّ الحدث يتبع المكان، فمن المناسب أن يعقب الحدث بالظرف، والمصدر يحتاج إلى زمن ومكان يقع فيه، إذا بعد ذلك شرح كلمة الظرف لغة: الوعاء. والمثال المناسب "الماء في الكوز" الكوز وعاء للماء. وقد نسب المفعول فيه إلى المفاعيل الخمسة. لأنّه تربطه بهم المفعولية فالحدث فعل فيه.

المفعول فيه (الظرف) عرفه الشارح بقوله:**"**هو ما سلّط عليه عامل على معنى "في" من اسم زمان أو مكان منهم**"**[3]. وضبط الشارح الظرف. بحيث لابدّ أن يكون قد سلط عليه معنى في.

---

[1] النحو المصفّى، محمد عيد، ط1، الشركة الدولية للطباعة. القاهرة، 2005، ص246.
[2] النحو المصفّى، محمد عيد، ط1، الشركة الدولية للطباعة. القاهرة، 2005، ص249.
[3] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص166.

وهذا يعني ليس كل لفظ يدل على الزمان يعدّ ظرف زمان بل لابدّ أن يكون منصوبا على معنى في، أي الحدث قد وقع في ذلك اليوم وصار اليوم كالوعاء له. وعمل فيه عامل وهذا ليس على إطلاقه، وإنّما على تقدير معنى "في"، فإذا صحّ ملاحظة معنى "في" فذاك دلالة على الظرفية، كون اسم الزمان والمكان محلاّ وقع فيه الحدث حينئذ صحّ نصبه على أنّه ظرف وإلاّ فلا[1]. والأمثلة التي وضّح بها هذه القاعدة. "صمت في يوم الخميس"، في يوم الخميس جار ومجرور وليست بظرف يعرب مفعولا فيه. والمثال الآخر: "يوم الجمعة يوم مبارك".فيوم الأولى مبتدأ ويوم الثانية خبر فلا يعربان مفعولا فيه لأنّه زال حكم النصب فيهما.

وهو الشرط الذي على أساسه عدّ من المنصوبات. وقوله تعالى:**"وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ"**[2]. ف"يَوْمًا" في الآية ليس مفعولا فيه فهو مفعول به. ومعناه اتقوا ذلك اليوم كما أدرج الآية القرآنية قوله تعالى: **"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ"**[3]. وكذلك "أَيَّامًا" ليست مفعولا فيه إنّما أيضا هنا مفعول به ودعّم رأيه بما رآه الصاوي "مفعولا به لعامل محذوف تقديره صوموا أياما"[4].

أما عن طبيعة ألفاظ الزمان فكلّها مسموعة عن العرب[5] فهي تحفظ ولا يقاس عليها، وعن نوعي ألفاظ الزمان فمنها كما قال: مبهم: وهو ما استشهد له بوقت، حين زمن، حيث لا أوّل لها ولا آخر. ومختص: كساعة شهر رمضان، ولم يذكر ما استدلّ به الناظم من ظروف الزمان فهذه الكلمات أسماء زمان معيّنة لها أوّل وآخر. وفي نفس السياق لظروف الزمان فصّل في إمكانية كونه مبهما أو مختصّا حسب الاستعمال وهو توضيح منه ضروري يستدعي الوقوف عنده،

---

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص166.
[2] سورة البقرة، الآية 281.
[3] سورة البقرة، الآية 183-184.
[4] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص184.
[5] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص184.

والمثالان السابقان خير دليل على ذلك صُمت يوماً. يوما هنا مبهم. وصُمت يوم الخميس. فهو مختصّ. "والمبهم هو الذي ليس له صورة ولا حدود محصورة"[1].

وفي استعمال ظروف الزمان حالات إعرابية تعرّض إليها الشارح جاء هذا في التدليل بكلمة "سَحَر" حيث من الممكن أن تأتي مصروفة إذا لم يرد بها "سَحَر" يوما معيّنا كجئتك سحرا. وقد تأتي ممنوعة من الصرف: كجئتك يوم الجمعة سَحَرَ. فصارت معيّنة فتكون ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل عن السحر. وهذه الكلمات عبارة عن اسم زمان مختصّ، فهي تدلّ على قدر معيّن من الوقت له أوّل وآخر.

وغير المختص منها ما ليس له أوّل ولا آخر:"كحينا؛ وقتا؛ أبدا؛ أمدا"[2]. لأنّه لا أوّل لها ولا آخر والمثال: أزوره حينا أو وقتا[3]. وهي تدلّ على الزمّان المستقبل. وكذلك عتمة، مساء، صباحا...إلخ. أي إذا أريد به معيّن.

وعن ظرف المكان أي ما دلّ منها على مكان معيّن فلا يكون إلاّ مبهما. والمختصّ فلا يصحّ نصبه على الظرفية وإنّما يجرّ بفي هذا هو الأفصح. والمثال: دخلت الشام. والمبهم منه: قدّم؛ أمام؛ خلف؛ وراء؛ فوق؛ هنا؛ تحت. واستثنى:عند. ومع: إزاء وتلقاء فهي تقبل الحالتين الظرفية الزمانية والمكانية أي بحسب ما تضاف إليه.

أما عن عامل النصب في المفعول فيه شأنه شأن المنصوبات الأخرى التي تعتريها حالة النصب فلابدّ من ذكر عامل النصب فيه، وأبرز ما في هذه العوامل الفعل والوصف والمصدر، وهنا يذكرها دون تفصيل ولا تدليل ولا تمثيل وإنّما مرّ بها مرور الكرام. وهذا ما لا تقبله طبيعة البحث العلمي والتحليل المنطقيّ للمعارف النّحويّة ولا أدلّ على ذلك ممّا يقال: بالمثال يتّضح الحال.

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص169.
[2] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص168.
[3] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص168.

3. الظرف في الدرّ المنظوم:

وكما جاء في المصنّف السابق تفصيل الظروف التي تعرب مفعولا فيه اللهمّ إلاّ بعض الإضافات:

كظرف الزمان المختصّ الذي جاء جوابا ل"متى". والمعدود ما يقع جوابا ل"كم" والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما. واستدل لحكمه بما قاله ابن الوردي الذي يعتمد الشارح على نظمه كثيرا:

وَتُنْصَبُ الاسَامِي المُضْمَنَةُ فِي وَهِيَ مِنْ أَزْمِنَـةٍ وَأَمْكِنَةٍ

بِوَاقِعٍ مِنْ وَمَـــــا شَبَـــهَ فِيهِ وَأَبْهِمِ الْمَكَـــانَ وَالْجِهَةِ[1]

وممّا زاده في شرحه لهذا الباب حالات المفعول فيه. ك:

التّعريف، والمثال: صمت اليوم.

الموصوف: يوما طويلا.

المضاف: المثال: يوم الخميس.

المبهم: سحر. أتيتك سحرا.

المعدود: دون إعطاء مثال.

ويستدلّ بما قاله ابن مالك ناظما إيّاها في أبيات:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَـــائِلٍ ذَاكَ وَمَـــا يَقْبَلُهُ الْمَكَـــــــــانُ إلاَّ مُبْهَماً

نَحْوَ الْجِهَـــاتِ وَالْمَقَـادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مَنْ رَمَى[2]

أي كلّ ما يدلّ على الوقت، وما يسمّى به المكان، وأسماء الجهات والمقادير وما يصاغ من الفعل للدلالة على الزمان والمكان والمثال: مرمى من الفعل رمى.

---

[1] الدر المنظوم,الطاهر الادريسي , ص234.

[2] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص234.

وخصّص ممّا يدلّ على الظرفيّة فهو لا يستعمل إلاّ ظرفا أو مجرورا بمن مثل: خرجت من عندك، كما يسمى غير المتصرف ويجرّ بمن وهي خمسة جمعها بعضهم:

خَمْسٌ قَبْلَ بَعْدَ مَعَ عِنْدَ وَلَكِنَّ خُصُوصِيَّةَ هَذِهِ الظُّرُوفُ لاَ تُصَرَّفُ وَتُجَرُّ بِمَنْ[1].

4. الظرف في الثمرات الحليّة:

إذا كان الناظم ابن أبَ ضبط معارف هذا الباب في نظم دون تفصيل ولا تعليل ولا تعديل. فإنّ الشارح محمد رفيق نثرها في بضعة أسطر ولم يزد على ذلك إلاّ بعض الشروح اللغوية لبعض الكلمات المحدودة جدّا، كسحر بكرة عتمة الشفق مساء[2].

[1] الدر المنظوم، الطاهر الادريسي، ص234.
[2] الثمرات الحلية، محمد رفيق الونشريسي، ص69.

باب الحال في النظم وشروحه:

الحال:

الحال من الكلمات التي استعملها النحاة تذكيرا وتأنيثا قال صاحب شرح شذور الذهب "الحال: وهو يذكر ويؤنث وهو الأفصح"[1] واستدلّ بما قاله الفرزدق:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فَي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ.

في البيت ذكر لمفهوم الحال اللغوي المؤنّث.

وهو من الأبواب التي حظيت بشيء من الدراسة من لدن النحاة وعلماء العربية لما له من تواجد في تراكيب الجملة العربية مفردا وجملة وشبه جملة، وملازمته، وملاصقته لواقع الحياة ودنيا الناس ,حيث أنّه يعطي وصفا لمظاهرها لا تنفكّ عما يعيشه الإنسان، فهو تعبير عما يلازم حياة البشر اليوميّة لذا يكون لزاما على دارسي ومقعّدي العربية أن يتناولوه ويضمّنوه كتبهم ومصنّفاتهم.

1. الحال في النظم:

أخذ الناظم ابن أبّ يحصر الحال في الأبيات التالية فقال:

الْحَالُ لِلْهَيْئَاتِ أَيْ لَمَّا انبَهَمَ مِنْهَا مُفَسِّرٌ وَنَصْبُـــهُ انْحَتَمَ

كَجَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً مُبْتَهِجـاً وَبَاعَ بَكْرٌ الْحِصَانَ مُسَرَّجاً

وَإِنَّنِي لَقِيتُ عُمَراً رَائِـــداً فَعِ الْمِثَالَ وَاعْرِفِ الْمَقَاصِدَ

وَكَوْنُهُ نَكِرَةً يَا صَـــــاحِ وَفَضْلُهُ يَجِبُ بِاتِّضَـــــاحِ

وَلاَ يَكُونُ غَـــالِباً ذُو الْحَالِ إِلاَّ مُعَرَّفاً فِي الاسْتِعْمَـــالِ

نظم ابن أبّ مضامين الحال في خمسة أبيات مركّزا فيها على مفهوم الحال "الحال للهيئات أي لم انبهم منها مفسّر"[2]. وأوجب حكمه النصب مع التعليل بالمثال المناسب "ونصبه انحتم". جاء

[1] شرح شذور الذهب، بركات يوسف العبود، ط1، بيروت، ص320.
[2] منظومة ابن أبَ ، ص118.

زيد ضاحكا. فضاحكا: حال أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. ومبتهجا: حال ثان منصوب. إشارة منه إلى ورود أكثر من حال في جملة واحدة. وكيف عن خصوصية الحال لتنكيره، ومجيئه فضله على أنّ صاحبه يأتي معرفة:"لا يكون غالبا ذو الحال إلاّ معرفا"[1].

2. الحال في فتح رب البرية:

انطلق الشارح ابن عمر الحازمي في بسطه لهذا الباب "الحال" مما ذكره النحاة حول اسميّة الحال بالأحرى وصفه في حالة كونه مفردا أو مصدرا أو مؤوّلا، ونفى عنه الحرفيّة والفعلية. فقد عرّفه قائلا:"الاسم المفسّر لما انبهم من الهيئات"[2]. وقد أشار إلى أنّه اسم يفسّر المبهم من الهيئات, وقد استعان بتعريف ابن هشام:"وصف فضله يقع في جواب كيف"[3].

فقد أكد أنّه اسم بل وصف فلا يكون حرفا ولا فعلا، وهو يفسر المبهم من الهيئات. ودقّق في وصفيّة الحال لأنّ الوصف يأتي مشتقّا وهو أخصّ في الاشتقاق من الاسم. والوصف هو ما دلّ على ذات وحدث. "الحال وصف يعني مشتقّة دالّة على ذات وحدث"[4] وحتى يسهل استيعاب مفهوم الحال بما ذكره ابن هاشم:"وصف فضله يقع في جواب كيف"[5] وهو توضيح وليس حد كاف لتعريف الحال لأنّه ترك شروطا لا غنى عنها في الحال. وهذه الشروط:

- لا يكون إلاّ مشتقّا.

- فضـــــلـــــــــه.

- يقع فـــي جواب كيف.

- حكمـــــــــــــه النّصب.

أما عن الاشتقاق فقد عدّد المشتقّات الخمسة: اسم الفاعل؛ اسم المفعول, الصفة المشبّهة, اسم التفضيل, صيغة المبالغة, والفضلة. وهو ما يعتقد كثير من طلبة العلم ما يمكن الاستغناء عنه. لكن هذا يحتاج إلى ضابط فالأولى القول أنّه ليس بعمدة بدلا من الاستغناء عنه. واستدلّ بقوله تعالى:

---

[1] منظومة ابن أبّ، ص18.
[2] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص170.
[3] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص170.
[4] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص171.
[5] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص171.

"وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ"[1]. "مَرَحًا": حال منصوب. لكن السؤال المطروح: هل يمكن الاستغناء عن كلمة:"مَرَحًا"؟ لا، لأنّ المعنى لا يستقيم,المشي المنهيّ عنه"مَرَحًا" لا مطلق المشي. وعن يقع في جواب كيف فقال:"فكلّ ما صلح من المنصوبات أن يقع جوابا لكيف فهو حال"[2].

يحتاج الحال إلى عامل وصاحب. إنّ الاسم المنصوب الذي يقع حالا شأنه شأن الأسماء الأخرى المنصوبة لابدّ لها من عامل يتسبّب في نصبها, وهو بدوره عامل في صاحبها، وهذه العوامل حصرها في ثلاثة: أولها الفعل، والمثال الذي اعتمده الشارح: "جاء زيد راكبا". راكبا حال. وزيد صاحب الحال. والعامل في رفع صاحب الحال ونصب الحال وهو الفعل "جاء". وهو بذلك قد يأتي من الفاعل كما لاحظنا في هذا المثال. والعامل الثاني: شبهه وهو المعروف ب:"الوصف" والمثال المناسب الذي قدّمه: أنا ضاربٌ زيداً مكتوفاً. ضارب: خبر. وزيداً مفعول به لاسم الفاعل ومكتوفا حال منصوب فالعامل فيه الوصف. وعليه فصاحب الحال قد يكون فاعلا أو مفعولا به.

وممّا لا ينبغي تجاوزه ظاهرة تعدّد الحال، فيأتي حال بعد حال على حدّ تعبير الناظم و تقفية الشارح له بقوله:"وتعدّد الحال جائز وهذه حال بعد حال"[3]. والمثال:"جاء زيد ضاحكا مبتهجا". والشاهد: "ضاحكا": حال أول، و"مبتهجا": حال ثان منصوب. وقد أقر بهذا عديد من المصنّفين[4]. وهذا وارد في أساليب العربية كقولهم: لقيت خالداً مصعداً منحدراً. مصعداً: حال أوّل. منحدراً حال ثان. وقول الشاعر:

وَإِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِشُ كَئِيبــاً كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَـــاءِ

"كَئِيباً": حال أوّل، و "كَاسِفاً" حال ثان، و"قَلِيلَ": حال ثالث.

---

[1] سورة لقمان، الآية 18.
[2] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص172.
[3] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص173.
[4] جامع الدروس العربية، ص56. النحو المصفّى، محمّد عبد، ص368. النحو الوافي، ص309.

3. الحال في الدرّ المنظوم:

إذا كان ابن عمر الحازميّ وقف عند تأنيث وتذكير لفظ الحال فإنّ الطاهر الإدريسيّ قد اعتبر التأنيث أفصح من التذكير "الأفصح تأنيث وصفها فيقال حال حسنة"[1]. الأهمّ أنّ الاستعمالين واردان غير أنّ أهل العلم ورجال الاختصاص عليهم أن يخوضوا في أعلى مستوياتهم لترجيح رأي على الآخر. وقد جاء في النّحو المصفّى نفس الرّأي:"ومع جواز الأمرين ـالتأنيث والتذكيرـ في لفظة الحال، فإنّ التأنيث هو الأفصح في استعمال اللغة العربية"[2].

ومن تصنيفات الشارح ذكره لنوعي الحال؛ المؤسسة والمؤكدة. دون إعطاء تفاصيل في ذلك. وقد عثرت على شروح لهما. منها ما جاء في جامع الدروس العربية :"الحال المؤسسة: وتسمّى المبنية أيضا، لأنّها تذكر للتبيين والتوضيح"[3]. وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، مثل ما جاء في قوله تعالى:**"وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ"**[4]. **"مُبَشِّرِينَ":** حال منصوب وضّحت مهمّة الرسل. "أمّا المؤكّدة: هي التي يستفاد معناها بدونها، وإنّما يؤتى بها للتوكيد. توكيد عاملها أو توكيد صاحبها، أو توكيد مضمون جملة معقودة من اسمين معرّفتين"[5].

وعن تركيب الحال ومجيئها من المجرور كما هو معروف. بحكم أنّها قد تأتي على شكل مجرور والمثال المدرج هنا: مررت بهند جالسةً. "جالسةً" حال من هند، أو مجرور بالمضاف على أنّ الشارح اشترط أن يكون المضاف بعد المضاف إليه وفي هذا المقام ذكر قوله تعالى:**"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ"**[6]. فإنّ اللحم بعض الأخ أو كبعضه في

---

[1] في الدر المنظوم، الطاهر الإدريسيّ، ص235.
[2] النحو المصفّى، محمد عيد، ص359.
[3] جامع الدروس العربية، الغلاييني، ص297.
[4] سورة الأنعام، الآية 48.
[5] النحو الوافي، ص309.
[6] سورة الحجرات، الآية 12.

الاستغناء عنه بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما ذيّل هذه الجزئيّة من الباب بما قاله ابن مالك:

وَلاَ تَجُرَّ حَالاً مِنَ المُضَافِ لَهُ إلاَّ إذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

أَوْ كَـانَ جُزْءَ مَـالَـهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَـلاَ تَحِيفَـا

الأصل في الحال الاشتقاق وهو ما يتباين فيه على التمييز إذ أنّ التمييز جامد في حين أنّ الحال مشتقّ. لكنّنا نجد الشارح يورد الحال جامدة وهو ما اصطلح عليه بالموطئة. وهذا مسوّغ من مسوّغات الحال أي وقوعها جامدة. فقال:"وتنقسم الحال إلى منتقلة ولازمة كما قدّمنا وإلى موطئة وهي الجامدة الموصوفة بمشتقّ نحو قوله تعالى:**"فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا"**[1]. **"بَشَرًا"**: حال من فاعل تمثّل وهو الملَك و **"سَوِيًّا"**: نعت لـ**"بَشَرًا"**. وهو المسوّغ لوقوع الحال جامدة"[2]. ومن مسوّغات الحال تعريفه الذي في الأصل يأتي نكرة. "وقد يجيء بصورة المعرّف بالألف واللاّم فيحكم بزيادتها مثل:أدخلوا الأوّل فالأول. أو بصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله". ففي المثال الأوّل: جاءت كلمة "الأوّل" الأولى حالا. وفي المثال الموالي: اجتهد وحدك. وحدَكَ: حال منصوب. قال صاحب الخلاصة:

وَإِنْ عُرِفَ لَفْظـــاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

وقال ابن الورديّ:

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ قَدْ أُعْرِبَتْ هَيْئَةٌ مَـا جَـاءَتْ لَـهُ فَنُصِبَتْ

نَـكِـرَةٌ مِنْ مَـعْـرِفَةٍ وَمَـا وَجَبَ وَالانْتِقَالُ وَالاشْتِقَاقُ بَلْ غَلَبَ

أمّا المسوّغ الآخر الذي ذكره، تنكير صاحب الحال أن يتأخّر عن الحال واستدلّ بالمثال: في الدّار قائماً رجلٌ. قائماً: حال تقدّمت على صاحبها ومنه قول الشاعر:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيْنَـا لَـــوْ عَلِمْتَهُ شَحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

[1] سورة مريم، الآية 17.
[2] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص237.

فبَيْنَـــا حال منصوبة و شَحُوبٌ صاحب الحال وقد ورد نكرة كما نلاحظ وفي الوقت نفسه قد تقدّم على صاحبه. ومن مسوّغاته التخصيص الذي يأتي على صورتين أولاهما: يخصّص بالوصف، قال تعالى:**"فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ* أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ"**[1]. ف**"أَمْرًا"**: يخصّص بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى:**"وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِينَ"**[2]. كما نجد من مسوّغاته أن يكون بعد نفي نحو:ما جاء رجل ضاحكاً. ضاحكا حال جاءت بعد نفي وفي الآية قوله تعالى:**"وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ"**[3]. والحال هنا جاء جملة وهي:**"وَلَهَا كِتَابٌ"**. ومن المسوّغات أن يكون بعد مشابه للنفي الاستفهام والنهي.

يَا صَاحِ هَلْ حَمٌّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْغَدْرُ فِي أَبْعَادِهَا الأَمَلُ

وَمِنْهُ لاَ يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الأَحْجَـــامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًـــــا لِحِمَــامِ

والحال "مُتَخَوِّفًا" جاء بعد نكرة.

4. الحال في الثمرات الحليّة:

لقد حصر التنكير في الحال دون ذكر أيّ استثناء. كمجيئه عمدة أو تعريفه كما ذكر ابن عمر الحازمي، كما ورد في بعض المراجع النحوية لأنّه قد يأتي فضلة ومن كلمة واحدة فيستغنى عنه غالبا، ويحدث أن يأتي عمدة فلا يمكن الاستغناء عنه.

يعدّ الحال أحد المنصوبات التي تستدعي الوقوف عندها. ويصطلح عليه بالمميّز والمفسّر المبيّن. ومن الجدير بالذّكر أنّه يكثر ما يقع لدى المبتدئين الخلط بينه وبين الأبواب التالية، الحال المفعول به. فإذا لم تتّضح معالم التباين ولم تتوفّر أدوات الفصل، ومن هنا يكون لزاما على كلّ دارس وباحث استيعاب معارف هذه الأبواب خاصّة وأنّ لها حكما إعرابيا واحدا "النّصب". ولها علاقة بعدّة مواضيع كالنسبة والعدد والاستفهام وكم وكأي الخبريتين.

---

[1] سورة الدخان، الآية 8 – 9.
[2] سورة فصّلت، الآية 10.
[3] سورة فصّلت، الآية 4.

باب التمييز في النظم وشروحه:

1. التمييز في المنظومة:

حصر ابن أبّ التمييز في ثلاثة أبيات قال فيها:

اسْمٌ مُفَسِّرٌ لِمَـــــــــا قَدْ انْبَهَمَ مِنِ الذَّوَاتِ بِاسْمِ تَمْيِيزِ وُسِمَ

فَانْصِبْ وَقُلْ قَدْ طَابَ زَيْدٌ نَفْساً وَلِي عَلَيْـــهِ أَرْبَعُونَ فِلْســاً

وَخَـــــالِدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَمْرُو أَبـاً وَكَوْنُـهُ نَكِـرَةٌ قَدْ وَجَبـــــاً

التمييز عند الناظم بإيجاز ودون تفصيل, هو أحد الأسماء وهو المفسّر لما غمض من الذوات."اسم مفسّر لما انبهم من الذوات"[1]. وسمّاه التمييز. ومنه تعرّض إلى حكمه الذي حدده بالنصب ثمّ يذيل البيت الثاني بمثالين: طاب زيد نفسا. ولي أربعون فلسا. فكلّ من "نفسا"، و"فلسا" تمييز مفسّر لما سبقه، فالأوّل مفسّر لإبهام الجملة التي قبله ويسمّى تمييز نسبة (جملة). التمييز الثاني مفسّر لمفرد قبله والمثال الثالث يتعلّق بما يأتي بعد اسم التفضيل خالد أكرم من عمرو أبا "أباً" تمييز منصوب جاء بعد اسم تفضيل.

2. التمييز في فتح رب البرية:

التمييز عنده من المنصوبات التي قد تشترك مع الحال في أمور[2]، كالاسمية والفضلة والتنكير والنصب في الحالة الأولى له, إلاّ أنهما يختلفان بطبيعة الاصطلاح. فالحال قد يأتي اسما صريحا. وهو يفسّر إبهاما لذات عاقلة أو غير عاقلة وقد أورد تعريف ابن هشام للتمييز معتبرا إياه سندا فقال:"اسم نكرة جامد مفسّر لما انبهم من الذوات"[3]. ويذكر ما يختلف فيه التمييز عن الحال:

ـ الحال مشتق أو مؤوّل بالمشتق والتمييز جامد.

ـ التمييز تفسير للذات والحال تفسير للصفة والهيئة.

---

[1] منظومة ابن أبَ، ص119.
[2] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص177.
[3] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص177.

ـ الحال منصوب أو في محل نصب (مصدر مؤوّل). والتمييز منصوب وقد يأتي مجرورا إذا كان تمييز المائة والألف والمثال: عندي مائة ريال.

ولم يترك الباب دون تناول قسميه، المفرد والنسبة (الجملة) وقد قدّم تمييز المفرد على النسبة. فالمفرد:"هو ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة"[1]. فالجزء الأول من التعريف واضح أما الجزء الثاني مجمل الحقيقة تركه غامضا. يسميه بعضهم تمييز الذات[2] فما أضافه الشارح في هذا التعريف لم نجد له سندا في المراجع النحويّة[3].

أما تمييز النسبة:"هو المفسر لما انبهم من النسب، أي ما رفع إبهام نسبة في جملة أي يسمى تمييز جملة"[4]. ثم هو يشرح لفظ "النسبة" أي ارتباط الفعل بالفاعل، أو المبتدإ بالخبر وهي فائدة الكلام.

تناول بعد هذا ما اصطلح عليه مظان التمييز المفرد: وقوعه بعد المقادير(المساحات) والكيل والوزن والعدد. ومثّل لكل منها على الترتيب: عندي جريب[5] نخلا، عندي صاع[6] ثمرا، عندي منوان[7] عسلا، قال تعالى:**"إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ"**[8]. والكلمات التي وردت تمييزا مرتبة: نخلا، تمرا، عسلا، كوكبا. وكلّ هذه جاءت منصوبة.

وتمييز النسبة: ينقسم إلى محوّل وغير محوّل[9] على اعتبار العلاقة بينه وبين عناصر الجملة الجملة التي ورد فيها. فالمحوّل: قد يكون محوّلا عن الفاعل أو المفعول به أو عن المبتدإ في الجملة الاسمية، مع ذكر مثال لكل نوع. وضابطه أن يكون واقعا بعد جملة فعلية أو اسمية فهو كشف

---

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص177.
[2] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ص508.
[3] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ص508. النحو الوافي، عباس حسن، ص332.
[4] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص178.
[5] جريب: مكيال قدره أربعة أقفره، جمعه: أجربة جربان
[6] صاع: مكيال تكال به الحبوب.
[7] منوان: كيل أو وزن كان يوزن به السمن وما شابهه.
[8] سورة يوسف، الآية 4.
[9] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص178.

لنسبة. وما ليس محوّلا: وهو موقوف على السماع فهو ليس مقيسا إنّما هو سماعيّ. والمثال: امتلأ الإناء ماءً. ف"ماءً": تمييز منصوب فهو ليس محوّلا ويحفظ ولا يقاس عليه.

تباين الرأي بين البصريّين والكوفيّين في تعريف وتنكير التمييز، فالبصريّون يرون أنّه يأتي نكرة فقط وهو المطرد والغالب، قال الشارح"والأصل عند البصريين أنّه لا يكون إلاّ نكرة، فالبصريّون القاعدة عندهم أنّ الشيء المطرد والغالب هو القاعدة وما عداه ممّا خالفها يؤوّل"[1]. واعتبروا التمييز إذا جاء معرفة، ف"ال" التعريف تعتبر زائدة. ورأي الكوفيّين أنّ التمييز قد يعرّف واعتبروا "ال" أصلية، فقد أجازوا أن يأتي التمييز معرفة. "وعند الكوفيّين "ال" أصلية، وعليه يجوز أن يكون التمييز معرفة"[2]. لكنّ الشارح يرجّح مذهب البصريّين فقال:"والأصحّ مذهب البصريين وهو كونه نكرة للعلّة التي ذكرناها في الحال، لأنّ الغرض إذا أدى بالنكرة فلا يزاد عليه"[3]. ومادام أغلب تعابير العربية على أنّه يأتي نكرة فإذا جاء معرفة يعتبر استثناء.

3. التمييز في الدرّ المنظوم:

بدأ المصنّف الشرح بالتعريف اللغويّ للتمييز:"فصل الشيء من غيره"[4] والآيتان محلّ الاستشهاد لذلك قوله تعالى:"**وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ**"[5]. "امْتَازُوا" أي انفصلوا عن المومنين. وقوله تعالى:"**تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ**"[6]. أي ينفصل بعضها عن بعض. أمّا التعريف الاصطلاحيّ "هو اسم نكرة متضمّن معنى "من" التي تأتي لبيان الجنس"[7].

والعامل في التمييز: المفرد المجمل هو الناصب للتمييز. هذا كما يرى الشارح متفق عليه، فالناصب له ما قد فسّره من الاسم المجمل الحقيقة.

---

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص179.
[2] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص179.
[3] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص179.
[4] كتاب الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص243.
[5] سورة يس، الآية 59.
[6] سورة الملك، الآية 8.
[7] كتاب الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص243.

وعن العامل بالنسبة للجملة ففيه خلاف، فقيل الناصب له هو الفعل مثل: طاب زيد نفسا. أو ما شبهه نحو: زَيْدٌ طِبْ نَفْساً. نَفْساً: تمييز منصوب وناصبه الفعل طاب، والرأي الآخر يتجه إلى أنّ الناصب له الجملة كمل يرى ابن عصفور.

إلاّ أنّ المعتمد كما قال الشارح أنّ الناصب له الفعل كما قال ابن مالك:

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَ مُفَضِّــلاً كَانَتْ أَعْلَى مَنْزِلاً

وشرط التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلا في المعنى وعلامة كونه فاعلا في المعنى أنّك إذا صغت من أَفْعَلَ التفضيل فعلا جعلت ذلك التمييز فاعلا به: خالد كرم أبوه، وإذا وقع الاسم المميّز بعد أفعل التفضيل

ولم يكن فاعلا في المعنى فالاسم المنصوب على التمييز الواقع بعد اسم التفضيل، الشرط فيه أن يكون فاعلا في المعنى، وعلامة كونه فاعلا في المعنى، أي إذا صغت من أفعل التفضيل فعلا جعلت ذلك التمييز فاعلا به. والمثال الذي استعمله: خالد كرم أبوه. وإذا وقع الاسم المميّز بعد أفعل التفضيل, ولم يكن فاعلا في المعنى, لم ينتصب على التمييز، مثل: أنت أفضل رجل. بل يجب جرّه بالإضافة إلاّ إذا أضيف أفعل إلى غيره فإنّه ينصب حينئذٍ. مثل: أنت أفضل الناس رجلا.

4. التمييز في الثمرات الحليّة:

لم تختلف تحليلات التمييز في هذا المصنّف عن سابقيه في كل تفصيلاته وأمثلته. فهو فقط يرجّح وجوب مجيء التمييز نكرة عند تلاوة المقطع "وكونه نكرة قد وجبا". أي يجب أن يأتي التمييز نكرة على الصحيح[1] وهو الغالب عند الكثيرين من النحاة[2].

[1] الثمرات الحلية في شرح نظم الآجروميّة، محمد رفيق الونشريسي، ص 71.
[2] الثمرات الحلية في شرح نظم الآجروميّة، محمد رفيق الونشريسي، ص 71.

باب الاستثناء في النظم وشروحه:

الاستثناء هو أحد أبواب النحو الذي يتنوع فيه المعنى ويتعدّد فيه الحكم الإعرابي، إلا أنّ إدراجه ضمن المنصوبات لدى أرباب النحو دلالة على أصالة النصب واستثناء غيره. في حياتنا اليوميّة العادية تتردّد كلمات لها صلة بهذا الموضوع، إذ يقال: هذا مستثنى من المجموعة، ويقصد بذلك أنّه منفرد عنها لا يسرى عليه ما يسرى عليها، وأشهر العبارات بين المثقّفين عن ذلك (الاستثناء يثبت القاعدة) على أنّ لكلّ شيء شذوذ، وأنّ بعض الأشياء أو الناس قد تخرج عما هو مقرّر لأمثالها، وذلك لا يخلّ بالقاعدة لأنّه طبيعيّ.

1. الاستثناء في النظم:

اعتبر الناظم الاستثناء من المواضيع التي تحتاج إلى تفصيل فخصص له إثني عشر بيتا قال فيها:

إِلاَّ وَغَيرَ وَسِوَى سُوَى سَـــــوَا خَلاَ عَدَا وَحَاشَ الاسْتِثْنَـا حَوَى

إِذَا الْكَـــــــلاَمُ تَمَّ وَهُوَ مُـوجَبٌ فَمَـا أَتَـــى مِنْ بَعْدِ إِلاَّ يُنْصَبُ

تَـقُولُ قَـــامَ الْقَـوْمُ إِلاَّ عُمَـراً وَقَدْ أَتَـــانِي الْنَّـــاسُ إِلاَّ بَـكْراً

وَإِنْ يَنْفِي وَتَمَّـــامِ حَـلِيـــــاً فَأَبْدِلْ أَوِ بِالنَّصْبِ جِيءَ مُسْتَثْنِياً

كَـلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ إِلاَّ صَـــــالِـــــحٌ أَوْ صَـــالِحاً فَهُوَ لِذَيْنَ صَـــالِحُ

أَوْ كَـانَ نَـاقِصـــاً قَـــامَ بِهِ عَلَى حَسْبِ مَـــا يُوجِبُ فِيهِ الْعَمَـــلاً

كَمَـــــا هَدَى إِلاَّ مُحَمَّدٌ وَمَـــــا عَبَدْتُ إِلاَّ اللهَ فَـــاطِرَ السَّمَـــا

وَهَلْ يَلُوذُ الْـعَبْدُ يَـــوْمَ الحَشْرِ إِلاَّ بِـــأَحْمَدِ الشَّفِيعِ البَـــــرِّ

وَحُكْمُ مَا اسْتَثْنَتْهُ غَيْرَ وَسِـــوَى سَـوَى سَـــوَاءَ أَنْ يُجَرَّ لاَ سِوَى

وَانْصُبْ أَوْ اجْرُرْ مَا بِحَاشَ وَعَدَا خَـــلاَ قَدْ اسْتَـثْـنَـيْـتُـهُ مُـعْـتَـقِداً

فِي حَـــــالَةِ النَّصْبِ بِهَا الْفِعْلِيَةِ وَحَـــالَـــةِ الْـجَـرِّ بِهَـا الْحَرْفِيَّةِ

تَـقُـولُ قَــامَ الْقَوْمُ حَـــاشَ جَعْفَراً أَوْ جَعْفَرُ فَقِسْ لِـكَيْ مَـا تَظْفَرَا

وجملة ما تضمّنته هذه الأبيات كمضامين تتعلّق بالاستثناء وهي أدوات الاستثناء وحكم المستثنى بعدها ولكلّ حالة تمثيل خاص، حيث عدّد الناظم أدوات الاستثناء: إلاّ غير سوى خلا عدا حاشا. دون التمييز بين ما هو حرف أو اسم أو فعل لأنّ ذلك له علاقة بما يكون عليه الاسم بعدها إعرابيا. وكان على الناظم أن يفرّق بين هذه الأدوات ما يكون حرفا أو اسما أو فعلا نظرا لما تقتضيه الوظيفة النحوية والحالة الإعرابية.

وثاني ما تعرض له الناظم الأحكام الإعرابية للاسم الواقع بعد أدوات الاستثناء. وأوّلها: أمّ الباب "إلاّ" وذكر حالات مستثناها وفق الكلام الذي قبلها:

فإذا كان الكلام قبلها تامّا موجبا: يجب نصب المستثنى بعد إلاّ. والبيت الثاني هو الدليل على ذلك. والمثال: قام القوم إلاّ عمرَ، والمثال الثاني: أتاني الناس إلاّ بكراً[1]. فكلّ من عمرَ، وبكراً مستثنى واجب النصب لأنّ الكلام قبلها تامٌّ موجب[2].

إذا كان الكلام تامّا منفيّا: فيقع الخيار بين النصب على الاستثناء أو الرفع على البدليّة. والبيت الرابع دليل على ذلك. أمّا عن المثالين المدرجين هنا:"لَمْ يَقُمْ أَحَدٌ إِلاَّ صَالِحٌ". فصالح بالرفع على اعتبارها بدلاً من علي. و"صَالِحاً" بالنصب على الاستثناء.

والحكم الثالث: هو أن يعرب حسب موقعه من الجملة إذا كان الكلام ناقصا، كما جاء في البيت السادس، والمثالان اللذان وضّح بهما الحكم:"مَا هَدَى إِلاَّ مُحَمَّدٌ". والثاني:"مَا عَبَدْتُ إِلاَّ اللهَ " ففي المثال الأوّل محمّد بعد إلاّ يعرب مفعولا به نظرا لما يتطلّبه الفعل هدى، ولفظ الجلالة في المثال الثاني مفعول به نظرا لما يتطلّبه الفعل "عَبَدْتُ".

[1] منظومة ابن أبَـ، ص119.
[2] منظومة ابن أبَـ، ص119.

2. الاستثناء في فتح رب البريّة:

يكون من الأهميّة بمكان أن يفتتح الشارح ابن عمر الحازمي الباب بشرح المصطلح لغة وهو المشهور "الاستثناء:الإخراج"[1] على حدّ تعبيره وهو ما عليه كثير من النحاة وقد اعترض على هذا المعنى قائلا:"وهذا فيه نظر لأنّ الاستثناء لغة مأخوذ من الثني وهو العطف"[2]. وقد أشار ابن منظور إلى معنى الاستثناء:"الإخراج". وهذا وارد في غير معجم من معاجم اللغة حيث لا مشاحة في ذلك مادام تعدد المعنى وارد في مراجع عديدة من مصادر اللغة وقواميسها[3].

أما عن التعريف الاصطلاحيّ الوارد في المصنّف فهو:"الإخراج بإلاّ أو إحدى أخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق"[4]. فهاهو يعترف بما يقوله النحاة في اعتبار الإخراج اصطلاح شائع لا استغناء عنه. ولم يكتف بهذا التعريف بل أدرج رأي سيبويه والبصريّين عموما في "أنّ المستثنى مخرج من المستثنى منه وحكمه يعنى لم يدخل أصلا في المستثنى منه"وهذا تأكيد على جواز استعمال الإخراج حتى لدى كبار النحاة أمثال سيبويه. وأدوات الاستثناء بمختلف أنواعها ثمانية:"إلاّ, غير, سوى, خلا, عدا, حاشا. وأضاف إليها ليس، ولا يكون.

فالستة الأولى منها لا خلاف فيها أما الاثنتان الأخيرتان "ليس، ولا يكون" ربما يقصد الشارح المعنى اللغوي لا الوظيفة النحوية لأنّه لو كان كذلك لوقف عند المستثنى بعدها وحالاته الإعرابية. فما يأتي بعدهما إما يكون خبرا لليس أو خبرا ل"لا" يكون وفي هذه الحالة لا يمكن اعتباره داخلا ضمن المستثنى المنصوب الذي نحن بصدد دراسته ضمن المنصوبات من الأسماء الواردة في النظم وشروحه.

بعدما ذكر الشارح الأدوات الثلاثة عمد إلى تصنيفها بين الحرفية أو الفعلية والمتردّد بين الفعلية والحرفية والرابع الاسمية على هذا المنوال:

---

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص180.
[2] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص180.
[3] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص .180
[4] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص180

1) حرفان: إلاّ بالإجماع، حاشا عند سيبويه.
2) فعلان: ليس على الأرجح ولا يكون باتفاق.
3) متردّدان بين الحرفية والفعلية(عدا خلا حاشا).
4) اسمان وهما غير وسوى.

ولكلّ منها حالة أو حالات إعرابية بحسب العوامل.

سبب تقديم الحديث عن "إلاّ" لأنها أمّ الباب ويثبت لها ما لا يثبت لغيرها التفصيل في حالات المستثنى بإلاّ كما فعل الناظم.

إضافة أداتي استثناء لم يشر إليها لا الناظم ولا أحد من النحاة على حدّ معلوماتي وهما "ليس إلاّ, لا يكون". مثال: قام القوم ليس زيدا. قام القوم لا يكون زيدا. فكل من زيدا في المثال الأوّل والثاني منصوب واجب النصب. ففي المثال الأوّل جاءت منصوبة لأنّها خبر ليس وفي المثال الثاني جاءت منصوبة لأنّها خبر يكون ولذلك لا تعرب مستثنى. إلاّ أنّ الاستثناء معنويّ لا غير. وهذا في حقيقة الأمر لا يعتبره علماء النحو استثناء بالمحل الإعرابي.

وعن الأدوات الثلاث "عدا, خلا, حاشا" فقد قسّمها إلى قسمين عدا وخلا, وحاشا لوحدها. والفرق بينهما مصاحبة ما المصدرية لهما من عدمها, فالأوليان قد تتقدمهما ما المصدرية وقد لا تتقدّمهما. فإذا تقدّمتهما نقول: قام القوم ما عدا زيدا، وما خلا زيدا. وهو الاستعمال الذي يستوجب فعليتها أي فعل يتطلب مفعولا به والرأي الآخر عدم الجر بها وهو قليل على الرغم من أنه سمع من العرب, فهو يرجّح وجوب النصب في هذه الحالة، فقال:"والمشهور المقيس عليه أن ما إذا تقدّمت على عدا وخلا وجب النصب، ولا يجوز الجر فلا يصحّ ماعدا زيدٍ وما خلا زيدٍ لأنّ ما لا تدخل إلاّ على الأفعال ولا تدخل على الحروف"[1]. وإذا لم تسبقهما ما المصدريّة صارت مثل حاشا.

وعن النوع الثاني من هذه الأدوات هو ما يأتي بعد "غير وسوى" فيجب جرّه على أساس أنّها تعرب مضافا وما بعدها مضافا إليها، لأنّها أسماء والإضافة علامة من علامات الاسم كما قال ابن مالك في الألفية في علامات الاسم:

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص187.

بِالْـجَرِّ وَالـتَّـنْـوِينِ وَالنِّدَا وَ"ال" وَمُسْنَدٌ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ[1]

وسيأتي الحديث عن الإضافة في مجرورات الأسماء.

وما تبقّى "إلاّ" ما يأتي بعد من المستثنى بعد "خلا، عدا، حاشا" وهذا الاسم بعدها يأخذ حالتين متباينتين: النصب والجرّ. والتي تعنينا حالة النصب إذ أشار إليها في البيت العاشر والحادي عشر[2]. وهو يبيّن هذه الحالة ما إذا كانت كلّ من "خلا، عدا، حاشا" أفعالا. فهنا يستوجب النصب على المفعوليّة أي الأسماء المنصوبة من عدمها. تعرب مفعولا به للفعل الذي سبقها، والمثال المناسب ذيّل به أبيات الباب فقال: قام القوم حاشا جعفراً. جعفراً: مفعول به منصوب ب: حاشا وعلامة نصبه الفتحة.

3. الاستثناء في الدرّ المنظوم:

ما يظهر في هذا المصنف أنّ الطاهر الإدريسي اتّبع الناظم في سرد أدوات الاستثناء بدءً بأمّ الباب"إلاّ" واسترسل في تعدادها وذكر معانيها والأحكام المتعلقة بالمستثنى بعدها. ومن الآراء التي وجدتها في مصنّفه موافقته للقدامى في التعريف اللغوي"الإخراج". وممّا انفرد به الإشارة إلى "إلاّ" عند الكوفيين حيث يعتبرونها حرف عطف ويعرب ما بعدها معطوفا.

والرأي الثاني ما يراه الحجازيون من أنّ المستثنى المنقطع يجب نصبه.

وأمّا التمّميون فهم يجيزون النصب للمستثنى المنقطع فقال الطاهر الإدريسي:"إذا كان منقطعا فلغة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء نحو: "ما في الدار أحد إلا حماراً" وأمّا بنو تمّيم فيجوز عندهم النصب وهو الراجح والإتّباع"[3]. وقد وافق ما جاء لدى النحاة القدامى من أنّ المستثنى بخلا وعدا وحاشا يعرب مفعولا به إذا اعتبرناها أفعالا. فإن اعتبرت حروفا فما بعدها يأتي مجرورا.

إدراج الاستثناء بطريقة أخرى وهو بما يقع ب: ليس و لا يكون, وهو شاذٌّ ذكره ابن مالك في الخلاصة:

---

[1] ألفية ابن مالك في باب الاستثناء .
[2] منظومة ابن أبَ، ص19.
[3] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص244.

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بـ:لَيْسَ وَخَـلاَ وَبَـعْـدَ أَوْ يَـكُــونُ بَــعْــــدَ لاَ

وَاجْرُرْ بِسَابِقِي يَكُونُ أَنْ تَرِدْ وَبَعْدَمَا انْصَبْ وَانْجِرَاراً قَدْ يَرِدْ

أمّا باقي الأحكام فجلّها مكرّرة في نظم ابن أبّ وشرح ابن عمر الحازمي.

4. الاستثناء في الثمرات الحليّة:

إذا نظرنا إلى ما جاء في مصنّف محمّد رفيق الونشريسيّ فإنّنا نجده يشرح الاستثناء لغة: الإخراج مثل سابقه وغيره من النحاة، ثمّ يوضّح حالات الاستثناء بعد إلاّ وغيرها من الأدوات والأحكام المترتّبة على ذلك على الرغم من أنّ الأبيات حوت أمثلة عديدة لشرح الأحكام المتعلّقة بالاستثناء.

باب اسم لا النافية للجنس في النظم وشروحه:

هي أحد نواسخ الجملة الاسميّة، وسمّيت كذلك لأنّها تدلّ على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل الاستغراق، أي نفيه عن جميع أفراد الجنس نصّا لا على سبيل الاحتمال. وتسمّى عند بعض النّحاة "لام التّبرئة"، من باب إضافة الدال إلى المدلول. فتفيد تبرئة المتكلّم للجنس وتنزيهه إيّاه عن الاتّصاف بالخبر والمقصود هنا اسمها لا هي في حدّ ذاتها والذي حكمه النّصب. ولذلك يدرج هذا الاسم ضمن قائمة الأسماء المنصوبة، غير أنّ له ما يميّزه على غيره من المنصوبات.

1. اسم لا النافية للجنس في المنظومة:

اسم لا النافية للجنس هو أحد المنصوبات المدرجة في النظم حيث قال الناظم فيها:

انْصُبْ مُنْكَــراً مُتَّصِــلاً مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ إِذاَ أَفْرَدْتَ لاَ

تَقُولُ لاَ إِيمَــانَ لِلْمُرْتَــابِ وَمِثْلُهُ لاَ رَيْبَ فِي الْكِتَــابِ

وَيَجِبُ التِّكْرَارُ وَالإِهْمَــالُ لَـهَـا إِذاَ مَـا وَقَعَ انْفِصَــالُ

تَقُولُ فِي الْمِثَالِ لاَ فِي بَكْرٍ شُحٌّ وَلاَ بُخْلٌ إِذَا مَا اسْتُقْرِي

وَجَازَ إِنْ تَكَرَّرَتْ مُتَّصِلَـةً إِعْمَــالُهَــا وَإِنْ تَكُنْ مُهْمَلَـةٌ

تَقُــولُ لاَ ضِدَّ رَبِّنَــا وَلاَ نِدَّ وَمَنْ يَـأْتِـي بِـرَفْـعٍ فَـاقْبَلاَ[1]

ملخص ما ذكر الناظم أنّ لا النافية للجنس تنصب النكرات دون أن تتكرّر ومن غير أن ينوّن اسمها. والمثالان:"لاَ إِيمَانَ لِلْمُرْتَابِ". "لاَ رَيْبَ فِي الْكِتَابِ". ومحلّ الاستشهاد:"إِيمَانَ" في المثال الأوّل، و"رَيْبَ" في المثال الثاني فكلاهما جاء منصوبا على أنّه اسم لا النافية. وأنّ اسمها مفردا أي ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف.

وما يتعلّق بعملها هذا حالة عدم تكرارها، فإذا تكرّرت وجاز إهمالها وجاء إعمالها. والمثالان:"لاَ ضِدَّ لرَبِّنَا وَلاَ نِدَّ". والعكس.

[1] منظومة ابن أبَ، ص119.

2. اسم لا النافية للجنس في فتح ربّ البريّة:

في الشرح الأوّل للنظم لابن عمر الحازمي إشارة إلى أنّها أحد النواسخ وهي:"الدّالة على التنصيص على سبيل الاستغراق"[1]. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّه يجب التمييز بينها وبين لا النافية للوحدة. وهي التي تعمل عمل إنّ وأخواتها، وقد تكون لفظا أو محلاّ في حين لا النافية للوحدة."فهي تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر". إذا تجلى الفرق بينهما بعدما وضّح ما هي لا النافية للجنس انتقل إلى شروط عملها التي أوجزها فيما يأتي:

1) أن تكون لا النافية نفيا تامّا لا احتمالا (لا ناهية ولا زائدة ولا نافية للجنس احتمالا).
2) أن يأتي كل من اسمها وخبرها نكرتين، فهي لا تعمل في معرفة، لأنّها تعمل على تقدير من، ومن الإستغرائيّة مختصّة بالنّكرات.
3) أن تكون مباشرة للنّكرة (اسمها) فلا يفصل بينها وبين اسمها أيّ فاصل بخبرها أو ظرف أو جارّ ومجرور.

أمّا عن سبب إلحاقها بأنّ، لأنّ السماع دلّ على ذلك، فقد سمع عن العرب أنّها تدخل لا النافية في كلامها ويظهر تأثيرها في عملها كما أنّهما يفيدان التّوكيد، فإنّ لتأكيد الإيجاب ولا لتأكيد النفي.

ويستدرك بعد ذلك شرطا آخر يعدّ رابع الشروط دون إدراجه ضمن الشروط السالفة وهو عدم تكرارها. واستدلّ بقوله تعالى:**"لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ"**[2].

ومن حالات اسمها وخبرها كما ذكر الناظم ألاّ ينوّن إذا كان مضافا، وقد يأتي شبيها بالمضاف وهو كما قال:"هو ما اتصل به شيء من تمام معناه"[3]. أي ما كان عاملا فيما بعده؛ إمّا أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا وهذه الحالة تذكر أيضا مع المنادى. وتعري حالة البناء اسمها إذا كان مفردا (ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف).

---

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص188.
[2] سورة الصافات، الآية 47.
[3] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص192.

وفي الحديث عن إهمالها : إذا جاء مدخولها معرفة وإذا تكرّرت, وجاء برأي المبرّد في إهمالها[1]. والناظم جعل وجوب تكرارها اهمالها مقيّدا بعدم الاتّصال فقط. وفي هذا المقام يورد استثناء جواز عملها واهمالها، إذا تكرّرت "لا" مع مباشرة النكرة. مثل:"لا حول ولا قوّة إلاّ بالله". وأوجه ذلك على ثلاثة:

1) الأول مبنيّ على الفتح في محلّ نصب.
2) الفتح على الإعمال لتركيبه مع، النصب عطفا على محلّ اسم لا. وتكون لا النافية زائدة بين العاطف والمعطوف.
3) الرفع، وفيه ثلاثة أوجه أحسنها أن تكون لا الثانية عملها عمل ليس: لا حول ولا قوة، وهما جملتان. أمّا إذا قلنا:"لا حول ولا قوّة". فهذه جملة واحدة، ويبدو أنّه ركّز على مفهوم لا النافية وعملها بصفة عامّة.

3. اسم لا النافية للجنس في الدرّ المنظوم:

توسّع صاحب الدر المنظوم في ذكر الاستشهادات حول اسم لا النافية للجنس منها قول الناظم المجهول:

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلاَ فِي نَكِرَةٍ مُفْرَدَةٌ جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةٌ.

أي عمل لا النافية نصب الاسم النكرة بعدها إعمالها أو إهمالها عند تكرارها.

وجاء بنظم آخر لابن الورديّ:

وَرَكْبُ الْمُفْـرَدِ مَبْنِيًّــا عَـلَـــى مَا كَانَ مَنْصُوبًــا وَإِنْ تَكَرَّرَتْ لاَ

فَافْتَحْهُمَا وَالثَّانِي انْصِبْ وَارْفَعَنْ وَارْفَعْهُمَا وَارْفَعْ بِضَعْفٍ وَافْتَحَنْ.

اسم لا هنا مبنيّ على الفتح، وتهمل إذا تكرّرت.

حينما تعرض الشارح الطاهر الإدريسي إلى اسم لا لم يضف جديدا عدا الاستشهادات[2].

[1] رأي المبرّد في إهمال عمل لا النافية للجنس.
[2] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص244.

4. اسم لا النافية للجنس في الثمرات الحليّة:

أفرد الحديثَ الشارحُ محمد رفيق الونشريسي عن عمل لا النافية للجنس وشرطي عملها وهو يشير إلى بنية التمييز بين بنائه في الإفراد وإعرابه مع المضاف والشبيه بالمضاف دون التعرض إلى الشروط الأخرى.

باب المنادى في النظم وشروحه:

يعدّ هذا الباب من الأبواب النحويّة ذات الحالات المتنوّعة، وتندرج ضمنه أحكام جزئيّة تفصيليّة مطوّلة من حيث المعنى والدّلالة، والموقع الإعرابيّ والمحلّي، والأصل فيه النصب. وقد تختلف حسب حالاته الطبيعيّة كالبناء على الضّم في محلّ نصب.

1. المنادى في المنظومة:

المنادى أحد المنصوبات المنزل منزلة المفعول به لدى بعض النحاة قال فيه ابن أبّ:

إِنَّ المُنَادَى فِي الكَلاَمِ يَأْتِي خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ لَـــدَى النُّحَـــاةِ

الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ ثُمَّ النَّكِـرَةُ أَعْنِي بِهَا الْمَقْصُودَةَ الْمُشْتَهِرَةَ

تُـمَّـتْ ضِدَّ هَـذِهِ فَـانْـتَـبِـهْ ثُمَّ الْمُضَـــــافُ وَالْمُشَبَّـهُ بِـهِ

فَـالأَوَّلاَنِ ابْنِـهِمَـا بِالضَّمِّ أَوْ مَـا يَنُوبُ عَنْهُ يَا ذَا الْفَهْمِ

تَـقُـولُ يَـا شَيْخُ يَـا زُهَيْـرُ وَالْبَـاقِـي انْصِبَنَّهُ لاَ غَـيْـرُ[1]

قال الناظم:"إنّ للمنادى أنواع خمسة وقد قدّم هذا على الحكم على غير العادة "خمسة أنواع لدى النحاة" وتحديداً المفرد، العلم، النكرة المقصودة، وغير المقصودة، والمضاف والشبيه بالمضاف. وصنّفها إلى صنفين انطلاقا من الحكم الإعرابي، فاثنان منها يبنيان على الضّمّ (العلم المفرد والنكرة المقصودة)، أمّا باقي الأنواع فحكمها النّصب. وفي البيت الأخير يدلّل بمثالين على البناء على الضّمّ.

وإذا أمعنّا النظر في متن النظم لا نجد ما يتعلّق بتفاصيل كافية لفهم المنادى، ولو في عموميّاته، كما أنّ خمسة أبيات لا تفي بحصر أحكام المنادى على ما جاء في أمّهات كتب النحو في هذا الموضوع وفي المقابل نجد ابن مالك في ألفيته يشرحه في أحد عشر بيتا. بشيء من التحليل وحتّى التطرق إلى النّاحية الصرفيّة[2]. وعلى سبيل المثال، فلم يذكر ولا أداة للنّداء. ولا طبيعته ولا

[1] منظومة ابن أبَ ، ص120.
[2] منظومة ابن أبَ، ص120.

حروفه وتحويله إلى ندبة واستغاثة، ومن أصحاب المتون من يتناول هذا الباب في أكثر من أربعين بيتا ولم يستثن أيّ جزئيّة منه[1].

2. المنادى في فتح رب البرية:

حين تعرّض الشارح ابن عمر الحازمي لهذا الباب نجده في أوّل الأمر يرجع أصل المنادى إلى كونه مفعولا به، مستندا إلى ما رآه ابن هاشم في قطر الندى من أنّ المنادى جزء من المفعول به فقال:"ومنه المنادى أي من المفعول به"[2]. جاء في شرح قطر الندى"ومن المفعول به المنادى"[3]. ذلك قولك يا عبد الله أصله أدعو عبد الله فحذف الفعل وأنيب حرف النداء "يا" عنه. ولذلك يقال البناء على الضّم في محلّ نصب وبعض النّحاة لا يدرجونه ضمن أبواب النّحو الأساسيّة كأبي عليّ الفارسي الذي يقول:"قد يتركّب الاسم والحرف فيكون كلاما مفيدا تامّا ولا نفتقر هنا إلى مسند ومسند إليه"[4]. ضف إلى ذلك قوله في الكلام:"قد يتركّب الكلام من حرف واسم".

فحيثما كانت الفائدة تامّة توفّر الكلام وهو بذلك يفيد إفادة تامّة. ويقول الشارح:"نظرا لاعتبار التأصيل والتقعيد إنّما يكون باعتبار الأصول لا باعتبار الفروع. والأصل فيه جملة مؤلّفة من فعل وفاعل ومفعول به"[5].

يأتي بعد هذا تعريفه للمنادى لغة: الطلب المطلق.

واصطلاحا:"الطلب ب:ياء أو إحدى أخواتها"[6]. كلّ حروفه تدخل على الأسماء ما عدا الياء فهي الوحيدة التي تدخل على لفظ الجلالة، وعدد هذه الحروف ثمانية:الهمزة؛ أي؛مقصورتين وممدودتين ويا, أيا, هيّا, وهذه الحروف لا عمل لها كما سيتّضح لاحقا. ويقصد بذلك المنادى وهو تفصيل لم يذكره الناظم.

---

[1] متون النّحو والصّرف، محمّد سليمان ص46 -47 -48.
[2] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص192.
[3] شرح قطر النّدى وبلّ الصدى، محي الدين عبد الحميد، دار الرحاب للطباعة، الجزائر، دط، 1936، ص219
[4] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص192.
[5] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص193.
[6] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص196.

وأنواع المنادى التي شرحها الشارح هي نفسها أشار إليها الناظم، النوع الأول المفرد ومعناه يتحدّد بالقرائن اللغوية إذ أنّه يعني ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف. الثاني النكرة المقصودة والثالث غير المقصودة والرابع المضاف والخامس الشبيه بالمضاف. والكلّ أشار إليها الناظم في متنه. وحالاته الإعرابية تتعدّد بين ما حكمه النصب وما يبنى على الحرف أو الحركة "الضم والكسر" في محلّ نصب. فالمفرد والعلم يبنيان على الضم في محلّ نصب.

أمّا النكرة غير المقصودة، المضاف، الشبيه بالمضاف، فهي منصوبة. وتنصب بالفتحة أو ما ينوب عنها كالياء في المثنّى. أو الألف في الأسماء الستّة.

وقد يبنى على الكسر إذا كان من أمثلة "سيبويه" أو اسم إشارة "هؤلاء" أو ما جاء في البيت المشهور:

إِذَا قَالَتْ حُذَامُ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حُذَامِ

و"حُذَامِ": اسم مبنيّ على الكسر.

ويذكر رأي البصريّين في وجوب تأويل عامل النصب بالفعل المحذوف أي عامل المنادى هو الفعل المحذوف. جاء في الإنصاف في مسائل الخلاف:"وإنّما قلنا:إنّه في موضع نصب لأنّه مفعول. لأنّ التقدير في قولك يا زيدُ. أدعو زيداً أو أنادي زيداً. فلمّا قلت "يا" مقام أدعو عملت عمله"[1]. والنّداء هنا يؤوّل على رأي الجمهور[2].

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمان الأنباري، ص326.
[2] فتح رب البريّة، ابن عمر الحازميّ، ص297.

3. المنادى في الدّرّ المنظوم:

لم يكتف الطاهر الإدريسي بما شرحه صاحب فتح رب البرية ابن عمر الحازمي إنّما أضاف إضافات واستدلالات لم ترد عند سابقه. ومنها المعنى اللغويّ للمنادى أي النداء أصلا. لغة: الصوت[1]. وهو ما وافق ما جاء في لسان العرب[2].

وذكر رأي الفرّاء وابن مالك في تفضيل نصب النّكرة المقصودة إذا كانت موصوفة كما جاء في الحديث"يَا عَظِيماً يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ" فالشاهد نصب النكرة المقصودة"عَظِيماً" وترجيح ذلك على البناء على الضّم وهو الرأي نفسه الذي جاراه فيه ابن مالك:

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَاءِ وَلْيَجْرِ مَجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

رأي الخليل وسيبويه في المنادى المفرد العلم في الضرورة الشعرية وهنا هناك وجهان:

1) الضمّ مع التنوين تشبيها بمرفوع ممنوع من الصرف اضطرّ إلى تنوينه.
2) النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلا الوجهين مسموع من العرب والضم. وهذا رأي الخليل وسيبويه.

واستدلّ على ذلك بقول الشاعر:

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ.

وحكم النصب اختاره أبو عمرو[3] وغيره. ومنه قول الشاعر:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عُدَياً لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي.

ومحلّ الشاهد: "يَا عُدَياً". منصوب كما نلاحظ.

---

[1] فتح رب البريّة، ابن عمر الحازميّ، ص297.
[2] لسان العرب، ابن المنظور، ج13، ص105.
[3] الدرّ المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص257.

4. المنادى في الثمرات الحلية:

اختلف صاحب النظم ابن أبّ مع رفيق الونشريسي في الثمرات الحلية في التعريف اللغويّ من حيث الشكل، فقال هذا الأخير: النداء في اللغة: الدعاء[1]. وفي باقي مضامين النداء نجد مطابقة، تكاد تكون حرفية، لما جاء في النظم فلا يختلفان إلاّ في الشكل الفنّي فالأوّل نظم والثاني نثر.

[1] الثمرات الحلية، محمد رفيق الونشريسي، ص75.

المفعول لأجله في النظم وشروحه:

هو أحد المنصوبات العشرة(المفعول به, المصدر"المفعول المطلق" , الظرف, الحال, التمييز, المستثنى, اسم لا النافية للجنس, المنادى, المفعول لأجله, المفعول معه. المدرجة في النظم وشروحه. ويضاف إليها: خبر الفعل الناقص؛ خبر أحرف ليس, اسم إنّ, التابع المنصوب) أو الأربعة عشر وذكر تعريف ابن آجروم "بأنّه الاسم المنصوب الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل"[1] وقد عرّفه ابن الحاجب في الكافية بأنّه:"الذي فعل لأجله فعل مذكور"[2] إلاّ أنّ هذا التعريف ينقصه الضبط والدقة لأنّه لم يذكر حكم النصب للمفعول لأجله ولم يبيّن أنّه اسم أو مصدر وهذا أمر مطلوب في هذا المقام. لإخراجه من دائرة الفعل والحرف وإلى الاسمية والمصدريّة، كما لا يمكن إهمال حكم النصب لعلّة إدماجه ضمن المنصوبات.

1. المفعول لأجله في المنظومة:

بشيء من الإيجاز شرح الناظم المفعول لأجله في بيتين فقال:

وَهُوَ الذِي جَاءَ بَيَاناً لِسَبَبٍ كَيْنُونَةِ العَامِلِ فِيهِ وَانْتَصِبْ

كَقُمْتُ إِجْـلاَلاً لِـهَذَا الْخَبَرِ وَزُرْتُ أَحْمَدَ ابْتِغَـاءَ الْبِـرِّ[3]

إنّ الناظم انطلق في تعريف المفعول لأجله بدءً بحدّه"وهو الذي جاء بيانا لسبب كينونة العامل فيه" ثمّ عقب هذا وضّح حكمه النصب والمثال:"قُمْتُ إِجْلاَلاً لِهَذَا الْخَبَرِ" و"زُرْتُ أَحْمَدَ ابْتِغَاءَ الْبِرِّ". وفي كليهما جاء المفعول لأجله"إِجْلاَلاً, ابْتِغَاءَ" منصوبين والأوّل مجرّدا من "ال" والثاني مضافا. واكتفى بكلّ هذا دون التعرّض إلى أساسيات أخرى كالشروط المتعلقة به وغيرها.

[1] مفاتيح العربية على متن الآجرومية، ص96.
[2] الكافية، لابن الحاجب، ص26.
[3] منظومة ابن أبّ، ص 120.

2. المفعول لأجله في فتح رب البرية:

كان ابن عمرالحازمي قد ذهب إلى أنّ المفعول لأجله له أسماء: المفعول لأجلهِ والمفعول من أجلهِ المفعول له هي ثلاثة لمسمّى واحد، على اختلاف المراجع النحوية، شأنه شأن الكثير من الأبواب النحوية التي تنوع الاصطلاح حولها بتنوع المدارس النحوية وحتى الآراء المتعدّدة.

فقد عرف الشارح المفعول لأجله "بأنّه المصدر المعلّل لحدث شاركه وقتا وفاعلا"[1] فقد أقرّ له بالمصدرية. وبيّن أنّه معلّل لوقوع الفعل أي الحدث الذي شاركه في الوقت والفاعل، فالإتحاد في الزمن والفاعل من شروط المفعول لأجله. ويضيف أنّ الضابط الذي يضبط المفعول لأجله"أن يصحّ أن يكون جوابا لِ:لم". واستدلّ بما قاله الحريريّ:

وَغَالِبُ الأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَاباً لِمَ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ

فإذا انتفى شرط من هذه الشروط انتفى كونه مفعولا لأجله، ووجب جرّه بحرف دالّ على التعليل. ولعلّ فيما تقدّم يتضح أنّ حكم المفعول لأجله النصب وقد يكون واجبا كما يمكن أن يكون جائزا.

ونجد رأيا آخر للشارح يتمثّل في جواز نصب المفعول لأجله بفعل لازم وهذا من الآراء التي يمكن النظر فيها والوقوف عندها إذا علمنا أنّ الفعل اللازم لا ينصب مفعولا به بل يكتفي بفاعله، والفائدة المستقاة هنا قول الشارح:"الفعل اللازم لا ينصب مفعولا به، ويجوز أن ينصب ما عدا المفعول به"[2] وخاصة ما تعلّق بالمفعول لأجله المجرّد من "ال" التعريف للذي يجوز فيه النصب والجر باللام. إلاّ أنّ الشارح يرجّح النصب على الجرّ لأنّه ينال حظا وافراً من سماعه عن العرب وهو الأساس الذي وضعته مدرسة البصرة كما وجد عند ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر والخليل[3]. وهو ما يعنون به النقل عن القرَاء وعلماء اللغة الموثوقين والعرب الذين يعتدّ بفصاحتهم.

وممّا أشار إليه جواز نصب المفعول لأجله المضاف وخفضه بلام التعليل وهو الرأي الذي يجيز الوجهين، ومن النصب المثال: قَامَ الطَّالِبُ لِأُسْتَاذٍ احْتِرَامَهُ. ومن الجر بلام التعليل: قَامَ

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص198.
[2] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص199.
[3] المدارس النحويّة، شوقي ضيف، ص80.

الطَّالِبُ لِأُسْتَاذِهِ لِاحْتِرَامِهِ. ويذكرون في هذا قول حاتم الطائي والذي ذكره غير واحد من المصنّفين:

وَاغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضْ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّماً.

فكلّ من:"احْتِرَامَهُ" في المثال الأول و"اِحْتِرَامِهِ" في المثال الثاني، و"ادِّخَارَهُ"في المثال الثالث وهو مضاف في المثال الخاص بالبيت الشعريّ.

ومن حالات المفعول لأجله أنّه يأتي محلّى ب"ال" التعريف وذكر كثير من المصنّفين هذه الحالة كالدكتور محمد عبد في النحو المصفى. فقال:"مما يصحّ في هذا المقام، نصب المفعول لأجله المحلّى ب"ال" التعريف: ذهبت إلى القناطر الترويحَ عن النفس"[1]. والشارح يورد مثالا مشابها: ضربت ابني التأديب. محلّ الشاهد: التأديب: مفعول لأجله منصوب معرّف ب"ال" التعريف إلاّ أنّ استعماله قليل.

3. المفعول لأجله في الدرّ المنظوم:

سبق التعريف بالمفعول لأجله في النظم والشرح الأوّل إلاّ أننا نجد في الشرح الثاني اختلافا في الألفاظ. قال الطاهر الإدريسي في تعريفه"المصدر المذكور علة لحدث شاركه في الزمان والفاعل"[2]. وقد ضمّن التعريف شروطه الأربعة: المصدرية، علة وقوع الحدث، المشاركة في الزمان، المشاركة في الفاعل. ويذكر ما قاله ابن مالك:

يَنْصِبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً كَجُدَّ شُكْراً وَذَنْ

وَهُوَ بِمَـــا يَعْمَلُ فِيـهِ مُتَّـحِدٌ وَقْتاً وَفَـاعِلاً وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدَ

ضبط الشارح حالات المفعول لأجله:

1) مجرّد من "ال" والإضافة، والمثال: قمت إجلالاً.
2) مقرونا ب"ال"، والمثال: ضربت الإبنَ التأديبَ.
3) مضاف، المثال: زرت أحمد ابتغاءَ البرّ.

---

[1] النحو المصفى، محمد عيد، ص353.
[2] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسيّ، ص258.

وعند فقدان شرط من الشروط يجب جرّه بإحدى حروف الجرّ (اللام؛ الباء؛ في؛ من). والدليل قوله تعالى:"وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ"[1]. والمفعول لأجله"لِلْأَنَامِ" جاء مجرورا باللام. وليس مصدرا. وقول الشاعر:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابِهَا فَمَا هِيَ إِلاَّ لَبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

محلّ الشاهد: "لِنَوْمٍ". فهو مجرور. وزمن خلع الثياب سابق على زمان النوم الذي علة للخلع.

وفقدان الإتحاد: قول الشاعر أبي ضمرة الهذليّ:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكَ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطَرُ

المفعول لأجله المجرور باللام "لذكراك". فالذكر علّة العرو والهزة، وفاعل العرو هو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلّم. فهما مختلفان في الفاعل.

وقد بيّن الشارح هنا جواز جرّ المفعول لأجله مع استيفاء الشروط لأنّ الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوّغه، أي يجوز جرّه باللاّم مع وجودها. والمثال: قمت لإجلالك. إجلالك: مفعول لأجله مجرور باللام.

أمّا إذا كان المفعول لأجله مجرّدا من الألف واللام والإضافة يقلّ أن تصحبه لام الجرّ. والمثال:

مِنْ أُمِّكُمْ لِــرَغْبَةٍ فِيكُمْ ظَفَرُ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ[2]

المفعول لأجله"لِرَغْبَةٍ".

كما يقلّ أن تصحبه اللام، قال الشاعر:

لِأُقْعِدَ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ[3]

"الْجُبْنَ": مفعول لأجله منصوب. فهو مقترن ب"ال".

---

[1] سورة الرحمان، الآية 10.
[2] الدرّ المنظوم، ابن عمر الحازميّ، ص259.
[3] الدرّ المنظوم، ابن عمر الحازميّ، ص259.

والمضاف يستوي فيه الوجهان، كما قال الشاعر:

يَرْكَبُ كُلُّ عَــامِرٍ جُمْهُورٌ مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ[1]

وَالْهَوْلُ مِنْ تَهَوُّلِ الْمَهْبُورِ .....

دون أن يكمل الشطر من البيت.

"مَخَافَةً": مفعول لأجله مجرّد من "ال" وهو كثير كما يرى الشارح، والثاني "وَزَعَلَ" وهو قليل.

ويختم ما قاله ابن الورديّ في المفعول لأجله تأكيدا لمعارفه وترسيخا لما جاء في هذا الباب.

المَصْدَرُ الْقَلْبِيُّ إِنْ جَــاعِلَةً لِـحَدَثٍ يَنْصِبُ مَـفْـعُـولاً لَـــهُ

مُتَّحِدِي وَقْتَ وَفَــاعِـلَ وَإِنْ شَرْطٌ يَفُتْ بِحَرْفِ تَعْلِيلٍ قُرِنَ[2]

4. المفعول لأجله في الثمرات الحليّة:

حصر أساسيات المفعول لأجله كما جاءت في النظم وحتى الاستدلال فكان نفسه بما قلّ من شواهد نثريّة محدودة وباقتضاب شديد لا يستدعي الأمر تكرارها لأنها وردت في النظم.

[1] الدرّ المنظوم، ابن عمر الحازميّ، ص260.
[2] الدرّ المنظوم، ابن عمر الحازميّ، ص260.

المفعول معه في النظم وشروحه:

المفعول معه:

هو آخر المفعولات كما اعتاد النحاة أن يصنّفوه، وهو ضمن ما يطلق عليه الكوفيّون بنسبة المفعول(المفعول المطلق, المفعول فيه, المفعول لأجله, المفعول معه). وليس عندهم مفعول إلاّ المفعول به[1] إلاّ أنّ جمهور النحاة استعملوا هذا الاصطلاح "المفعول معه" و دأب سارٍ على أيدي العلماء والدارسينوعلى صفحات الكتب وفي قاعات الدرس وفي مادة النحو العربيّ في مختلف المستويات.

1. المفعول معه في النظم:

آخر ما تناول ابن أبّ من المنصوبات المفعول معه وخصص له بيتين قال فيهما:

وَهُوَ اسْمٌ انْتُصِبَ بَعْدَ وَاوِ مَعِيَّةٍ فِي قَوْلِ كُلِّ رَاوِي

نَحْوَ أَتَى الأَمِيرُ وَالْجَيْشَ قُبَا وَسَارَ زَيْدٌ وَالطَّرِيقَ هَرَباً[2]

ذيّل الناظم المفاعيل بالمفعول معه كآخر منصوبات الأسماء وشرحه في ما لا يزيد على بيتين بادئا بإسميّته ثمّ حكمه النصب وسبقه بواو المعيّة وقد عرفه ابن أبّ قائلا:"هو اسم انتصب بعد واو المعية" والتدليل على ذلك بمثالين:"أتى الأمير والجيشَ"."سار زيد والطريقَ". فكل من "الجيشَ؛ الطريقَ" مفعول معه. ولم يزد على ذلك شيئا مما يجعل القارئ أو الطالب في التباس على الأقلّ بينه وبين العطف من خلال تشابههما (واو العطف وواو المعيّة)، وكان من المستحسن أن يشير إلى ضابط به يتمايزان على بعضهما البعض، ولم يذكر حده بوضوح وقد جاء تعريفه في متن الآجرومية:"هو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل"[3].

---

[1] المصطلح النّحويّ، عوض محمّد الفوزيّ، ط1، ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر، 1981، ص162.
[2] منظومة ابن أبّ، ص120.
[3] مفاتيح العربية على متن الآجرومية، فيصل عبد العزيز آل مبارك، ط1، الجزائر، ص97.

2. المفعول معه في فتح رب البرية:

وقد زاد ابن عمر الحازميّ على ما قدّم الناظم إشارته إلى عامل النصب في المفعول معه، والذي وجد فيه تباينا بين البصريين وبعض الكوفيين والرأي الثالث لعبد القهار الجرجاني. فالبصريّون على أنّ عامل النصب للمفعول معه الفعل الذي قبله.

وثاني الآراء في هذه المسألة رأي عبد القهار الجرجانيّ الذي يرجع عامل نصب المفعول معه إلى واو المعية ومن الضوابط والشروط التي تتعلق بالمفعول معه:

- أن يكون فضله مسبوقا بفعل قبله.
- الواو تفيد المعيّة(المصاحبة).
- وجوب نصبه.
- اعتبار الواو فيه عمدة لا فضلة.

ومن خلال ما جاء في النظم يستنبط الشارح ملاحظة مفادها: أنّ المثال الأوّل:"أتى الأمير والجيشَ"[1]. فكلمة"الجيشَ" مفعول معه إلاّ أنّه يرى جواز النصب والرفع فالنصب على المعيّة والرفع على العطف. والمثال الموالي:"سار زيد والطريقَ" محلّ الشاهد"الطريقَ". وهنا يتعيّن النصب حيث لا يصح العطف إنّما المعيّة لأنّ الطرق لا يسير. وبناء على ما ذكر فمفعول معه يجوز عطفه على ما قبله، وثانٍ لا يجوز.

3. المفعول معه في الدرّ المنظوم:

لقد برّر الشارح الطاهر الادريسي هنا تأخير المفعول معه على غيره من المنصوبات لأمرين:

1) لا يسمى مفعولا إلا بواسطة حرف ملفوظ "الواو".

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص201.

2) المفاعيل الأخرى قياسيّة بإجماع[1]. أمّا المفعول معه قد يكون سماعيا أو قياسيا. وهو يرجّح القياس فقال:"إنّ غيره من المفاعيل قياسيّ اتّفاقا وهذا قيل فيه سماعي وقيل قياسيّ وهو الصحيح"[2].

وقد استعان في تعليل فضلة المفعول معه بما جاء عن ابن مالك في الألفيّة:

يُنْصَبُ تَـالِـي الـوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ فِي نَحْوِ سَيْرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً

وقد وقف عند مصطلح المعيّة وشرحه بالمصاحبة. فقال:"واو المعيّة: أي المصاحبة وهي تفيد مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم"[3].

أمّا عن عامل النصب في المفعول معه والذي وضّحه الطاهر الإدريسي في رأيين:

1) العامل فيه الفعل الذي قبله أو شبه الفعل وهو رأي البصريّين الذين قالوا:"إنّما قلنا إنّ العامل هو الفعل وذلك لأنّ هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدّ إلاّ أنّه قويّ بالواو فتعدّى إلى الاسم فنصبه"[4]، كاسم الفاعل واسم المفعول المصدر. وهو رأي الجمهور. والمثال الذي أدرجه: أعجبني الماء والخشبةَ. "الخشبةَ": مفعول معه منصوب.
2) وهو منسوب إلى عبد القهار الجرجاني، حيث أدرج في كتابه العوامل المائة الحروف التي تنصب الاسم وجعل أوّلها الواو بمعنى مع"فإنّها تنصب الاسم على ما عليه المصنف"[5]. وهو ما ذهب إليه ابن مالك أي العامل فيه الواو. وأنكر عليهما الشارح الطاهر الإدريسي هذا ولم يوافقهما فيه واعتبر ذلك خروجا عن الجمهور وعموم النحاة.

4. المفعول معه في الثمرات الحلية:

لم يضف شيئا وإنّما تقيّد بصميم ما جاء في النظم، والمثالان المدرجان هما نفسهما اللذان انطلق منهما في تفكيك مضامين المفعول معه.

---

[1] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسيّ، ص261.
[2] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسيّ، ص261.
[3] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسيّ، ص261.
[4] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الانباريّ، ج1، ص248.
[5] العوامل المائة النحويّة في أصول العربية، عبد القاهر الجرجانيّ، تح د، البدراويّ زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص187.

ملخص الفصل:

في هذا الفصل تناول الناظم ابن أبّ والشراح الثلاثة المنصوبات من الأسماء، وقد تعرضوا إليها تعريفا وترتيبا وحكما وتعقيبا، وتباينت آراؤهم وشروحاتهم حول عوامل النصب في هذه الأسماء وما يعتريها من نسخ أو تقديم أو تأخير حسب مقاصد الكلام.

وقد أجمعوا على النصب لهذه الأسماء إلاّ أنهم توسعوا في عوامل النصب خاصة الطاهر الإدريسي في شرحه الدر المنظوم الذي كان يتعرض إلى آراء متعدّدة ويستشهد من الشعر والنظم كثيرا ويخوض في آراء التميميّين والحجازيّين والبصريّين. أما ابن عمر الحازميّ في شرحه فتح رب البرية, فقد أكثر من ذكر الآيات القرآنية وقلّل من الاستشهادات الشعرية عكس الطاهر الإدريسي.

أما محمد رفيق الونشريسيّ فقد جاء شرحه مطابقا لما رآه الناظم دون التعرض إلى الآراء المختلفة و التفاصيل المطلوبة.

ابن أبّ المزمّري في نظمه يبدأ أحيانا بالحكم وأحيانا بالأدوات الخاصة بالباب ثمّ يعرّف المصطلح بما يقتضيه السياق الشعري، وربما يهمل بعض الحالات للباب ممّا يجعل فيه أحيانا اقتضابا مخلّا خاصّة لطلاّب العلم الولوعين بالبحث والاستكشاف. وكان في مجمل آرائه يوافق آراء ابن آجروم خاصة في الحدود.

الفصل الثالث: الآراء النحوية في النظم وشروحه المجرورات.

المجرورات: مجموعة ألفاظ يعتريها الجر لعامل من العوامل اللفظية أو المعنوية, وهي تحصيل حاصل لما تقدم من المرفوعات والمنصوبات التي سبقت دراستها, فالأولى منها ما تضمّن العمد(الفاعل المبتدأ...) ثمّ المنصوبات لأنها قد تنصب بالفعل وهو الأصل في عامل النصب في الأسماء، المجرورات هي التي تتراوح بين مصطلحي الجر والخفض على اختلاف في الاستعمال بين البصريين والكوفيين[1] والمجرورات هي تلك الأسماء الواقعة مضافا إليه أو التالية لحرف من حروف الجر مهما كان نوعه شبيها بالزائد أو زائدا، أو الواقعة تابعا لمجرور قبلها. وقدنص على ذلك قول ابن آجروم"المخفوضات ثلاثة أقسام: مخفوض بالحرف، مخفوض بالإضافة، وتابع لمخفوض. فأما المخفوض بالحرف فهو ما يخفض ب: من إلى عن في رب الباء الكاف اللام بحروف القسم: وهي: الواو الباء التاء واو رب مذ منذ أما ما يخفض بالإضافة فنحو قولك: غلام زيد, والذي يقدر ب من نحو ثوب خز, وباب ساج وخاتم حديد, والله أعلم"[2].

والملاحظ في كلام ابن آجروم في هذا المقال استعمال مصطلح الخفض ، والتركيز على الجر بالحرف, والجر بالإضافة, وإغفال الجر بالتبعية, وهذا ما دعا شراح متنه إلى انتحاء هذا المنحى.

الخفض في اللغة: ضد الرفع[3]. وهو نفس ما ذهب إليه صاحب متن اللغة حيث قال:"خَفَضَ، خُفُوضاً، وخَفْضٌ، والخفض من السير، اللين وضده الرفع"[4].

والخفض والجر شيء واحد في الظاهرة الإعرابية، والخفض من السير، اللين وضده الرفع[5]. فالخفض اصطلاح كوفي كما جاء في حدّه:"والخفض بمعنى الجر تسمية أطلقها الكوفيون معلّلين لها بانخفاض في الحنك الأسفل عند النطق به, وميله إلى إحدى الجهتين"[6]. ومنه نستشفّ تحاكي المصطلحين في الأعمال بحيث كلاهما يدل على الآخر، وما يؤكد هذا الاسناد ما جاء في الإيضاح في علل النحو:"أما الجر اصطلاح بصري والجر حالة من حالات الإعراب التي تخص

[1] ينظر، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، ص43.
[2] مفاتيح العربية على متن الآجرومية، فيصل بن عبد العزيز مبارك، ص98.
[3] لسان العرب، ابن المنظور، المكتبة التوفيقية، ج4 ص74.
[4] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، ص76.
[5] ينظر متن اللغة، محمد رضا، ص74.
[6] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، ص76.

الأسماء وتميّزها على غيرها"[1] ولقد دأب البصريون ومن تأثر بهم على استعماله، وهو ما يعني توافقهم على هذا الاصطلاح.

لهذا أطلق الكوفيون على حروف الجر بحروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال أي توصيلها إلى الأسماء، الخفض هو عينه الجر لذلك لا مشاحة في اصطلاح أحد اللفظين لهذه الظاهرة النحوية لما لها من ترادف في المعنى والاستعمال لدى الباحثين وطلاب العلم عموما، والمتتبع يجد لهذا النوع في الألفاظ دلالات وأسباب تاريخية أو علمية بها يصنف وعلى أساسها يقعّد، فكثير ما نجد اختلاطا في التعريف وغلبة في الاستعمال والتوظيف[2]. فيحدث أحيانا تنوعا في الأساليب والتعبير عن المقاصد تبعا لطبيعة الموضوع. لذلك نجد هذا في الألفاظ ذات دلالات لغوية مأخوذة من أصل المادة، ودلالات علمية اصطلاحية التعدد التي تعني اتفاق جماعة على أمر ما والجماعة المتحدث عنها جماعة النحاة في مكان وزمان ما فقد تتعدّد الاصطلاحات للدلالة على ظاهرة واضحة: وهذا أمر أملته المناهج العلمية التي يتبعها العلماء وينحازون إليها على اعتبار التواجد أو التأثر أو الانتماء، ولكثر المتحمسين من كل فرقة لرؤوسها المتشبثين بما أخذوه من علمائهم ومشايخهم. ولهذا أطلق الكوفيون على حروف الجر حروف إضافة، لاعتقادهم أنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها. كما سمّى بعضهم الضمير "الاضمار". ونجد الفراء يسمّيه مكنيّا, وكذلك يسميه الكوفيون "المكنيات" مراد فاصطلاح الضمائر وربما هناك من يسميها بعض الوجوه يقول ابن يعيش:"لا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناها واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ"[3].

وهذا يدل على أنّ الاصطلاح قد يتعدّد بين جماعة نحويّة وأخرى وبين عالم وآخر وبين مدرسة نحوية وأخرى.

ويتحقّق الجر في الأسماء بأحد الأمور الآتية: الحروف، الإضافة، التبعية، المجاورة، التوهم، العوض. ولكل منها دليل من الشواهد القرآنية أو الشعرية أو النثرية أو المواقف التعبيرية الأصلية مما يليق أن يستدل به من فصيح الكلام عند العرب وصحيح التعبير عند الناطقين بلغة الضاد المسترشدين بفصحى اللغات، لأنّ كثيرا من الخلطاء أدخلوا في اللغة العربية ما ليس منها

---

[1] 2معجم المصطلحات النحوية والصرفية،محمد سمير اللبدي ص76.
3ينظر تحليل النص النحوي، فخر الدين قباوة، ط1، دار الفكر المعاصر، لبنان ، ص123.
4المصطلح النحوي،عوض محمد فوزي, ص143.

نظرا لضحالة معارفهم اللغوية ولقلة زادهم في العربية، وقد ادّعوا ما ليسوا أهلا له، ومرجعنا في ذلك القياس العلمي الصحيح قال الدكتور عبد الرحمان حاج صالح:"اللفظ الفصيح هو كل ما ثبت وجوده وسمعه أكثر من باحث في كلام هؤلاء الفصحاء الذين لم تتغير لغتهم أي اللفظ الذي ينتمي إلى كلامهم والعكس أي ما يسميه بعضهم بالفاسد من الكلام (اللحن عند العلماء)فهو الذي لم يسمع من هذه الجماعة زيادة على عدم وجوده في القرآن، فليس إذا من كلامهم وفي هذا السياق يمكننا الوقوف على تعريفات عوامل الجر المشار إليها آنفا"1.

1. ***الجر بالحرف:***

وهو ما يعني أن يكون الاسم مسبوقا بحرف جر مهما كان معناه وحالته، المهم أن يكون عاملا لفظيا في جر الاسم الذي يليه وأن يكون متميزا بالحرفية. مثل: وضعت الكتاب على الدرج، الدرج اسم مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره وهنا المقصود كل حروف الجر. وسميت هذه الحروف حروف جرّ لأنّها تعتبر حالة من حالات الإعراب التي تخص الأسماء وتميّزها على غيرها ومدلول معنى الجر أي جرّ معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصيلها إليها2، والجار هو ما يؤثر في الاسم الذي يأتي بعده وفي ذلك عوامل، فالجارّ هو ما يحدث الجر في الأسماء، وقد يكون حرفا أو إضافة أو تبعية أو مجاراة أو توهما3. وأبرزها وأظهرها الجرّ بالحرف، وحروف الجر في مجملها: من, كي, لعل, إلى, عن, وعلى, وفي, واللام, وباء القسم وربّ ومذ ومنذ والكاف وحتى واو القسم متى وتاؤه وعدا وخلا وحاشا. إذن هذه الحروف تحدث الجر في الأسماء التي تليها، وما يلفت الإنتباه أنّ المجرور بحرف الجر مفعول به في المعنى، ومثل ذلك يقال: سهرت، فعل وفاعل وبقي المعنى يحتاج إلى زيادة فرعية لتوضيحه، سهرت حتى الصباح في غرفتي"4.

ومنهم من يسمّيها حروف إضافة[1] لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء, هذا إذا كان حرف الجرّ أصليّا, أما إذا كان غير أصلي فهو لا يقتضي معنى المفعول به.

[1] الكوفيون يسمون حروف الجر حروف إضافة كما جاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص43.

الجرّ بالتبعيّة:

ويطلق عليه التابع المجرور، والتبعيّة جرّ الاسم بعد اسم كونه تابعا له في حركة الجر، أي أن يكون الاسم يستحق غير الجر فيجرّ لمجاورة المجرور، من أمثلته:"مررت برجل طويل، وتعرب "طويل" حينئذ صفة مجرورة وعلامة جرها الكسرة الظاهرة على آخره فهو تابع لما قبله في المحلّ الإعرابيّ وكذلك الحركة الإعرابية والمثال المعهود لدى بعض الشراح"[1]. هذاجحر ضبٍّ خربٍ، فإذا نظرنا إلى القياس وهو شيء يمكن الاستعانة به في استنباط الأحكام. قال الناظم:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ فِي كُلِّ أَمْرٍ بِهِ يُنْتَفَعْ

في المثال الذي ذكر فإنّ "خَرِبٍ" صفة للجحر وهو خبر للمبتدإ فجرّت لمجاورتها المجرور قبلها ضبٍّ. وقد استشهد له من الشعر العربيّ القديم بقول امرئ القيس:

كَأَنَّ ثُبَيْراً فِي عَرَانِينَ وَبْلَةٍ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

والشاهد في البيت "مزمّل" مجرور لأنّه صفة لخبر كأنّ، ولكن جاءت كلّ من الكلمتين مجرورة لأنّ "بجاد" جاءت مجرورة لأنّها مسبوقة بحرف جرّ، وجُرَّت مزمّل لمجاورتها لها, وحكمه الرفع لأنّه نعت لكبير. والقياس يقتضي كذلك رفع مزمّل لأنّه صفة لخبر كأنّ فجاءت كلاهما مخفوضة لمجاورتها لمخفوض, و يبدو هناك من يسمّيه الجرّ بالتبعيّة وهناك من يسمّيه الجر بالمجاورة وقد وقع التداخل بينهما في الاصطلاح وذلك للإلتباس في عامل الجر لأنّ من النحاة من يرى أنّ جرّ التبعيّة إنّما العامل في التابع هو العامل في المتبوع. وقد حمل بعض العلماء العرب على الخفض بالجوار قوله تعالى:"**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**"[2]. في قراءة من خفض "الأرجل" ليست ممسوحة، فكيف تعطف على الرؤوس الممسوحة، فجاءت بالجر لمجاورتها

[1] جامع الدروس العربية ص586، النحو الوافي، ج3، ص325.
[2] سورة المائدة، الآية 6.

الرؤوس المخفوضة ، إلاّ أنّ هذا النوع من الجرّ هناك من يراه ضعيفا[1] خصوصا في الآية المذكورة لأنّ هناك حرف العطف يفصل بين الاسمين، ويرون الأصحّ أن تكون الأرجل معطوفة على الرؤوس المجرورة قبلها، ولذلك يدخله كثير من النحاة في باب النعت ,عطف البيان[2]. لأنّ الخفض بالجوار شاذّ رغم وروده في القراءات السبعة[3]. وقد علّل بعضهم وجوده في كثير من صيغ العربية وفي إعراب بعض الآيات القرآنية.

ومذهب سيبويه في هذه المسألة والظاهر منه أنّ عامل جرّ التابع هو عامل جر متبوعه [4]. إلاّ أنّ الجمهور يرى أنّ عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف[5]. وعلى هذا هناك من اعتبر الباء حرف جر زائد. وهناك من اعتبر الباء تبعيضيه للتوكيد وليست زائدة وعليه فالمعنى: امسحوا رؤوسكم أو بعضها بالماء فتكون باء التبعيض قد حلت محل مفعول"اغسلوا"[6]. وقد نجد التباسا بين الجر بالحرف والجر بالإضافة، والأولى التمييز بين التسميتين لأنّ العامل غير مشترك وإن اشتركا في أثر الجر.

---

[1] شرح الآجرومية في علم العربية، ج2، ص695.
[2] وهو مذهب الجمهور في النعت والبيان والتوكيد.
[3] شرح الآجرومية في علم العربية، ج2، ص696.
[4] وهو نفس ما يراه المبرّد وابن عصفور وابن مالك.
[5] شرح الآجرومية في علم العربية، ص695.
[6] إعراب القرآن الكريم، بهجت عبد الواحد الشيخلي ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، مج3، ص22.
6 لسان العرب, ابن منظور, ج8 ص121.

2. ***الجرّ بالإضافة:***

الإضافة في اللغة: الاسناد. جاء في لسان العرب أضاف أسند ومال, واستدلّ بقول الشاعر امرؤ القيس:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَـا إِلَى كُلِّ حَـائِطٍ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

ومعنى أضفنا ظهورنا: أسندنا ظهورنا، وهو نفس المعنى الوارد في معجم المصطلحات النحوية والصرفية، وبهذا المعنى وردت في ألفية ابن مالك كعلامة من علامات الاسم. قال ابن مالك:

بِالْجَرّوَالتَّنْوِين وَالنِّدَا وَ"الْ" وَمُسْنَدٌ لِلإِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

ويقصد ب"مسند للإسم" الإضافة، تتمّ الإضافة بإسناد اسم لآخر غير الفعل ولا الحرف ويمكننا أن نمثل لها بالقول أقلبت صفحة الكتاب, صفحة مضاف والكتاب مضاف إليه مجرور وعلامة جرّ الكسرة الظاهرة في آخره.

والإضافة في الاصطلاح:نسبة بين اسمين على تقديره حرف الجر، كما أشار إليه شارح الآجرومية وهو نسبة كلمة إلى أخرى بواسطة حرف جر لفظا أو تقديرا مرادا, يقول ابن الحاجب:"وأمّا المضاف إليه فهو كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظا أو تقديرا مراداً"[1]. وبناء على ذلك يسمّى الاسم الأول مضافا والثاني مضافا إليه، على اختلاف بين النحاة في عامل جر المضاف إليه، أهو حرف الجر أو المضاف. والإضافة أنواع: لامية، بيانيّة، ظرفية، تشبيهية.

الاشكال يحدث للمبتدئ في تقدير حرف الجر بهذا المعنى في الإضافة وهو الاسم المجرور بحرف جرّ زائد أو محذوف، وخاصّة ونحن نجد البعض يسمّيها حروف إضافة بحكم أنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الاسماء بعدها. كما قد تسمّى حروف صفات لأنّها تقع صفات لما قبلها عند

[1] لسان العرب، ابن المنظور، ج15، ص121.

الفرّاء[1] وهو اصطلاح الكوفيّين أيضا[2]. كما نجد سيبويه يسمّى المضاف والمضاف إليه الجار والمجرور ويطلقها بمعنى النسبة فيقول:"هذا باب الإضافة وهو باب النّسبة"[3].

وللإضافة أحكام يجب مراعاتها عند وقوعها كحذف تنوين المضاف عند الإضافة وعدم جواز اقترانه ب"ال" إلاّ إذا كانت الاضافة لفظيّة وسائر ما يتعلّق بالإضافة في جوانبها، والإضافة قد تكون لفظيّة أو معنويّة.

الإضافة اللفظية: هي إضافة الصفة إلى معمولها. مثل: كاتبُ الكتابِ. "الكتاب" مضاف إليه مجرور.

الإضافة المعنوّية: وهي أن يكون"المضاف غير صفة مضافة معمولها"[4] ويدخل في ذلك الاسماء الجامدة، مثل: عالم المدينة، ومنها إضافة اسم التفضيل،"هذا أفضل النّاس"، ومنه إضافة المصدر إلى معموله كقوله تعالى:"**فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ**"[5].

---

[1] المصطلح النّحويّ، عوض محمّد الفوزي، ص177.
[2] المصطلح النّحويّ، عوض محمّد الفوزيّ، ص177.
[3] المصطلح النّحويّ، عوض محمّد الفوزيّ، ص145.
[4] شرح الآجروميّة في علم العربيّة، علي بن عبد الله بن عليّ نور الدّين السّنهوريّ، ص700.
[5] سورة البقرة، الآية 251.

3. ***الجرّ بالتوهم(الوهم):***

التوهم نوع من أنواع العطف يبيح للمتكلّم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام توهما لوجود عامل توهم، وذلك نحو جرّ كلمة "قاعد" من قولنا:لست قائما ولا قاعدٍ، وذلك بتوهم دخول البكاء على خبر ليس. وشرط هذا العطف صحة دخول العامل المتوهم. جاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفيّة:"التوهم نوع من أنواع العطف يبيح للمتكلّم الخروج بالكلام في إعرابه على خير وجهه الذي يقضيه الكلام توهما لوجود عامل توهم"[1]. وأشار إلى قول الشاعر زهير ابن أبى سلمى:

وَبَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكاً مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٌ شَيْئاً إِذَا كَانَ آتِياً

محلّ الشاهد في البيت قول الشاعر كلمة"سابق" وذلك بتوهم دخول الباء على خبر ليس وشرط هذا العطف صحة دخول العامل المتوهم، وأما كثرة دخوله فشرط في حسنه لا في صحته، ولذلك حسن قولنا: لست قائما ولا قاعدٍ. بالجرّ وذلك لكثرة دخول الباء في خبر كان، فحسن في الجوازات الشعرية (الضرورات الشعرية)، وهي ما يقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحه أم لا، ومنهم من يرى بأنها ما ليس للشاعر عنه مندوحه ولذلك قيل:"يجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر" وهي في عمومها سماعية.

[1] معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، محمد سمير نجيب اللبدي، ص246.

4. الجر بالعوض(التعويض):

التعويض: لغة: هو جعل حرف خلفا لحرف أو أكثر أو حركة، أي أنّ حرفا عوض عنه بحرف آخر.ه

العوض: من معاني حروف الجر(الباء) هو أن يكون ما بعد الباء مأخوذا مقابل ما قبلها أو العكس ومع الباء يكون مجرورامبدلا وما قبلها مؤخوذا. وما تعلق بالتعويض في هذا الجزء، فهاء التنبيه وهمزة الاستفهام عوضا عن حرف الجر في القسم. نحو: هالله إذا والله لتفعلنّ. لفظ الجلالة جاء مجرورا بالهاء وبهمزة الاستفهام بدلا من حرف الجر.

والجار هو عامل الجر في الأسماء التي جرت. سواء كان الحرف أو المضاف أو التبعية أو التوهم أو العوض كل له أثر في الجر، إلا أنّ الجار أصله هو الحرف أو الإضافة بالتبعية. وهي ما ركّز عليها النحاة وعلماء العربية وحتى الجر بالتبعية فيه خلاف، أمّا الجرّ بالتوهم والعوض والمجاورة قلّ من يوليه الأهمّيّة ويعتقد بوجوده لقلّة وروده ولعدم اهتمام الباحثين بهذا النوع من الجرّ عند المتعمّقين في فهم أغوار القواعد النحوية وأهل الاختصاص منهم إحسان عباس في النّحو الوافي في الجزء الثالث في ص "جواب الرأي إهماله وعدم الاعتداد به وخاصة الجر بالمجاورة فقد وجب التشدّد وإغفاله والأخذ به مطلقا. والجرّ بالإضافة رغم أنّه يوجب جرّ المضاف إليه تقديرا أو محلاً فيأتي مجرورا في اللفظ إذا كان معربا ويكون مجرورا بالمحلّ إذا كان مبنيّاً أو جملة"[1]، وممّن نفى الجرّ بالمجاورة ابن مالك فقال ما نصّه:"إنّ الخفض بالجوار ـ أي المجاورة ـ في غاية الشذوذ"[2]. ممّا يدلّ على أنّه غير مقتنع بالجرّ بالمجاورة ويؤوّله إلى شيء آخر، وممّا جاء في مجمع البيان لعلوم القرآن ج3 ص335:"أنّ المحقّقين من النّحويّين نقول أن يكون الاعراب بالمجاورة جائزا في كلامهم، وعلى هذا لا يصحّ القياس عليه ولا يستعمل إلاّ في المسموع"[3].

[1] النحو الوافي، إحسان عباس، ج3، ص11.
[2] النحو الوافي، إحسان عباس، ج3، ص11.
[3] النحو الوافي، إحسان عباس، ج3، ص11.

ويؤكّد صاحب النحو الوافي في نفس المقام قائلا:"واتّفق كثير من أئمّة النّحاة على أنّ الجرّ بالمجاورة ضعيف أو ضعيف جدّا"[1].

من كلّ ما ذكر قد اتّفق النّحاة على وجوب جرّ الاسم بعد حرف الجرّ، الاضافة، التّبعيّة، فيعرب الاسم المجرور بالحرف اسما مجرورا أو مضافا إليه في حالة الاضافة أو تابعا(نعتا توكيدا عطفا).

وعامل الجرّ في الاسم المجرور بالحرف هو حرف الجرّ بجميع أقسامه ومعانيه. والرأي المشهور في عامل الجرّ في المضاف إليه هو المضاف، وقد يأت الاسم المجرور في هذه الحالات اسما مفردا أي لفظا واحدا كما قد يأتي مصدرا مؤوّلا عبارة عن جملة إسميّة أو فعليّة. إنّ الذي يهمّنا في هذه الدّراسة هو ما وجد في المنظومة وما قام به الشرّاح في شروحهم.

الجرّ بالحرف في النظم وشروحه:

1. الجرّ بالحرف في النّظم:

يكون من تحصيل الحاصل أن يختم النّاظم ابن أبّ نظمه بالمجرورات التي تعدّ ثالث أنواع الاسماء من حيث الحالة الإعرابيّة، وممّا قال في الجرّ بالحرف ,أولى حالات الجرّ:

الْخَفْضُ بِالْحَرْفِ وِبِالْإِضَافَةِ كَمِثْلِ أَكْرِمْ بِأَبِي قُحَـافَـةٍ[2]

أوّل ما ضبطه النّاظم ابن أبّ مصطلح الجرّ بالحرف وفي ذلك إشارة إلى أهمّيته وصدارته في عملية الجرّ، فاستهلّ به لأنّه الأصل. فحروف الجرّ تعمل الجرّ في الأسماء، واستشهد له بالمثال:"أكرم بأبي قحافة". الملاحظ الباء حرف جرّ، وأبي: اسم مجرور وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنّه من الأسماء الستّة، ولم يذكر ابن أبّ حروف الجرّ الأخرى غير الباء على الرّغم من أنّ هناك من يرى أنّه حرف جرّ زائد[3] بعد اسم التفضيل وتقدير الكلام كَرُمَ أَبُو قُحَافَةٍ ومع ذلك فهو عامل الجرّ وهو تمثيل لما جاء من حروف الجرّ والتي بلغ عددها العشرين[4]. ولم يذكر حروف

---

[1] النحو الوافي، عباس حسن، ص11.
[2] منظومة ابن أبّ، ص121.
[3] مقدّم العيّ المصروم، ص207.
[4] جامع الدروس العربيّة، مصطفى الغلاييني، ص547. م

الجرّ الأخرى لأنّه تعرّض لها في الحديث عن الحروف خاصّة وهو يريد ضغط المعارف وضمّها إلى بعضها نظرا لما يقتضيه النظم من وزن وإيقاع.

2. الجرّ بالحرف في فتح ربّ البريّة:

ذكر ابن عمر الحازمي سبب تقديم المرفوعات والتي علّل أنها عمد ثم بعدها تأتي المنصوبات لأنّ منها ما يكون منصوبا، والفعل هو الأصل في العمل، بخلاف المجرور وهو الأخير لأنّه لا يكون أثرا للفعل, وعليه قد ذيّل بالمجرورات ما تكون عليه الأسماء. ويسمّي هذه الحروف حروف الخفض ولذلك يقول المخفوضات، يعود إلى الاشتقاق اللّغويّ للمخفوض ومنه الجمع "مخفوضات" والمخفوض كما يقول:"ما اشتمل على علامة الخفض وهو الكسرة أو ما ناب عنها"[1]وتمثيله بقوله:"مررت بزيد". ويعيّن على زيد اسم مجرور وعلامة جرّه الكسرة، أمّا ما ينوب عنه فمثّل له ب: مررت بالزيدين. والزيدين: كما يقول اسم مخفوض والعامل فيه حرف الجرّ"الباء".

وحروف الجرّ التي تعمل الجرّ عنده "ثلاثة أنواع":

حرف الجر الأصلي:"وهو الذي يدلّ على معنى وضع له في لغة العرب كمن وعن إذا استعملت في مواضعها وتحتاج إلى متعلّق"[2].

لابدّ من حرف الجرّ كما جاء في قوله من معنى ودلالة لغويّة، ووضع عربيّ أصيل لأنّ عربية اللغة تنطلق ممّا توضّع عليه العرب ونطقت به، كما يتواجد حرف الجرّ لتواجد المتعلّق وهو ما يدلّ على أصالته.

-حرف الجرّ الزائد:"وهو الذي لا معنى له ولا يحتاج إلى متعلّق"[3]. وهو كما يبيّن لا معنى له أي لا أثر له من حيث الدلالة لأنّه يمكن الاستغناء عنه من حيث السياق ويبقى المعنى مستقيما، ولم يستعمل في معناه الذي وضع له في لغة العرب.

---

[1] فتح ربّ البريّة، ابن عمر الحازميّ، ص204.
[2] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص206.
[3] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص206.

ويعقب على الزيادة المقصودة في لغة العرب إذن فلا مانع بأن يقال في القرآن ما هو حرف زائد لكن هذه الزيادة اصطلاح أهل اللغة وليس المقصود أن يمحى من القرآن، ولا أن يرفع بالأفواه على المنابر ليسمعه العامّة إنّما يذكر على مسامع الخاصة وفي مستويات علميّة أعلى.

-حرف الجرّ الشّبيه بالزائد:"هو ما يدلّ على ما له محلّ في الأصل ولا متعلّق له" ومثل له ب لعلّ التي تعرب حرف جرّ شبيه بالزائد أحيانا، والبيت الذي استدلّ به في هذا المقام قول الشاعر:

لَعَلَّ الله فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ

وحرف الجرّ الشبيه بالزائد لعلّ. والاسم المجرور "الله" وهو لفظ الجلالة وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة في آخره. وعادة ما يأتي الاسم المجرور بحرف الجرّ الشبيه بالزائد مجرورا لفظا مرفوعا أو منصوبا محلاً[1].

[1] النحو الوافي، عباس حسن، ج2 ص359.

3. الجرّ بالحرف في الدّرّ المنظوم:

إنّ الطاهر الإدريسيّ قسّم الحروف الجارّة إلى قسمين:

-حرف الجرّ المشترك: وهي من إلى عن على في اللاّم باء القسم.

-حرف جرّ مختصّ بالظاهر: ربّ مذ منذ والكاف وحتى وواو القسم وتاؤه.

وثمّن منطقيّة بدء المجرورات بالجرّ بالحرف لأنّه أصل، وأوصلها إلى إحدى وعشرين حرفا، فقال:"وبدأ بالمجرور بالحرف لأنّه الأصل وحروف الجرّ إحدى وعشرين حرفا"[1].

فهو يذكر أنّ الجرّ بالحرف هو الأصل تثمينا لما قاله غير واحد من النّحاة[2] وممّا يضيفه في مصنّفه الجرّ ب"متى" التي ذكرها غير واحد من النّحاة وهي لغة هذيل كما ذكر:"ولا يجرّ بها إلاّ هذيل"[3] وفي ذلك يقول شاعرهم: أبو ذؤيب الهذيلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَتِيجُ[4]

والشاهد بداية العجز البيت"مَتَى لُجَجٍ" متى حرف جرّ. لجج: اسم مجرور بمتى وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة في آخره.

اعتبار لولا حرف جرّ للضمير الياء والكاف والهاء. لولاي لولاك لولاه. واستدلّ بقول الشاعر:

أَوْمَتْ بِعَيْنَاهَا مِنَ الْهَوْدَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجِ

محلّ الشاهد"لَوْلَاكَ" فهي جرّت الضمير الكاف قال:"ولولا لا يجرّ بها إلاّ الضمير في قولهم لولاي ولولاك ولولاه وهو نادر"[1]. ولولا حرف جرّ. والياء والكاف والهاء، ضمائر متّصلة في محلّ جرّ اسم مجرور بلولا.

---

[1] الدّرّ المنظوم، الطاهر الإدريسيّ، ص264.
[2] معجم المصطلحات النّحويّة والصرفيّة، محمّد سمير اللّبدي، ص43.
[3] هذيل: اسم قبيلة عربيّة نسبت إلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر.
[4] نتيج: المر السريع مع الصوت.

وممّا يلاحظ إيراد رأي المبرّد في رفض اعتبار لولا حرف جرّ قال الطاهر الإدريسيّ:"وأنكر المبرّد استعماله"[2].

يعود مرّة أخرى ليصنّف حروف الجرّ من حيث عدد الحروف إلى:

- ما وضع على حرف: الباء، اللام، الكاف، الواو، التاء.
- ما تكوّن من حرفين: من، عن، مذ، في.
- ما جاء على ثلاثة أحرف: إلى، على، منذ.
- ما تركّب من أربعة أحرف: حتّى.

وفي ختام هذا التقسيم يشير إلى تقسيم آخر على أساس البنية الصرفية دون تحديدها:

- منها ما هي أسماء.
- منها ما هي أفعال.

وقد أورد لغزا نحويا كعادته في قول ناظم مجهول:

يَـا نُحَـــاةَ الأَنَـــامِ أَيُّ حُرُوفٍ هِيَ أَسْمَـــاءٌ تَـــــارَةً ثُمَّ فِعْلٌ

والجواب:

تِلْكَ مِنْ ثُـمَّ فِـي عَـلَـى ذِي ثَـلاَثٍ جَاءَ حَقًّا بِذَاكَ يَـا صَـــاحِ نُقِلَ

قُـلْـتُ جَـاءَتْ إِلاَّ لِأَمْـرٍ الْمُثَنَّـى ثُمَّ حَرْفًا وَاسْماً بِهِ الأَمْرُ يَجْلُو

وَخَلاَ حَرْفٌ وَاسْمٌ رَطِبٌ حَشِيشٌ وَهُوَ فِعْلٌ وَحَـاشَ فَاعْلَمْ لِتَعْلُو

والكلمات التي قصدناها والتي تأتي حينا أسماء وحينا أفعالا:من، في، على.

وما كان بين الحرفية والإسمية والفعلية: خلا، حاش.

وما كان بين الحرفية والاسمية: حاش.

---

[1] الدرّ المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص264.
[2] الدرّ المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص264.

4. الجرّ بالحرف في الثمرات الحلية:

اقتصر محمد رفيق الونشريسي على التعريف اللغوي فقال: الخفض لغة: ضدّ الرفع. واصطلاحا:"حالة إعرابية علامتها الكسرة وما ينوب عنها"[1]. كما عدّد أنواع الجرّ الثلاثة المشهورة، الجرّ بالحرف والإضافة والتبعية وركّز على الجرّ بالحرف وذكر مثالا وحيدا بحرف الجر الباء كعامل في جرّ الاسم الموالي له"مررت بزيد. الباء جارّه وزيد. اسم مجرور بالباء".

الجرّ بالإضافة في النظم وشروحه:

1. الجرّ بالإضافة في منظومة ابن أبّ:

الجرّ بالإضافة هو ثاني أنواع الجر من حيث التركيب في النظم وقال فيه ابن أبّ:

الخَفْضُ بِالْحَرْفِ وَبِالإِضَـافَةِ كَمِثْلِ أَكْرِمْ بِـأَبِي قُحَـــافَةٍ

وَمَا يَلِي الْمُضَـافَ بِاللاَّمِ يَفِي تَقْدِيرُهُ أَوْ بِمَنْ وَقِيلَ أَوْ بِفِي

كَابْنِي اسْتَفَادَ خَاتَمِي نَضَّـارٌ وَنَحْوَ "مَكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ"[2]

إنّ الجرّ بالإضافة أحد أنواع الجرّ التي تناولها الناظم، بحيث أردفه مباشرة بعد الجرّ بالحرف، فقال:"وما يلي المضاف باللام يفي"، وهي ما يعبّر عنها بالإضافة اللاميّة أي قالوا:غُلاَمُ زَيْدٍ. واللاّم مقدّرة من جهة المعنى. وأتى بالمثال:"خاتمي نضار". خاتمي: مضاف، ونضار: مضاف إليه. والمثال الثاني:"مكر الليل والنهار". مكر: مضاف. والليل: مضاف إليه. على تقدير مكر في الليل ومكر في النهار. وبهذا المثال اعتبر الناظم قد اتضح الحال وهذا كلّ ما ذكره الناظم ابن أبّ في باب الإضافة دون أن يذكر كلّ ما يتعلّق بالإضافة من حالات الحذف والتقدير والتأويل والتنكير والتعريف والتأنيث والإفراد والجمع، أو ما يتعلّق بحركة الكسر أو ما ينوب عنها في المثنى وجمع المذكر السالم بحركة الكسر الممنوع من الصرف أو الأسماء الستة لأنّها حالات تعتري القارئ في قراءته والباحث في مجال بحثه والعالم النحوي في ميدان تخصّصه.

---

[1] الثمرات الحلية، محمد رفيق الونشريسي، ص87.

[2] منظومة ابن أبّ، ص121.

2. الجرّ بالإضافة في فتح رب البرية:

تقدّم لنا أنّ الناظم ابن أبّ لم يتعرّض للمجرور بحرف بما يستحقّ من التفصيل بل ذكره على سبيل الإجمال دون التفصيل، وكان من المفترض أن يوضّحه لما له من صدارة في عوامل الجرّ، وأصالة التعامل مع ظاهرة الجرّ النحوية، واستطرد شارحا الجرّ بالإضافة....

أمّا ابن عمر الحازمي في فتح رب البرية قدّم شيئا من التوضيح للجرّ بالحرف والإضافة والتبعية وهو بطبيعته شرح للنظم فيكون من البديهي أن يتوسّع فيه أكثر.

أمّا عن معنى الإضافة فبدأ بكونها مجازيّة وفسّر أنّها مجاز مرسل من باب إطلاق المصدر والمراد اسم المفعول(المضاف) إذا هو تعبير مجازي يدخل ضمن ما يصطلح عليه بالمجاز المرسل وعلاقته إطلاق المصدر وارده اسم المفعول.

قد عرّف الشارح ابن عمر الحازميّ الإضافة لغة: مطلق الإسناد[1]. واستدلّ بقول الشاعر:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَـا إِلَى كُلِّ حَـائِطٍ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

ومعنى أضفنا ظهورنا أي أسندنا ظهورنا وهو ما وافق ما جاء عند أهل اللغة عموما.

أمّا اصطلاحا فقد عرّفها قائلا:"إسناد إلى غير بتنزيل الثاني منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه"[2]. فقد ركّز على الإسناد وما يقتضيه وهو ما يوافق ما قاله محمد سعيد إسبر:"الإضافة هي نسبة بين اسمين تقتضي أن يكون الثاني منهما مجرورا دائما بسبب إضافته كالأول"[3]. وبهذا التوضيح يظهر أنّ المراد بالإسناد النسبة والإرتباط والعلاقة بين الإسمين فيما يقتضي جرّ الثاني.

أما النّسبة كما يراها:

أ- نسبة تامّة(كلية): وهي ما اشتملت على مسند ومسند إليه بين المبتدإ أوالخبر أو الفعل والفاعل. أنّ الفعل ونائب الفاعل.

[1] فتح رب البريّة، ابن عمر الحازميّ، ص205.
[2] فتح رب البرية، ابن عمر الحازميّ، ص205.
[3] معجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، محمد سعيد إسبر، ص118.

ب- نسبة ناقصة(تقييديّة): وهي ما لا ينطبق عليها حدّ الكلام[1].

والإضافة كما وضّح تقتضي حذف نون التاليّة للإعراب. والتمثيل إذا قلت:"غلاما زيد". غلامو زيد. الملاحظ حذف النون مع المضاف شتى أو جمع مذكّر سالم. ولذلك يجب تجريد المضاف من التنوين ومن النّون التي هي علامة الإعراب لقيام المضاف إليه مقامه ومنه قوله تعالى:"**إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ**"[2].ومحلّ الشاهد: لَذَائِقُوا. الأصل لذائقون . جاءت محذوفة النون في الآية، فالإضافة لا تجتمع مع التنوين في لغة العرب.

والإضافة لا تتمّ إلاّ بإسمين ممّا يعني أنّ كلاّ من المضاف والمضاف إليه اسم بل الإضافة في حقيقتها علامة من علامات الاسم وكذا التنوين، بعد ذلك يتساءل ابن عمر الحازميّ كعادته حول توضيح إشكال مفاده إمكانيّة وقوع الجملة في محلّ جرّ مضاف إليه ويجيب قائلا:"فالمضاف إليه قد يأتي مصدرا صريحا أو مؤوّلا"[3]. ممّا يعني أنّ المضاف إليه قد يأتي مصدرا صريحا أو عبارة عن جملة.

3. <u>الجرّ بالإضافة في الدّرّ المنظوم:</u>

بدأ الشارح الطاهر الإدريسيّ في مصنّفه في الجرّ بالإضافة بعامل الجرّ بها لعامل معنويّ لكنّه يرجّح العامل اللفظيّ عليه:"وأمّا أن يجرّ الاسم بالإضافة أو بالمضاف على الأصح"[6].

أيّ يرجّح عاملا لجرّ في المضاف إليه المضاف. وبالنّسبة للتعريف اللغوي لا جديد فيه في حين نجده يعرّف الإضافة اصطلاحا قائلا:"ضمّ اسم إلى آخر على تنزيل الثاني من الأوّل منزلة تنويه أو ما يقوم مقامه في الدّلالة على تمامه وانفصاله عن ما بعده"[4]، فهو يربط الإضافة بضمّ اسم لآخر وهو ما يصطلح عليه بالإسناد وأتى بتعريف آخر في التسهيل:"نسبة تقييديّة بين اسمين

---

[1] فتح رب البرية، ابن عمر الحازمي، ص207.
[2] سورة الصافات، الآية 38.
[3] فتح ربّ البريّة، ابن عمر الحازميّ، ص205.
[6] الدر المنظوم, الطاهر الإدريسي, ص265
[4] الدرّ المنظوم، الطاهر الإدريسيّ، ص205.

كوجب جرّ الثاني منهما أبدا"[1]. وهو ما يدلّ على الإشارة إلى أهمّ ما ينبغي الوقوف عنده وهو جرّ المضاف إليه واستدلّ بما جاء في الخلاصة:

نُوناً تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِيناً مِمَّا تُضِفْ حَذْفَ كَطُورِ سِينَاءَ

وأتى بنظم مجهول يقول صاحبه:

وَكُنَّا خَمْسَةَ عَشْرَةً فِي الْثَّنَامِ عَلَى رَغْمِ الْحَسُودِ بِغَيْرِ آفَّةٍ

فَقَدْ أَصْبَحَ تَثْنـوِيـناً وَأَضْحَى حَبِيباً لاَ تُفَـارِقُهُ الإِضَـــافَةُ

ونظم آخر في الإضافة دائما:

أَزَالَ اللهُ عَنْكُمْ كُـلَّ آفَّـةٍ وَسَدَّ لَدَيْكُمْ سُبُلَ الْمَخَـــافَـــةِ

وَلاَزَالَتْ نَوَائِبُكُمْ جَمِيعاً كَنُونِ الْجَمْعِ فِي حَالِ الإِضَافَةِ

وإنّ الأبيات تضمّنت مفهوم الإضافة وما ينجم عنها كجرّ المضاف إليه وحذف النّون في صيغتيّ المثنّ وجمع المذكر السالم.

وقد قسّم الشارح الطاهر الإدريسيّ الإضافة إلى:

- إضافة محضة: وهي تفيد تخصيص الأول إن أضيف إلى نكرة ، مثل: غُلاَمُ رَجُلٌ. غلام: مضاف ورجل مضاف إليه، وسمّها إضافة محضة لأنّ الإضافة تمّت بالإضافة إلى نكرة على سبيل التخصيص.
- إضافة غير محضة:"وهي التي لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا وإنّما لمجرّد التخفيف بحذف التنوين أو النون"[2]. أي إذا كان المضاف شبيها بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حمل عليه من أمثلة المبالغة والصفة المشبهة فتكون الإضافة غير محضة.

وفي هذا الرأي يذكراعتراض أبي حيّان على اصطلاح النحاة للإضافة بالتخصّص أو التعريف لأنّه من قبيل تقسيم الشيء إلى نفسه. والشارح الطاهر الإدريسيّ لم يوافقه في ذلك

[1] الدرّ المنظوم، الطاهر الإدريسيّ، ص265.
[2] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسيّ، ص266.

فقال:"والحق أنّ الإضافة إنّما تفيد التخصيص دائما وهي أقوى مرتّبة من التعريف"[1]. وهو اصطلاح النحاة فلا اعتراض. ويأتي بنظم مجهول. قال فيه الناظم:

خَفَضْنَا إِنْ أَضَفْتَ لَنَا جَنَاحَ وَإِنَّ الْخَفْضَ مِنْ شَأْنِ الإِضَافَةِ

مُـــعَـــرِّفَ كَـــلَّ حَـــيٍّ فَلَسْتَ تَخَافُ فِي سُبُلِ الْمَخَـافَةِ

وهذه إشارة منه بأنّ المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه. واستشهد يقول ابن مالك:

وَإِنْ يُشَابَهَ الْمُضَـــافَ بِفِعْلِ وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لاَ يُعْزَلُ

رَبِّ رَاجِينَـــا عَظِيمَ الأَمَـلِ مُرَوَّعَ الْقَلْبِ قَلِيلَ الْحِيَـلِ

وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَـةٌ وَمَـعْـنَـوِيَّـةٌ

وقد أشار ابن مالك إلى التشابه بين المضاف والفعل وتقسيم الإضافة إلى لفظية ومعنوّية.

4. الجرّ بالإضافة في الثمرات الحليّة:

أمّا عن الجرّ بالإضافة وهو ثاني ما تعرّض له الناظم ابن أبّ وتبعه الشراح، وهكذا شأن الإضافة أو المضاف عند محمد رفيق الونشريسي. الذي اقتفى أثر الناظم ابن أبّ والمثال الذي أتى به"مررت بغلام زيد". وذكر أنّ زيدا مخفوض بالمضاف، ممّا يدلّ على أنّه يرى أنّ عامل الجرّ في المضاف إليه هو المضاف فيثبت العامل اللفظي ذهب إلى ذلك صاحب فتح ربّ البريّة ابن عمر الحازميّ وكذلك ورد في الدّرّ المنظوم للطاهر الإدريسيّ[2].

[1] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسيّ، ص266.
[2] ينظر في فتح ربّ البرية، ص204، الدّرّ المنظوم، ص206.

الجرّ بالتبعيّة في النظم وشروحه:

1. الجرّ بالتبعيّة في النظم:

الجرّ بالتبعيّة أحد أنواع الجرّ التي أشار إليها النحاة وقد خصّص لها ابن أبّ بيتا فقال:

نَعَمْ وَبِالتَّبَعِيَّةِ الـتِـــــي خَلَتْ وَقَرّرَتْ أَبْوَابِـهَـا وَفُصِّلَتْ[1]

المراد بالتبعيّة هنا كما قال محمد بن بادي الكنتي:"وهي أن يجرّ الاسم تبعيّته للإسم المجرور ولا بعامل داخل عليه، كأنّه يجرّ بكونه نعت بمجرور، أو بدلا منه. أو توكيدا له أو معطوفا عليه"[2]. أي جاء التابع مثل متبوعه في الجرّ وهو النوع الذي لم يمثل له الناظم كما فعل مع الأبواب الأخرى مع أنّه عامل مستقلّ بذاته وعليه فإذا كان الاسم يستحقّ غير الجرّ فيجرّ لمجاورة المجرور، وهذه إشارة خفيفة من الناظم. وبما رأى أنّه واضح لا يستحقّ الوقوف عنده مطوّلا.

2. الجرّ بالتبعيّة في فتح ربّ البريّة:

أظهر الشارح ابن عمر الحازميّ ثالث أنواع الجرّ وهو الجرّ بالتبعيّة والذي لم يعطه تفصيلا كثيرا عدا الإشارة إلى وجود تابع يتبع ما قبله في الجر فقال:"وبالتبعيّة للمخفوض أي كونه تابعا للمجرور كونه نعتا أو بدلا أو توكيدا"[3] فالتابع للمجرورهنا يتبع ما قبله في الجرّ أي يأتي أحد أنواع التوابع كما ذكر نعتا أو بدلا أو توكيدا، لكنّه ضعف هذا النوع من الجرّ وقال في ذلك:"القول بالخفض بالتبعيّة ضعيف والحق أنّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع[4]". ثمّ يستدلّ للتّبعيّة بالمثال: مررت بزيد العاقل. فالعاقل: نعت لزيد مجرور كونه تابعا له، يؤكد قناعته بالعامل في النعت بقويله:"والصواب أنّ العامل في المتبوع هو العامل في التابع"[5]. فهو يرجع عامل الجرّ إلى حرف الجرّ وليس للمنعوت. ويثبت تبعيّة النعت والعطف والبدل والتوكيد. أما المثال الذي استشهد به للمجرورات الثلاثة ما جاء في قوله تعالى:"**إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**"[5].

---

[1] نظم ابن أبّ، ص121.

[2] مقدّم العي المصروم على نظم ابن أبّ لآجروم، محمّد بن بادي بن باي الكنتي، ماجستير في اللغة العربية وآدابها. الصديق جاج أحمد، 2004، ص258.

[3] فتح رب البريّة ،ابن عمر الحازمي، ص207.

[4] فتح ربّ البرية، ابن عمر الحازميّ، ص207.

[5] فتح رب البرية, بن عمر الحازمي ص207

[5] سورة النمل، الآية 30.

والملاحظ: بسم: الباء حرف جرّ. اسم: مجرور بالباء وعلامة جرّه الكسرة. واسم و: اسم مضاف، إليه. الرحمان الرحيم، الرحمان: نعت للفظ الجلالة الذي يعتبر منعوتا، وحقّا حوت هذه الآية المجرورات الثلاثة السّابقة الذكر(الجرّ بالحرف، والجرّ بالإضافة، والجرّ بالتبعيّة). ويشير إلى أنّ هذا مذهب الأخفش وهو مذهب ضعيف كما قال: والصواب فإنّ جرّه كان بالمضاف، فيرى أنّ الرحمان نعت للفظ الجلالة مجرور بالتبعيّة والصواب مخفوض به متبوعه فالعامل في لفظ الجلالة هو العامل في الرحمان وهو المضاف.

3. الجرّ بالتبعيّة في الدّرّ المنظوم:

وقف الشارح محمد الطاهر الإدريسي عند هذا النوع من الجرّ وذكر له مثالا:"مررت بزيد الفاضل". الفاضل نعت لزيد مجرور وعامل جرّه كما يرى الباء، وليس المنعوت وهو الحكم والعامل الذي يعمّمه على باقي التوابع عدا البدل فيقول:"إلاّ في البدل أمّا في غير البدل فإنّه مجرور بما جرّ به متبوعه لأنّه على نيّة تكرار العامل"[1]. وهذه المجرورات الثلاثة التي يعتدّ بها في نظره.

اعتبر الشارح محمد الطاهر الإدريسي الحسنيّ أنّ هذه المجرورات هي المشهورة وهي التي يركز عليها في عملية الجر كظاهرة إعرابية نحويّة لكنّه يضيف إليها مجرورات أخرى، الجرّ بالتوهم، أي توهم دخول حرف الجر، بالتمثيل: ليس زيدا قائما ولا قاعدٍ. بالجرّ على توهم دخول الباء في "قائما". وقد وردت الإشارة إلى هذا النوع من الجر في معظم المصطلحات النحوية والصرفية"التوهم نوع من أنواع العطف يبيح للمتكلّم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام توهما لوجود عامل توهم"[2]. ثمّ يعقب ولذلك حسن قولنا لست قائما ولا قاعدٍ بالجرّ ولم يحسن ما كنت قائما ولا قاعدٍ بالجرّ وذلك لكثرة دخول الباء في خبر ليس وقلّة دخوله في خبر كان فحسن في الأولى ولم يحسن في الثانية. والنوع الآخر الذي ذكره الشارح من المجرورات:"الجرّ بالمجاورة كأحد أنواع الجرّ" ويضرب له مثالا:"هذا جحر ضبٍّ خرب". بجرّ خرب ومجاورتها لضبٍّ المجرور وكان حقه الرفع لأنّه نعت لجحر المرفوع على الخبيرة. والمثال

[1] الدرّ المنظوم، ابن عمر الحازميّ، ص267.
[2] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، ص246.

نفسه وارد في المراجع النحويّة[1]. إلاّ أنه كما يرى صاحب النحو الوافي ضعيف جدا. وصاحب المخصص لأبن جنّي ما نصّه : إنّ الخفض بالجوار أي بالمجاورة في غاية الشذوذ" ونقل صاحب النحو الوافي في كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن الجزء الثالث ص335. ما نصه:"إنّ المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزا في كل مهم" ويعقب قائلا أي في كلام العرب، وعلى هذا لا يصح القياس عليه، ولا يستعمل إلا في المسموح. ويضيف الطاهر الإدريسي. فجملة المجرورات خمسة والتحقيق أن هذين الجر المجاورة والجر بالتوهم(العوض) يرجعان الجر بالمضاف أو بالحرف"[2].

وقد أدرج رأي سيبويه المتمثل في أنّ عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف. والرأي الآخر للزجاج الذي يرى أنّه مجرور بلا مقدرة وقيل بالإضافة ويميل الطاهر الإدريسي إلى رأي سيبويه.

ومما أشار إليه الطاهر الإدريسي حذف النون مع المضاف إذا كان جمعا وتأنيث المضاف إليه بشرط صحة الإستغناء بالمضاف إليه عن المضاف ويبقى معنى صحيحا لقول الشاعر:

مَشَيْنَا كَمَا اهْتَزّتَ رِمَاحاً تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

وهنا"مَرُّ" فاعل تسفّهت ولحقت تاء الفعل المسند إليه لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو الرياح، كما يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه إذا صحّ الاستغناء عنه والبيت المذكور لديه قول شاعر مجهول:

وَرُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يُؤَوِّلُ لَهُ الأُمْ رِ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

و"مُعِينٌ" خبر عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لاكتساب من المبتدإ عن الأول لأنّه لا يجوز أن نقول الفكر معين، ويبيّن أنّ ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه لأحد عشر أمرا التخصيص، التخفيف، إزالة القبح، التأنيث، التذكير، الظرفية، المصدرية، الصدارة، البناء، الإعراب.

[1] ينظر المصطلحات النحوية والصرفية، محمّد سمير نجيب اللبدي، ص43. شرح الآجرومية في علم العربية، على نور الدين السنهوري، ج2، ص695. النحو الوافي عباس حسن، ج3 ص10-11.
[2] الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي، ص267.

إنّ ظاهرة الحذف أيضا للمضاف واقعة وقيام المضاف إليه مقام في الإعراب وذكر قوله تعالى:"وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ"[1]. والتقدير أُشْرِبُوا حُبَّ الْعِجْلِ. وقوله تعالى:"وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ"[2]. أي أَهْلَ. ومن النظم المستدلّ به في حذف الأول أو الثاني قول ابن مالك:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الذِي أَبْقَوْا كَـمَـا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَـاثِلاً لَمَـا يَكُونُ قَدْ عُطِفَ

وقال أيضا في حذف المضاف إليه:

وَيُحْذَفُ الثَّانِي وَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَـــــــالَـةِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَـــافَةٍ إِلَى مِثْلَ الذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلَ

في البيتين بيّن الأوّلين بيّن ابن مالك أنّ الحذف قد يكون في المضاف والمضاف إليه بشرط يبقى ما يدلّ عليه وفي البيتين الأخيرين حذف المضاف إليه ويبقى المضاف دليلا عليه.

الجرّ بالتبعيّة في الثمرات الحليّة:

إنّ الجرّ بالتبعيّة هو أحد أنواع الجرّ الذي ذكر المصنّفان السابقان وهاهو محمّد رفيق الونشريسيّ في الثمرات الحليّة يتناوله بالشّرح بناء على ما جاء في النّظم:

نَعَمْ وَبِالتَّبَعِيَّةِ التِي خَلَتْ وَقَرَّرَتْ أَبْوَابَهَا وَفَصَلَتْ

فهو يرى أن يكون الجرّ بالتبعيّة تتابعا المخفوض أي أحد التوابع المعروفة(النعت البدل التوكيد العطف) وهذا ما يجعله ضمن المجرورات باسم التابع المجرور وقد أشار إلى أنّه مرّ في باب التوابع. وأعاد الأمثلة كما هي في النظم.

[1] سورة البقرة، الآية93.
[2] سورة يوسف، الآية 82.

ملخص الفصل الثالث:

تعرّض الناظم ابن أبّ المزمّريّ ت(1160ه) والشراح الثلاثة على الترتيب ابن عمر الحازمي في فتح ربّ البريّة، ومحمّد الطاهر الإدريسيّ في الدّرّ المنظوم، ومحمّد رفيق الوشريسيّ في الثمرات الحلية إلى شرح المجرورات.

وقد أجمعوا على ما تعرّضوا له من المجرورات هو أشهر ما تناوله النحاة قديما وحديثا، وكلّهم ركّزوا على الجارّ ولم يتعرّضوا كثيرا للمجرور وأثر الجرّ عليه وعلامة الجرّ بما يستحقّ من التوضيح.

إنّ الناظم والشرّاح استشهدوا بالقرآن الكريم. كما جاء عند النّاظم في قوله تعالى:"**وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**"[1].

منهم من صنّف حروف الجرّ على حسب عدد الحروف كالطاهر الإدريسيّ في الدّرّ المنظوم وميّز بينها بمصطلحي المشترك والخاص، ومنهم من صنّفها على حسب تعلّقها بالمجرور كما فعل ابن عمر الحازميّ في فتح ربّ البريّة ومنهم من ذكر أنواع الجرّ دون التفصيل في فروعه كما فعل محمّد رفيق الونشريسيّ في الثمرات الحليّة.

منظومة ابن أبّ:

أوجز ابن أبّ شرح المجرورات في أربعة أبيات، ويستحيل أن يلمّ فيها بكلّ جزئيّات وتفاصيل الجارّ والمجرور وعلامات الجرّ، فجاء شرحه مقتضبا لأنّه كما قال الدّكتور أحمد أبا الصّافي جعفري:"قصد تقريبها للأذهان"[2].

ولعلّ الغرض التّعليميّ جعل الناظم ابن أبّ يغفل الخلافات الموجودة بين النّحاة والآراء المتباينة بين العلماء فكان مذلّلا للقاعدة النّحويّة وقف النّاظم وهو ما كان همّه في هذه المنظومة

---

[1] سورة سبأ، الآية ص33.

[2] محمّد ابن أبّ المزمّري، أحمد أبا الصّافي جعفري، دار الغرب للنّشر والتوزيع، ط2، وهران الجزائر، 2007، ص81.

وفي غيرها من المنظومات الأخرى. لم يذكر الجرّ بالمجاورة في هذه المنظومة، إلاّ أنّه أشار إليه في منظومة فقال:

وَجَرَّ بِالْجِوَارِ بَعْضَ الْعَرَبِ كَقَوْلِهِمْ ذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبِ

كما أشار إلى جواز تعليق حروف الجرّ بالفعل:"إن يكن ناقصا كان وأخواتها، وهو مختلف فيه، فبعضهم يقول به أي الجوار على أنّ الفعل الناقص يدلّ على الحدث، وبعضهم يقول بالمنع بناء على أنّه لا يدلّ عليه"[1].

وكان إيجاز ابن أبّ مجلاّ في هذه الأبيات مع عدم جهل المبرّر التعليميّ لأنّه لم يتناول مختلف حروف الجرّ وأنواع الجرّ وأهمل علامة الجرّ في الاسم المجرور لأنّ لها علاقة بالمجرور وهو المعنيّ بالدراسة، وما من شكّ فإنّ ابن أبّ في هذا النظم سلك مسلك التيسير والسهولة وكذا الوضوح حتى يستوعبه الخاصّ والعام.

فتح ربّ البريّة:

هو أحد المصادر الثلاثة التي شرحت النظم وممّا يمكن الوقوف عنده أنّنا نجده أشار إليه في البيت الأوّل. وقد فصّل كثيرا في الجرّ بالإضافة وممّا ذكره في ذلك تقسيمها إلى تقييديّة وغير تقييديّة. واعتبر الجرّ بالحرف هو الأصل كما هو عند أغلب النّحاة، أمّا عن التعلّق فهي في حاجة إلى تعلّق. وهو الرّأي الذي رآه سيبويه. عدا حرف الجرّ الزائد والشبيه بالزائد فإنّه لا متعلّق لهما. ذكر لعلّ كحرف جرّ شبيه بالزائد أحيانا. كما يرجع في الجرّ بالإضافة وهو رأي الحريريّ في الملحة فقال:

وَقَدْ يُجَرُّ الاسْمُ بِالإِضَافَةِ كَقَوْلِهِمْ دَارُ أَبِي قُحَافَةِ

أمّا رأي سيبويه أي الجارّ للمضاف إليه المضاف، لاتّصال الضمير به ولا يتّصل إلاّ بعامله. وهو ما يميل إليه الشارح ابن عمر الحازميّ.

لم يعط ابن عمر الحازميّ أهمّية كبرى إلى الجرّ بالتبعيّة مجرّد إشارة خفيفة إليه كونه تابعا لمخفوض ضمن التوابع المخفوضة.

[1] جهود ابن المزمّريّ النّحويّة، عبد الله عمّاري، ماجستير في النحو، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010، ص179.

الدّرّ المنظوم:

ممّا تميّز به صاحب هذا المصنّف إضافة مى كحرف جرّ على رأي الهذيليّين وخالف المبرّد الذي يرى أنّ لولا ليست حرف جرّ. لأنّ هناك من يرى عكس ذلك. يستعمل الطاهر الإدريسيّ أحيانا بعض الألغاز النّحويّة في شرحه.

وفي عامل الجرّ في المضاف إليه كعامل لفظيّ. يستدلّ بما جاء في الخلاصة دوما وما جاء عند ابن الورديّ وابن مالك ممّا يدلّ على تأثّره بآراء ابن مالك يستدلّ بنُظُمٍ مجهولة في كثير من الأحيان.

يذكر المجرورين الآخرين(الجرّ بالمجاورة والتّوهّم) إلاّ أنّه لا يرى في ذلك أصالة بحيث يرجّح ما يراه سيبويه في كون إمّا أن تكون عمليّة الجرّ بالحرف أو بالمضاف فحسب.

وقد اختلف هنا الطاهر الإدريسيّ في طرحه للمجرورات فأضاف ما يكتسبه المضاف إليه من المضاف. وظاهرة الحذف التي تطال أحيانا المضاف أو المضاف إليه مجاراة لما رآه ابن مالك في ألفيّته[1] بشرط أن يبقى ما يدلّ على ذلك.

الثمرات الحليّة:

إنّ محمّد رفيق الونشريسيّ لا يتميّز على الناظم فهو يوافقه في كلّ ما ذهب إليه عدا إضافات بسيطة، وافق ما ذهب إليه الناظم والشارح ابن عمر الحازميّ كذا الطاهر الإدريسيّ في المصدرين السابقين وهو ما ذهب إليه سيبويه في أنّ الجرّ في المضاف إليه هو المضاف.

يقرّ بالجرّ بالتبعيّة ويخصّ بذلك التوابع غير أنّه لم يفصّل فيه كثيرا كعادته في مختلف الأبواب التي شرحها شرحا مقتضبا. وقد ظاهى الناظم الذي قال عنه الدكتور أحمد أبا الصافي جعفري:"قصد تقريبه

[1] الأبيات من الألفيّة ذكرت في الفصل الثالث ص98.

الخاتمة

الخاتمة:

النتائج:"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"الأعراف48.والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصاحبه الراسمين للناس طرق النجاة.

أما بعد:

إن شرح المنظومات أمر يدل على مدى حرص الناظمين والدارسين، للتراث النحوي العربي عموما الجزائري خصوصا على أن يولوه العناية اللازمة.ووزنا للأمور بميزانها وإنزالا لها منازلها.

إنّ دراستي لما جاء في الآجرومية وفي النظم الشارح لها وما قام به الشراح للمنظومة يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1. بعث التراث النحوي في الجزائر وإخراج كنوزه لتستفيد منه الأجيال حاضرا ومستقبلا بات أمرا ضروريا وحتما مقضيا على الباحثين والقائمين على تدريس مادة النحو والصرف في الجامعات والمعاهد.

النظم:

1. تأثر ابن بابن آجروم، ويتجلى لنا ذلك من خلال اهتمامه الشديد بمتن الآجرومية ومنظوماته الأربعة عليها كل واحد سماها مختلف على الآخر.

فتح رب البرية:

1. جاء مصنف فتح رب البرية زاخرا بالتحليلات النحوية واللغوية مما يجعله معينا للباحثين وذوي الاختصاص.
2. أحيانا يصدر الشارح أحكاما ويرجح ترجيحات تفتقر إلى الأدلة العلمية صحيح فهو لم يكن مجرد ناقل بل كالمحلل والمرجع والمجيب.
3. يعدّ المصنّف مليئا بعرض الآراء المتباينة والمفتقرة إلى تحليل، فيحتاج إلى ترتيب وتنظيم لما فيه من التداخل والتكرير.
4. يذكر آراء بعض النحاة القدامى دون الاستشهاد بأقوالهم أو ما جاء في مصنفاتهم عن طريق الاستقراء والاستنباط.
5. جمع المادة العلمية دون الاستدلال بمصادرها أو الضبط لروافدها أو العودة إلى مرجعيتها العلمية يدفع الباحث إلى جهد آخر في البحث والاستدلال.
6. أكثر ابن عمر الحازمي من الاستشهاد بالآيات القرآنية وحتى الأحاديث النبوية، فهو يربط بين المسائل النحوية والأحكام الفقهية والأصولية وذلك ينمّ على سعة معارفه وتأثره بالشريعة لما لها من علاقة بعلم النحو.

الدر المنظوم:

1. يستدل أحيانا بنظم أو بيت مجهول القائل أحيانا كقوله:قال بعضهم.
2. يدرج بعض المصطلحات في طريقة شرحه كان يستعملها القدامى،كفائدة، تنبيه، خاتمة..
3. أكثر من الاستدلال بما جاء في خلاصة ابن مالك ومنظومة ابن الوردي.

الثمرات الحلية:

1. كان هدا المصنف متميزا بالإيجاز وأحيانا يعد مخلا بالشرح.
2. فهو يتميز بالموافقة التامة لآراء الناظم بل الالتزام لفظيا بأمثلته كما هي.
3. القرآن الكريم كان أكثر ما استدلّ به مقارنة بالشواهد الشعرية والنثرية.
4. من حيث الضبط أنسب للمبتدئين وذوي المستوى العلمي المتواضع في هذا التخصص، لكنه لا يغنيه على زيادة البحث والتقصي لمعرفة أبوابه معرفة كافية وخاصة التي لم يتعرض لها الناظم ولا صاحب المتن (ابن آجروم) كالجملة وما تعلق بها من تفصيلات.
5. يأخذ بعين الاعتبار التعريف اللغوي للمصطلح في كل ما شرح على خلاف المصنفين السابقين فإنّهما أحيانا يهملان التعريف اللغوي خاصة صاحب الدر المنظوم.

مُلحق

منظومة ابن أبّ المزمّري للآجرومية:

الخاتمة

الخاتمة:

النتائج:"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"الأعراف48.والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصاحبه الراسمين للناس طرق النجاة.

أما بعد:

إن شرح المنظومات أمر يدل على مدى حرص الناظمين والدارسين، للتراث النحوي العربي عموما الجزائري خصوصا على أن يولوه العناية اللازمة.ووزنا للأمور بميزانها وإنزالا لها منازلها.

إنّ دراستي لما جاء في الآجرومية وفي النظم الشارح لها وما قام به الشراح للمنظومة يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1. بعث التراث النحوي في الجزائر وإخراج كنوزه لتستفيد منه الأجيال حاضرا ومستقبلا بات أمرا ضروريا وحتما مقضيا على الباحثين والقائمين على تدريس مادة النحو والصرف في الجامعات والمعاهد.

النظم:

1. تأثر ابن بابن آجروم، ويتجلى لنا ذلك من خلال اهتمامه الشديد بمتن الآجرومية ومنظوماته الأربعة عليها كل واحد سماها مختلف على الآخر.

فتح رب البرية:

1. جاء مصنف فتح رب البرية زاخرا بالتحليلات النحوية واللغوية مما يجعله معينا للباحثين وذوي الاختصاص.
2. أحيانا يصدر الشارح أحكاما ويرجح ترجيحات تفتقر إلى الأدلة العلمية صحيح فهو لم يكن مجرد ناقل بل كالمحلل والمرجع والمجيب.
3. يعدّ المصنّف مليئا بعرض الآراء المتباينة والمفتقرة إلى تحليل، فيحتاج إلى ترتيب وتنظيم لما فيه من التداخل والتكرير.
4. يذكر آراء بعض النحاة القدامى دون الاستشهاد بأقوالهم أو ما جاء في مصنفاتهم عن طريق الاستقراء والاستنباط.
5. جمع المادة العلمية دون الاستدلال بمصادرها أو الضبط لروافدها أو العودة إلى مرجعيتها العلمية يدفع الباحث إلى جهد آخر في البحث والاستدلال.
6. أكثر ابن عمر الحازمي من الاستشهاد بالآيات القرآنية وحتى الأحاديث النبوية، فهو يربط بين المسائل النحوية والأحكام الفقهية والأصولية وذلك ينمّ على سعة معارفه وتأثره بالشريعة لما لها من علاقة بعلم النحو.

الدر المنظوم:

1. يستدل أحيانا بنظم أو بيت مجهول القائل أحيانا كقوله: قال بعضهم.
2. يدرج بعض المصطلحات في طريقة شرحه كان يستعملها القدامى، كفائدة، تنبيه، خاتمة..
3. أكثر من الاستدلال بما جاء في خلاصة ابن مالك ومنظومة ابن الوردي.

الثمرات الحلية:

1. كان هدا المصنف متميزا بالإيجاز وأحيانا يعد مخلا بالشرح.
2. فهو يتميز بالموافقة التامة لآراء الناظم بل الالتزام لفظيا بأمثلته كما هي.
3. القرآن الكريم كان أكثر ما استدلّ به مقارنة بالشواهد الشعرية والنثرية.
4. من حيث الضبط أنسب للمبتدئين وذوي المستوى العلمي المتواضع في هذا التخصص، لكنه لا يغنيه على زيادة البحث والتقصي لمعرفة أبوابه معرفة كافية وخاصة التي لم يتعرض لها الناظم ولا صاحب المتن (ابن آجروم) كالجملة وما تعلق بها من تفصيلات.
5. يأخذ بعين الاعتبار التعريف اللغوي للمصطلح في كل ما شرح على خلاف المصنفين السابقين فإنّهما أحيانا يهملان التعريف اللغوي خاصة صاحب الدر المنظوم.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم. ، المؤسس الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 1983 .
2. الأشباه والنظائر جلال الدين السيوطي، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، بيروت لبنان، 1997.
3. أصول النحو، صالح بلعيد، ط1، دار هومة الجزائر، ط5، 1983.
4. الألغاز النحوية لابن هشام ،
5. الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمان الأنباري، دط.
6. تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أباه، ط2، دار الكتب العلمية، لبنان، 2008.
7. الثمرات الحلية في نظم الآجرومية، محمد رفيق الونشريسي، ط1، دار الإمام مالك، أبو ظبي، 2005.
8. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ط1، دار ابن الجوزي، القاهرة، 2010.
9. دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1977.

الدوريات والرسائل الجامعية

10. السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، عبد الرحمان حاج صالح، ط1 المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية.
11. شرح الآجرومية في علم العربية، بن علي نور الدين السنهوري، ط1، تح محمد خليل عبد العزيز شرف، دار السلام للطباعة، القاهرة 2006.
12. شرح شذور الذهب، جمال الدين عبد الله ابن هاشم الأنصاري، تح بركات يوسف العبود، ط1، بيروت 2009.
13. شرح قطر الندى وبل الصدى، محي الدين عبد الحميد، الجزائر، دط، 1936.
14. العلاقات الإسنادية في القرآن الكريم، المبروك زيد الخير، ط1، دار الوعي للنشر، الجزائر، 2011.
15. العوامل المائة النحوية في أصول العربية، عبد القاهر الجرجاني، ط2، تح، د بدراوي زهران، دار المعارف القاهرة.

16. فتح رب البرية، في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي، دط.
17. كتاب الجمل في النحو، الخليل بن أحمد، تح، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995.
18. كتاب الدر المنظوم، الطاهر الإدريسي الحسني ط1، غرداية الجزائر.
19. لسان العرب، ابن منظور، المكتبة التوفيقية، مصر.
20. متن اللغة، محمد رضا، منشورات دار مكتبة الحياة.
21. متون النحو والصرف، محمد سليمان ياقوت، ط1، شركة القدس، القاهرة، 2010.
22. المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1983.
23. المصطلح النحوي، عوض محمد الفوزي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.
24. معجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، محمد السعيد إسبر، ط2، دار العودة، بيروت، 1985.
25. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، ط2، دار الفرقان الأردن 1987.
26. المعجم الوافي في النحو العربي، علي توفيق الحمد، ط1، دار الجماهرية للنشر والتوزيع الإعلان، المغرب 1992.
27. مفاتيح العربية، على متن الآجرومية، فيصل عبد العزيز آل مبارك، ط1، الطلائع للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
28. النحو الوافي، عباس حسن، دط.
29. منظومة ابن أب المزمري في شرح المقدمة الآجرومية .
30. النحو المصفى، محمد عيد، ط1، الشركة الوطنية للطباعة، القاهرة، 2005.

الرسائل الجامعية:

- مقدم العي المصروم على نظم ابن أب لآجروم، محمد بن باي الكنتي دراسة وتحقيق، ماجستير، الجزائر 2004.
- محمد بن أبّ المزمّري الجزائريّ التواتي وجهوده في النّحو، عبد الله العمّاري، ماجستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.

فهرس الموضوعات:

المقدمة:

الفصل الأول:- الآراء النحوية في النظم وشروحه - المرفوعات... 1 .

المرفوعات في النظم وشروحه..... 02.

الفاعل في النظم وشروحه..... 02.

الفاعل في المنظومة ..... 02.

الفاعل في فتح رب البرية ..... 03.

الفاعل في الدر المنظوم ..... 04.

الفاعل في الثمرات الحلية ..... 05.

نائب الفاعل في النظم وشروحه..... 05.

نائب الفاعل في المنظومة:..... 05.

نائب الفاعل في فتح رب البرية ..... 06.

نائب الفاعل في الدر المنظوم ..... 07.

نائب الفاعل في الثمرات الحلية ..... 08.

المبتدأ والخبر في النظم وشروحه ..... 08.

المبتدأ والخبر في المنظومة ..... 08.

المبتدأ والخبر في فتح رب البرية ..... 09.

المبتدأ والخبر في الدر المنظوم ..... 11.

المبتدأ والخبر في الثمرات الحلية ..... 13.

اسم كان في النظم وشروحه ..... 13.

اسم كان في المنظومة ..... 13.

اسم كان في فتح رب البرية ..... 14.

اسم كان في الدر المنظوم ..... 17.

اسم كان في الثمرات الحلية ..... 18.

خبر إنّ في النظم وشروحه 18

خبر إنّ في المنظومة ..... 18.
خبر إنّ في فتح رب البرية ..... 19.
خبر إنّ في الدر المنظوم ..... 19.
خبر إنّ في الثمرات الحلية ..... 21.
التابع للمرفوع ـ النعت ـ في النظم وشروحه ..... 22.
النعت في المنظومة .....21.
النعت في فتح رب البرية ..... 22.
النعت في الدر المنظوم ..... 23.
النعت في الثمرات الحلية ..... 24.
ملخص الفصل الأول ..... 25.
الفصل الثاني:ـ الآراء النحوية في النظم وشروحه ـ المنصوبات... 27.
المنصوبات في النظم وشروحه ..... 28.
المفعول به في النظم وشروحه ..... 28.
المفعول به في المنظومة ..... 29.
المفعول به في فتح رب البرية ..... 29.
المفعول به في الدر المنظوم ..... 32.
المفعول به في الثمرات الحلية ..... 33.
المفعول المطلق في النظم وشروحه ..... 34.
المفعول المطلق في المنظومة .....34.
المفعول المطلق في فتح رب البرية ..... 35.
المفعول المطلق في الدر المنظوم .....37.
المفعول المطلق في الثمرات الحلية ..... 38.
الظرف في النظم وشروحه ..... 39.
الظرف في المنظومة .....39.
الظرف في فتح رب البرية ..... 40.
الظرف في الدر المنظوم ..... 43.

الظرف في الثمرات الحلية ..... 44.
الحال في النظم وشروحه ..... 45.
الحال في المنظومة ..... 45.
الحال في فتح رب البرية ..... 46.
الحال في الدر المنظوم ..... 48.
الحال في الثمرات الحلية ..... 50.
التمييز في النظم وشروحه ..... 51.
التمييز في المنظومة ..... 51.
التمييز في فتح رب البرية ..... 51.
التمييز في الدر المنظوم ..... 53.
التمييز في الثمرات الحلية ..... 54.
الاستثناء في النظم وشروحه ..... 55.
الاستثناء في المنظومة ..... 55.
الاستثناء في فتح رب البرية ..... 57.
الاستثناء في الدر المنظوم ..... 59.
الاستثناء في الثمرات الحلية ..... 60.
لا النافية للجنس في النظم وشروحه ..... 61.
لا النافية للجنس في المنظومة ..... 61.
لا النافية للجنس في فتح رب البرية ..... 62.
لا النافية للجنس في الدر المنظوم ..... 63.
لا النافية للجنس في الثمرات الحلية ..... 64.
المنادى في النظم وشروحه ..... 65.
المنادى في المنظومة ..... 65.
المنادى في فتح رب البرية ..... 66.
المنادى في الدر المنظوم ..... 68.
المنادى في الثمرات الحلية ..... 69.

المفعول لأجله في النظم وشروحه ..... 70.
المفعول لأجله في المنظومة ..... 70.
المفعول لأجله في فتح رب البرية ..... 71.
المفعول لأجله في الدر المنظوم ..... 72.
المفعول لأجله في الثمرات الحلية ..... 74.
المفعول معه في النظم وشروحه ..... 75.
المفعول معه في المنظومة ..... 75.
المفعول معه في فتح رب البرية ..... 76.
المفعول معه في الدر المنظوم ..... 77.
المفعول معه في الثمرات الحلية ..... 77.
ملخص الفصل الثاني ..... 78.
الفصل الثالث:ـ الآراء النحوية في النظم وشروحه ـ المجرورات 79.
المجرورات في النظم وشروحه ..... 80.
الجر بالحرف في النظم وشروحه ..... 82.
الجر بالحرف في المنظومة.....89.
الجر بالحرف في فتح رب البرية.....90.
الجر بالحرف في الدر المنظوم..... 92.
الجر بالحرف في الثمرات الحلية ..... 94.
الجر بالإضافة في النظم وشروحه ..... 94.
الجر بالإضافة في المنظومة ..... 94.
الجر بالإضافة في فتح رب البرية ..... 95.
الجر بالإضافة في الدر المنظوم ..... 96.
الجر بالإضافة في الثمرات الحلية ..... 98.
الجر بالتبعية في النظم وشروحه ..... 99.
الجر بالتبعية في المنظومة ..... 99.
الجر بالتبعية في فتح رب البرية ..... 99.

الجر بالتبعية في الدر المنظوم ..... 99.
الجر بالتبعية في الثمرات الحلية ..... 102.
ملخص الفصل الثالث ..... 103.
الخاتمة ..... 107.
ملحق ..... 109.
منظومة ابن أبّ في شرح الآجرومية 110
قائمة المصادر والمراجع ..... 123.
فهرس الموضوعات ..... 125.

الملخص

موضوع الرسالة الآراء النحوية في شرح الاجرومية في نظم ابن اب تو في "1160ه".جملة ما جاء في المذكرة الآراء النحوية التي تباينت في الفصول الثلاثة حول المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، منها ما وافق اراء القدامى ومنها ما كثرت فيه الشواهد الشعرية ،ومنها خالف اراء القدامى بنسبة معينة وأخيرا جملة النتائج التي توصلت إليها في الخاتمة التي حوصلت فيها كل ما تعلق بالآراء النحوية الواردة في المصادر المذكورة في المذكرة- فتح رب البرية ، الدر المنظوم، الثمرات الحلية والمنظومة ابن اب حول الاجرومية.

الكلمات المفتاحية:

النظم؛ الشرح؛ الفاعل؛ المبتدأ؛ الخبر؛ الحال؛ النعت؛ المفعول فيه؛ الإضافة؛ المجرور.

نوقشت يوم 17 جوان 2015